اقتصاد ما بعد الحداثة..
وحداثة الاقتصاد

محسن أحمد الخضيرى



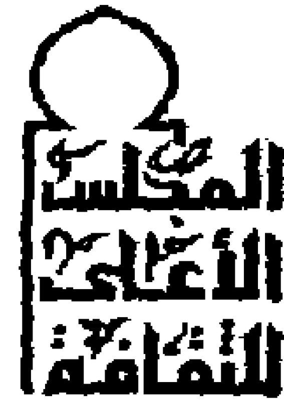
المجلس الأعلى للثقافة

المجلس الأعلى للثقافة

اقتصاد ما بعد الحداثة..
..وحداثة الاقتصاد

مقدمة تعريفية للتفعيل الاقتصادى الشامل للتحقيق
سرعة التحديث الاقتصادى، وتقدم الأمم والشعوب
فى عصر العولمة الاجتياحية

محسن أحمد الخضيرى



٢٠٠٦

المجلس الأعلى للثقافة

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الخضيرى ، محسن
اقتصاد ما بعد الحداثة وحداثة الإقتصاد / محسن الخضيرى -
ط١ - القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٦
٣٠٨ ص ؛ ٢٤ سم
١ - الاقتصاد - تاريخ
(أ) العنوان ٣٣٠,٩

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٥٤٧٥
الترقيم الدولى I.S.BN. 977 - 437 - 007 - 4
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤
El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo
Tel. : 7352396 Fax : 7358084 E.Mail: asfour@onebox.com

اقتصاد ما بعد الحداثة..

..وحداثة الاقتصاد

مقدمـــة

لفكر اقتصاد ما بعد الحداثة مذاق خاص، يعرفه كل من تعامل معه عن قرب، وعرف أبعاده، وسبر أغواره، وأحاط بجوانبه، وشـاهد اسـتخدامه، وعاصر تجاربه، سواء فى التحديث أو التطوير أو الارتقاء... وما أسبغه من عناصر جودة الحياة... ومضى يتابع معالم طريقة فى هدوء مستخلصا العبر والنتائج، كيف تحولت دولا فقيرة إلى غنية وثرية، كيف تحولت دول متخلفة إلى متقدمة، كيف تحولت دول متقدمة إلى أكثر تقدمًا... إن فى فكر ما بعـد الحداثة الكثير لمن يدرك ويعى خلاصة التجارب، وظل يرصـد ويراقـب المتغيرات والمستجدات، ويقيس ويحلل العناصر والعوامل وتأثيرها، ويعرف اقتصاديات الحجم، واقتصاديات السعه، واقتصاديات النطاق، واقتـصاديات الأداء، واقتصاديات المفاعلة والتشغيل،... واقتصاديات التواجد المؤثر فـى كافة أسواق العالم... واقتصاديات إدخال الـزمن كعنـصر مـن عناصـر الإنتاج... وعامل حركة غير محدود... اقتـصاديات الـدمج والاسـتحواذ، والتملك... اقتصاديات العولمة الاجتياحية... اقتصاديات جديدة تمامًا... لكنها مرتبطة بالحياة... بصناعة السعادة من أجل حياة أفضل.... نعم إن فى فكر ما بعد الحداثة الكثير الذى كشف عن نفسه... وأن هناك الأكثر الذى لم يبوح عن ذاته... فهو فكر نشأ وأوجد ذاته، وطور وارتقى بهذه الـذات، وصـنع حيويته وفاعليته، وتطور من مجرد استجابة لحـدث، إلـى صـنع وإيجـاد الأحداث، فهو فكر ارتبط بحركة الحياة، وبنظم المعيـشة، حيـث أوجدتـه ضرورة، واستلزمته حاجة، وتطلبته أساسـيات،... واسـتوجبته طموحـات متطلع إليها... وآمال يصبوا إلى تحقيقها... وأهداف عريضة فى اسـتحقاق

حياة أفضل، وقد فرض فكر ما بعد الحداثة ذاته على جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية... أعطى لها وأخذ منها، تفعيلا وتفاعلا، اتجاها وتوجيها، نظاما وتنظيما، وأسس قواعد ارتكاز للبناء عليها، وهو ليس دعوة لفكر جديد، نشأ كطفرة، أو كفكر الخروج عن ما هو قائم، وعن ما هو معتاد ومألوف... أو الانسلاخ عن الواقع المعاش... بل هو فكر فى حقيقته، وإن كان يختلف عن ما سبقه من أفكار، أو عن ما تم طرحة وسبق تجربته من نظريات وبحوث، إلا أنه قائم عليها... يعيش محصلتها ونتائجها.... بل هو امتداد طبيعى لكل منها، وهو نتاج طبيعى لتطورها، ومن ثم فإن فكر ما بعد الحداثة هو فكر انتقالى بطبيعته، فكر قائم على "ما بعد"... ومن ثم فإن هناك ما "قبله"... وهناك ما سوف يأتى "بعده"... وهو نتاج أحداث وحوادث... ونتاج تجارب عالمية ضخمة... وتيارات فكرية عاصفة وعاتية، اجتاحت هذا العالم... رافضة قوالبه الجامدة، محطمة أسواره العاتية والعالية والضخمة، أسواره وحدوده السياسية، وقلاعه الارتباطية... والتى كان أهمها سور برلين وتوحيد ألمانيا، وتوحيد أوروبا... وعولمة النشاط الاقتصادى، وعولمة الأسواق... وبالتالى فإن المحلل لفكر "ما بعد الحداثة "هو فى الواقع ينظر إلى قضية "المابعد"، ومن ثم فإن بواقع وتلازم الضرورة سيدرك أن هناك ما يسبقه، أو أن هناك ما "قبل"، وبالتالى سيكون بالضرورة هناك ما سيأتى ويلاحقه أو سيلحق به، أو يتجاوزه، فالفكر الإنسانى يتجدد، ويتبدد، ويضاف إليه الجديد المبتكر... وكذلك فكر ما بعد الحداثة... وهو بالتالى ليس إلغاء لكل ما سبق، بل هو أقرب إلى الإبقاء عليه، ولكن فى إطار جديد، وفى ظل فكر ازداد نضجا، وازداد خبرة، وازداد قدره ومعرفة... وازداد اقترابا من الواقع المعاش... وازداد إحساسًا بضرورة التغيير.. وبأهمية الارتقاء والتحسين والتجديد...

والوصول إلى الأفضل والأحسن والأرقى... فى تلازم ما بين واقع الحياة المعاش، وما بين طموح وآمال وتطلعات تلوح فى الأفق مع شروق شمس فجر جديد...

إن فكر ما بعد الحداثة ليس تيار اغتراب، بل هو عامل اقتراب... اقتراب من واقع أوجد ذاته وفرض نفسه، وأصبح على الجميع أن يصغوا ويستمعوا إليه... واقع من التقدم والثراء والقوة[1]... وهو واقع إنسانى... واقع يتسع لكل قضايا الإنسان... فى عصر تتزايد فيه قضاياه وتتنوع مجالاتها... ويتسع أبعادها وجوانبها... مسببه لمن يتخلف عنه عنصر اغتراب، وانفصام، وابتعاد عن الإطار العام للمجموع الكلى، والتقوقع داخل الذات... بينما يفرض تيار ما بعد الحداثة الانفتاح والاقتراب، حيث يفرض على المجموع الكلى أن يزداد اقترابا، وأن يتزايد اندماجا فى الاقتصاد العالمى، وأن يزداد توسعا وسيطرة ونفوذا وهيمنة[1]... سواء من خلال

---

(١) استطاع فكر ما بعد الحداثة أن يحدث تغييرًا واسعًا، سواء فى مداه، أو فى محاور انطلاقة، أو فى مجال عمله، حيث دفع إلى استخدام التعاون بدل من الصراع، والمشاركة بدل من الاستعباد، وهو ما أدى إلى ظهور لغة جديدة، وقيم جديدة، ومفاهيم جديدة، دعت إلى توحيد أوروبا، إلى نشوء تكتل قوى فى آسيا، إلى ظهور تيار نخبوى جديد لصفوة الفكر والرأى فى أمريكا وكندا، إلى ظهور تيار قوى لمقاومة الفساد والإفساد، تيار تقوده منظمات عالمية، وتنظيمات شعبية غير حكومية رافضة كافة صور الاستبداد فى ظل تنامى قوى لازالت تسعى إلى الهيمنة والسيطرة وإملاء الإرادة وبسط النفوذ.

(٢) يرى البعض أن دعوى الهيمنة وإملاء النفوذ والسيطرة على الآخرين، وتوجيههم، وتسخيرهم هو بمثابة عنصر وعامل ارتداد عن التيار ما بعد الحداثى، حيث انتهزت قوى الارتداد ما يسمى بالحرب على الإرهاب، إلى الخروج عن المبادئ وحقوق الإنسان، بينما يرى أصحاب الرأى المعارض أن هذا ليس خروجًا بقدر ما هو تصحيح وتنقية للمسار واستمرارا للنهج ما بعد الحداثى، والذى أصبح فى حاجة إلى جهد ضخم من أجل إيجاد وتأمين وصيانة وحماية مكاسبه.

الذوبان والانخراط فى التيار الكلى، أو من خلال الاستعلاء والسيطرة والهيمنة وقيادة هذا التيار.

إن الفكر الإنسانى بطبيعته يتطور، وهو فى تطوره لا يقف عند حدود معينة بذاتها لا يتخطاها، أو سقوف عليا لا يتجاوزها، أو يضع نفسه فى قوالب جامدة تحكمه وتتحكم فيه... بل هو فى حالة تفاعل دائم مستمر، تفاعل ما بين عوامل ذاتيه متحركة، وبين مناخ محيط وواقع أكثر حركة... ومن ثم لا يوجد جمود أو ثبات، بل هناك حركة فاعلة ومتفاعلة، وهو ما يجعل الثابت يتغير، والمتجمد فى حالة سيولة، بل إن القديم منه يتجدد، وبالحديث منه يرتقى، وهو ارتقاء حتمى، تمليه اعتبارات الحياة، وتفرضه ضرورات الاستمرار فيها، وآلا تقادم وتفكك وتبدد، ومن ثم فإن حركة التحديث تطال حتى الفكر، ولا تقف مسيرة الفكر الإنسانى عند كل منعطف، أو تجمد مع حركة التاريخ وتصاعد الأحداث، ومن ثم فإن معترك العمل الفكرى تتزايد وتتسارع وتيرة مساره، وتتسع وتتناول الجديد يوما بعد يوم، ومع حركتها السريعة تتبدل المواقف، وتتغير وتختلف الأوضاع والاتجاهات، خاصة مع التطور فى اهتمامات البشر، ومع تغير أساليب الحياة، ومن ثم فإن ما هو مقبول الآن، ومعترف به، ومشجع من جانب الجميع، ليس من الضرورى أن يستمر هكذا، بل غدا أو بعد غد قد تتبدل المواقف وتتغير الاتجاهات، ويتخذ كل عنصر اتجاه ومنحى جديدا، يشجعه فى ذلك أوضاع مستجدة، وظروف فرضت نفسها على أرض الواقع، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تتبع مسار التاريخ الإنسانى... فقد ثبت بالفعل أن الفكر كثيرا ما يقود العمل الإنسانى، مثله فى ذلك مثل سائق سيارة، قد يكون بجواره، وخلفه، وأمامه سائق سيارة آخر، قد يسبقه ويسابقه، وقد يساعده على اختيار طريق، وهى مهمة أى نظام اقتصادى، أن يهيئ الطرق المتعين السير فيها، سواء لكل مستثمر، أو لأى مشروع استثمارى قائم، أو من الممكن إقامته، وأحيانًا

يصنع له هذا الطريق، ويصنع علامات إرشاد وتوجيه، لكنه أبدًا لا يتــولى قيادة سيارة السائق الآخر، والسير فى هذا الطريق نيابة عنه، بل على كـــل مشروع أن يقوم بالسير بالسيارة التى يملكها أو يقودها فى الطريـــق بذاتـــه، وبالسرعة التى يراها، وبقوة الدفع التى يملكها... لقد أدى اقتصاد مـــا بعـــد الحداثة إلى نشوء أفرع جديدة للاقتصاد، لكنها جميعا تنبثـــق مـــن شـــجرة واحدة... تضمها وتغذيها، وتحمى نموها، وتضيف إليها أفرع جديـــدة، وأن من بينها الأفرع الرئيسية الآتية:-

١. اقتصاد الإدارة، وإدارة الاقتصاد.

٢. هندسة الاقتصاد، واقتصاد الهندسة.

٣. المحاسبة الاقتصادية، واقتصاديات المحاسبة.

٤. اقتصاد الجغرافيا، والجغرافيا الاقتصادية.

٥. اقتصاد الكيمياء، والكيمياء الاقتصادية.

٦. اقتصاديات الرياضة، والرياضة الاقتصادية.

٧. اقتصاديات الإحصاء، والإحصاء الاقتصادى.

٨. تاريخ الاقتصاد، واقتصاد التاريخ.

٩. الاقتصاد السياسى، والسياسة الاقتصادية.

١٠. اقتصاديات التمويل، وتمويل الاقتصاد.

١١. اقتصاديات الأمن، وأمن الاقتصاد.

١٢. الاقتصاد الاجتماعى، واجتماع الاقتصاد.

١٣. الأنثربولوچيا الاقتصادية، واقتصاد الأنثربولوچيا.

14. الطب الاقتصادى، واقتصاديات الطب.
15. اقتصاديات صناعة الفضاء، وصناعة الفضاء الاقتصادية.
16. اقتصاد المعلومات، والمعلومات الاقتصادية.
17. اقتصاد التخطيط، وتخطيط الاقتصاد.
18. اقتصاد التنظيم، والتنظيم الاقتصادى.
19. اقتصاد التوجيه، والتوجيه الاقتصادى.
20. اقتصاد الرقابة، والرقابة الاقتصادية.
21. اقتصاد الأدب، والأدب الاقتصادى.
22. اقتصاد الفلسفة، والفلسفة الاقتصادية.
23. اقتصاد الفن، والفن الاقتصادى.
24. اقتصاد علم النفس، وعلم النفس الاقتصادى.
25. اقتصاد التعليم، والتعليم الاقتصادى.
26. اقتصاد السلوك، والسلوك الاقتصادى.
27. اقتصاد القيم، وقيم الاقتصاد.
28. اقتصاد الحوكمة، والحوكمة الاقتصادية.
29. اقتصاد الثقافة، والثقافة الاقتصادية.
30. الاقتصاد الافتراضى وافتراض الاقتصاد.
31. اقتصاد المحتوى والمضمون، والمحتوى والمضمون الاقتصادى.
32. اقتصاد الإعلام، والإعلام الاقتصادى.

٣٣. اقتصاد التشكيل، وتشكيل الاقتصاد.

٣٤. اقتصاد البنيان، والبنيان الاقتصادى.

٣٥. اقتصاد الحياة، والحياة الاقتصادية.

٣٦. اقتصاد الإنتاج، والإنتاج الاقتصادى.

٣٧. اقتصاد التسويق، والتسويق الاقتصادى.

٣٨. اقتصاد الموارد البشرية، والموارد البشرية الاقتصادية.

٣٩. اقتصاد التحفيز، والتحفيز الاقتصادى.

٤٠. اقتصاد التنسيق، والتنسيق الاقتصادى.

٤١. اقتصاديات الدمج، والدمج الاقتصادى.

٤٢. اقتصاد الوعى، والوعى الاقتصادى.

٤٣. اقتصاد التفعيل، والمفاعلة الاقتصادية.

إن هذه الأنواع الرئيسية للاقتصاد الحديث، وغيرها ارتبطت بواقع النشاط الاقتصادى، وبالممارسة الاقتصادية، سواء فى نشاط التعدين والاستخراج، أو فى نشاط الرعى والصيد، أو فى نشاط الزراعة، أو فى نشاط الصناعة التحويلية، أو فى نشاط الخدمات الإنتاجية المتنوعة، خاصة فى أنشطة السياحة، والبنوك، والاتصالات، والنقل، والتأمين...، كما فى نشاط الخدمات الهيكلية الأساسية خاصة خدمات التعليم، والصحة، والدفاع، والأمن، والثقافة، والإعلام... أو فى نشاط صناعة الأفكار، والرؤى، الإبداعية والتصورات الابتكارية...، خاصة صناعة البرمجيات، وصناعة تطبيقات البرمجيات... وغيرها.

لقد أصبح اقتصاد ما بعد الحداثة الاقتصاد السائد فى عصرنا الحاضر، وهو اقتصاد فرض نفسه، وأوجد ذاته، دفعه إلى ذلك ما مر به العالم من تطور فى الفكر الاقتصادى، فمن فكر الصيد والجمع والرعى، والانتقال والارتحال من مكان إلى آخر، بحثا عن العشب والكلأ والماء، واستخدام الغزو والإغارة على الآخرين وقت القحط والجفاف، والاستيلاء على ما لديهم من مال ونساء وأطفال... وتحويلهم إلى خدم أو مجموعة من العبيد[1]... إلى فكر الاستقرار الزراعى والإقطاع الزراعى، والمقاطعات الزراعية المغلقة، والقلاع والحصون ذات الأبواب الموصدة على سكانها، والسادة الملاك والحراس الأشداء على الأسوار للحماية والوقاية، والقيود فى الدخول والخروج، ودفع الضرائب والمكوس، ثم إلى فكر التجارة الحرة "دعه يعمل دعه يمر"، والقوافل التجارية الضخمة العابرة للحدود، والسفن التجارية الضخمة الناقلة للبضائع عبر بحار ومحيطات العالم، وتراكمات الثروة لدى التجار، ونشوء البنوك الصارفة للعملات والضامنة للمعاملات التجارية بين التجار الدوليين وعبر الآف المنافذ فى الموانى والمقاطعات والممالك والدول لزيادة تركيز الثروة لدى التجار، ولتيسير التجارة وزيادة ضماناتها [1]... ثم

---

[1] حيث الإنسان فيه مجرد سلعة تباع وتشترى، وتذل وتقهر، وتحتكر جهودها، وتمارس عليها كل أنواع السيطرة وإملاء الإرادة، والسخرة، والتعذيب، وتنتهك كل مقومات إنسانيته، وبدون حدود، أو قيود... وليس له حقوق... بل عليه واجبات فقط تجاه سيده الذى يملكه ويملك كل شئ فيه....

[1] جدير بالذكر أن نشوء البنوك قد مر بتجارب كثيرة، حيث تحول بعض صيارفة العملات فى الموانى إلى بنوك، تقوم بقبول الودائع، ومنح الائتمان، وإصدار الكفالات... كما قد تحول بعض كبار التجار إلى بنوك تقوم بذات العمل... إلا أن الملاحظ أن البنوك صيارفة الموانى قد جعلوا اهتمامهم الأكبر ويكاد يكون قصروه على تمويل عمليات التبادل الدولى ومعاملات التجارة الخارجية بين الدول وهو ما اتجهت إليه البنوك الإنجليزية، بينما بنوك التجار التى نشأت فى

إلى فكر الرأسمالية الصناعية، "فكر الآلة البخارية "والإنتاج الصناعى السلعى الكبير، واستغلال الآف العمال وإعاشتهم فى فقر مدقع، وظروف ومناخ عمل سيئ لتقليل التكاليف وزيادة الأرباح، وتراكم الثروة لدى الرأسماليين الصناعيين، ثم تطور إلى فكر الاشتراكية "وإعلان حقوق العمال "وتحسين مناخ العمل، وزيادة مكتسبات العاملين، وسيطرة الطبقة العاملة على كل شئ، وتحول إدارة الشركات والمنظمات لتحقيق مصالح العاملين على حساب الإنتاجية والإنتاج، وتراجع تراكمات الثروة، وتآكل الثروة، والتحول فقط إلى الوفاء وإشباع الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة..، ثم إلى فكر البنيوية الهيكلية "structure construction القائم على البنيان الهيكلى للدولة وللنظام الاقتصادى "وسيطرة الدولة على الأنشطة، ككيان اعتبارى مهيمن ومسيطر على كل مجالات النشاط الاقتصادى، وإدارتها مركزيًا، مما تتطلب وضع هذه الأنشطة ودخولها فى قوالب نمطية جامدة بصرف النظر عن اختلاف طبيعة النشاط، وبصرف النظر عن احتياجات هذا النشاط، وبصرف النظر عن الجهد والخبرة والتأهيل العلمى للأفراد، وبصرف النظر عن الفكر الذى يحتاج إليه... وهو ما دعا الكثير إلى التوقف لتقييم فكر البنيوية وما بعد البنيوية Structuralism and postsrcturalism والوقوف على ما أدى إليه من أضرار، والتى تتجاوز توقف الإبداع الفردى، والجمود، والتراجع

الداخل كان معظم اهتمامها متجها نحو تمويل وإنشاء مصانع وشركات صناعية، وهو ما اتجهت إليه البنوك الألمانية التى اهتمت بتمويل إنشاء الشركات والمصانع، ومن هنا تأسست مدرستين مصرفيتين هما المدرسة الإنجليزية التى تنص على اهتمام البنوك التجارية بالتمويل التجارى قصير الأجل، والمدرسة الألمانية التى انصب اهتمامها على التمويل متوسط وطويل الأجل لإنشاء الشركات والمصانع وخطوط الإنتاج... ويرجع البعض ذلك السبب إلى أن الثورة الصناعية قد بدأت مبكرا فى المملكة المتحدة، بينما تأخرت فى ألمانيا... ومن ثم كان على البنوك الألمانية أن تهتم بإنشاء المصانع إلى جانب اهتمامها بالمنافذ التجارية.

الاقتصادى... بل إلى أبعد من ذلك... حيث قضى على روح المبادرة، وأدخل المفكرين المعتقلات والسجون، وقضى على الكثير منهم، وقضى على موارد أصحاب المواهب الإبداعية... مما ضاعف من فقر الدولة، وتراجع معدلات الإنتاج والإنتاجية... وأصاب أجهزة الإنتاج والتسويق والتمويل بالجمود، والتخلف، وعدم القابلية للتعديل أو التغيير... بل ورفض ومقاومة أى تطور أو تقدم..، ثم إلى فكر التفكيكية وإعادة التشكيل des-constructions "فكر العبث والخروج عن المألوف، واللا مسئولية والارتجالية العشوائية العبثية "[1]، الأمر الذى فرض ضرورة التحول إلى إنتاج المعنى، وإنتاج المضمون، وإنتاج المحتوى، وإنتاج القيمة والماهية على أساس تفاضلى، وهو ما يعطى للإنتاج فى فكر اقتصاد الحداثة معنى ومضمون جديد خاص، يستمد خصوصيته من الانتقال من واقع محدد المعالم، إلى واقع أكثر تحديدًا وإقناعًا Hyper REALITY، وإن كان أكثر اتساعًا وامتدادًا... بل وبدون حدود معروفة حتى الآن... خاصة فى ظل امتداد التعدد والتنوع الإنتاجى وبشكل هائل غير مسبوق..، الأمر الذى دفع الأنظمة والدول والحكومات إلى التوقف عن استخدام التفكيك والعبثية [2]

---

(١) قاد فكر التفكيكية العديد من الفلاسفة كان من بينهم جاك دريدا الذى قاد تيار فلسفى يعمل من أجل تجديد المعنى من خلال إدخال عامل الدلالة على المفهوم والماهية، والغيرية وتفاضلها على الهوية الذاتية، والتفاضل على كل ما هو عينى، وإيضاح المختلف عن كل ما هو معتاد ومؤتلف (مألوف)، وإرادة المعرفة على سلطة المعرفة، والإشارة على العبارة، والغياب على الحضور.

(٢) سادت أفكار التفكيك فى أوروبا ابتداءً من عام ١٩٦٥، والتى معها عرف العالم عبر فرنسا حركات الرفض، ورفض الرفض، ومسرح العبث، والديماجوجية، ومناهج الشك، ومناهج الوجودية، واجتاحت بريطانيا أفكار رافضة تبناها العديد من الفلاسفة... كان أهمهم برتراند راسل، ورغم أن التفكيكية العبثية اجتاحت أمريكا اعتبارا من عام ١٩٧٠، والتى كانت من معالمها وحصيلتها إطلاق كافة الحريات "الحرية الجنسية"، وإطلاق ثورة تمرد الشباب... إلا أنها اعتبار

والانتهاء بسرعة من فكر العبث والتفكيك، والذى أدى إلى اهتـراء النسيج الاقتصادى والاجتماعى، وتمزق خيوط هذا النسيج، وخروج الجميع عن كل ما هو مألوف، وعن كل ما هو معتاد... وتجربة كل ما هو مناقض وشاذ وغريب، وكل ما هو مستهجن وقبيح، وكل ما هو مرفوض... بل إلى درجة رفض الرفض... وقد انتهت هذه المرحلة الفكرية سريعًا فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية... حيث تحول العالم المتقدم إلى فكر الحداثة وارتضاء المزيج الإنسانى، باعتبار أن الإنسان هو أغلى ما تملكه أى دولة، وأثمن ما يملكه أى نظام، وباعتبار أن الإنسان هو القادر على الابتكار، وعلى الإبداع وعلى التحسين والتطوير، والتحديث... بل هو القادر على تجديد ذاته، واستنساخ نفسه، فى صور أفضل وأجمل وأرقى... ومن ثم فهو الهدف، وهو الوسيلة، وهو ما يتعين أن تتجه إليه الجهود... ومن ثم فإن الأمر أصبح يحتاج إلى عقد اجتماعى إنسانى جديد، قائم على نظام حديث، نظام له القدرة على:

١. التوظيف الكامل لكل الموارد، خاصة تلك الموارد الإنسانية الإبداعية الفكرية، وما تتضمنه من مواهب وملكات إبداعية للعباقرة والمخترعين والمبدعين [(١)]، ومن هنا لا يكون هناك عاطل عن التوظيف، ولا يكون هناك مورد غير مستغل، ولا يكون هناك موهبة

من عام ١٩٧٥ دخلت سريعا الحداثة، واعتبارا من ١٩٨٠ دخلت أفكار ما بعد الحداثة لتقود بعد ذلك فكر العولمة اعتبارًا من ١٩٩٠، ولتصبح الهيمنة الأمريكية والسيطرة على العالم عنوان للقرن الحادى والعشرين.

(١) أصبح هناك بحث شديد عن العباقرة والمخترعين، وصراع قوى نحو حيازتهم والاستفادة من مواهبهم، وأصبح هناك سعار ونهم شديد للبحث عن الموارد الإنسانية النادرة حتى ولو أدى ذلك إلى إشعال نار الحروب العالمية واحتلال بلادهم والحصول على العلماء منهم... فإذا لم يتمكنوا قاموا بقتل واغتيال هؤلاء العلماء.

غير موظفة فى مجال إبداعها، ولا يكون هنــاك عبقــرى مكتــف اليدين... بل إن الجميع تحت التشغيل والتوظيف، وهو ما يعنى مزيد من الإنتاج، ومزيد من القيمة المضافة، ومزيد من الــدخل والعائــد والمردود.

٢. التشغيل الارتقائى لنتاج الفكر البشرى، وإضافة الجديد من التطبيقات الإنتاجية التى تشكل الأحدث والأفضل والأرقى، وزيــادة معــدلات الإضافة والتحسين إليها، فى شكل أجيال متلاحقة التطور والارتقاء، وفى شكل أجهزة إضافية جديدة، أو إحلالية ذات قدرات أعلى وأكبر، وهو ما يعنى مزيد من الإشباع، ومزيد من الإمتــاع، ومزيــد مــن الرفاهية.

٣. تحقيق جودة الحياة بكافة جوانبها، وكافة مجالاتها والعمل على زيادة عناصرها والارتقاء المستمر بهذه الجودة، وزيادة الإشباع الــسلعى والخدمى والفكرى، فضلا عن الاهتمام بجعل هذا الإشــباع معيــارا للجودة ومقياسا لرضاء المستهلك عن ما يقدم إليه، وأداه تحقيق ولاء المستهلك وارتباطه بما يقدم إليه، سواء كــان ســلعة أو خدمــة أو فكرة...

وإذا كانت عملية تحديث الاقتصاد، قد ارتبطت بإيجاد آليــات جديــدة، وبكيانات مؤسساتية جديدة، وبتكنولوجيا الابتكار والاختراع فإنها فى الواقــع قد تحولت بمضى الوقت إلى أبنية ناقصة، أو فى حاجة إلى اكتمال... خاصة أن اقتصاد أى دولة – مهما كان حجم السوق فيها كبيرًا ومتسعًا – لــم يعــد قادرا على استيعاب ناتج شركاتها أو مؤسساتها..، وبالتالى أصبح فى حاجة إلى سوق أكبر... سوق مفتوح ومتزايد الاتساع، يكاد يشمل العــالم كلــه... ومن ثم تحول الفكر إلى فكر ما بعد الحداثة والدخول إلى عــصر العولمــة

الاجتياحية"، عصر الأسواق المفتوحة، وعصر السماوات المفتوحة، عصر بدون حدود فاصلة أو أسوار عازلة بين الدول، عصر اللا دول، عصر الشركات العابرة للقوميات، والمتواجدة بأذرعها الأخطبوطية في جميع الدول، وفى جميع أسواق العالم... شركات متعدية الجنسيات، ومتعددة الجنسيات، وشركات كونية... شركات أكبر من الدول... بل إن بعضها يتجاوز في حجمه حجم قارة أفريقيا بجميع دولها... بل وتضاف إليها دول غير أفريقية حتى تصل إلى حجم موازنة إحدى هذه الشركات... وهي كشركات لها مناطق نفوذ، كما أن لها مصالح... والعالم كله ميدان نفوذها، وبقدر اتساعه تكون أسواقها وتكون مصالحها... ومن ثم تطور الفكر ما بعد الحداثي ليصبح فكر الشركات الكونية، وسيطرة الشركات على العالم "... ودخل العالم بها إلى عصر مختلف تماما، جديد في كل شيء، جديد في أدواته، وفى وسائله، وفى إمكانياته، وفى قدراته، وفى موارده... لقد دخل العالم إلى عصر الاقتصاد الافتراضي virtual economy، وعصر التمويل الافتراضي virtual finance، وعصر النقود الافتراضية virtual money... ثم إلى عصر التجارة الإليكترونية E.commerce في أوسع امتدادها، ثم إلى عصر الواقع الافتراضي VIRTUAL REALITY... عصر الخيال الذى كان يطمح إليه البشر أصبح حقيقة معاشه ومجربة... أصبح الخيال الجامح في متناول يد الجميع... أصبحت رحلات الفضاء الخارجي والسياحة الفضائية تعلن عنها شركات سياحة... وأصبحت عمليات اصطياد النيازك معتادة ومعادة... وأصبح بإمكان أى فرد أن يحصل على ذات السلعة، وبذات المواصفات في أى مكان في العالم... وأصبح على الشركات أن تنشر شبكة ضخمة من الفروع، ومن الوكلاء، ومن الموزعين التابعين، وأن يسمع الجميع ويطيع ما يصدر إليه من تعليمات فورية، تنفذ في ذات اللحظة،

لتطبق على الجميع، ومن هنا تحققت بالفعل وحدة الأسواق، مهما بعدت المسافات، ومهما اتسعت أرجائها الجغرافية... فهناك قواعد: الوفرة للسلعة، والإتاحة، وخدمات ما بعد البيع... فالمنتجات أصبحت نمطية في كافة شروطها، وأسعارها، ومواصفاتها... ومن ثم كان على الجميع أن يحصلوا عليها في وقت واحد... وكان على الجميع أن يستخدم شبكة الإنترنت، وينتقل إلى عصر التشبيك net-working، إلى عصر الارتباط الخطي المباشر on-line ووحدة الكون... لقد أصبح الاقتصاد الافتراضي معبرا بصدق عن اقتصاد ما بعد الحداثة، وأصبح اقتصاد ما بعد الحداثة علما شاملا متكاملا قائما في ذاته، ولكنه أيضًا علما ذا تخوم وحدود مشتركة متداخلة مع علوم كثيرة أخرى، سواء كانت علوم اقتصادية [1] أو غير اقتصادية أخرى، كل منها يعطي له ويأخذ منه، ويتفاعل معه، ويفعل فيه، مؤثرًا عليه ومتأثرًا به، بل إن البعض قد ذهب إلى أن هذا التفاعل قد أوجد علوما جديدة، علوم انبثقت كطفرة، وخرجت إلى النور كعلوم متخصصة، أضافت الكثير إلى فكر ما بعد الحداثة، كما أضاف إليها هذا الفكر الكثير من ابتكاراته،

---

(١) يتداخل اقتصاد ما بعد الحداثة في كافة العلوم الاقتصادية، خاصة الاقتصاد السياسي، والاقتصاد الاجتماعي، والاقتصاد الإنساني، والاقتصاد الجغرافي، والاقتصاد الكلي، والاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الدولي، واقتصاد الشركات، واقتصاد التمويل، واقتصاد الهندسة، واقتصاد السياحة، واقتصاد البنوك، واقتصاد النقود، واقتصاد المعيشة، واقتصاد السعادة، واقتصاد جودة الحياة، واقتصاد الأمن، واقتصاد الصحة، واقتصاد التعليم، واقتصاد الدفاع، واقتصاد العولمة، واقتصاد الفضاء، واقتصاد الكون، واقتصاد البحار، واقتصاد الزراعة، واقتصاد الصناعة، واقتصاد الخدمات الإنتاجية، واقتصاد الموارد البشرية، واقتصاد التعدين، واقتصاد البترول، واقتصاد البورصات، واقتصاد الوقت، واقتصاد الحركة، واقتصاد الاستثمار، واقتصاد النقل، واقتصاد الاتصالات، واقتصاد التأمين، واقتصاد الصناعة، واقتصاد الزراعة، واقتصاد صنع المستقبل.

وأوجد معها فروعا علمية استجدت، وأضافت إلى ما نعرفه من علم جوانب غير معلومة، وأبعادًا امتدت أمامنا لتفتح مجالات غير مطروقة مـــن قبـــل، كانت أهمها المجالات الرئيسية الآتية:

- علوم صناعة المصغرات .NANO-TECH .
- علوم صناعة الأجهزة المتحركة "المنقولة "MOBIL.
- علوم صناعة الحيوية.
- علوم الشفرات الوراثية والجينات.
- علوم التفاعل الإنسانى.
- علوم الكون الفسيح.
- علوم هندسة المواد التخليقية.
- علوم وحدة الزمن.
- علوم الاستنساخ.
- علوم التواصل الحيوى.
- علوم التفاضل النخبوى للصفوة.

ومن ثم فإن مجالات التخصص الاقتصادى قـــد اتـــسعت وتنوعـــت، وأصبحت مجالات متعددة ممتدة، ذات تفاعل وحركة، ولم تعد أيا منها علما جامدا مغلقا على ذاته، بل أصبح الاقتصاد بصفة عامة علما شاملاً، يحتـــوى ويتضمن علوم متشعبة، بل أصبح كل منها يحتوى على عناصر وأجزاء من العلوم الأخرى، وبالتالى أمكن القول أن الاقتصاد أصبح مكون رئيسى مـــن مكونات حياة كل منها، كما هو عنصر رئيسى من عناصـــر الحيـــاة التـــى

نعيشها... وإذا كان هذا ينصرف إلى علم الاقتصاد بصفة عامة، إلا أنه يتأكد بالنسبة لاقتصاد ما بعد الحداثة بصفة خاصة... فاقتصاد ما بعد الحداثة، اقتصاد تفاعلى، يعايش الحياة، يؤثر فيها، ويتأثر بها، وبالتالى فإنه اقتصاد حركى، لا يعترف بالجمود أو الثبات، تدفعه الأحداث، وتحركه الحوادث، بل إنه اقتصاد كثيرا ما يصنع الحوادث [(1)]، ويصنع الأسواق، ولم يعد ينظر إلى العميل الفرد، بل إنه ينظر إلى السوق الكامل، ويدفع الجميع كتله واحده إلى الأمام... إلى النمو... إلى التوسع... إلى الازدياد باضطراد واستمرار، وهو بذلك اقتصاد الكتل، اقتصاد الدمج والحيازة، اقتصاد اللا محدود.

لقد أصبح الخروج عن إطار المألوف والمعتاد أمر بالغ الأهمية، ليس فقط لتعدى حدود ما هو معروف ومعاصر، إلى الجديد والمبتكر والمخترع، بل لزيادة مساحة طرح الأفكار، وارتياد مناطق مجهولة لم تطرق من قبل... وهو بذلك يضيف إلى المعلوم مزيد من المعرفة، ومزيد من البيانات والمعلومات، ومزيد من أوجه الفكر الإنسانى ذى الجاذبية المرتفعة، والذى يشجع على الحوار وإيجاد المبتكر الجديد.

---

(١) هو اقتصاد صناعة الحوادث واستثمارها وانتهازها، بل واعتبارها فرصة استثمارية، فعلى سبيل المثال نشأ اقتصاد صناعة الفضائح فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ويتم الاستفادة من هذه الفضائح سواء فى حد ذاتها كما حدث فى فضائح الرئيس بيل كلينتون ومونيكا لوينسكى، أو فضائح العائلة المالكة البريطانية، أو فضائح كبار رجال الدول، والساسة، والزعماء... والاستفادة منها من خلال عمليات النشر وبيع الكتب وترويج الصحف والمجلات، أو استغلال الفضيحة فى بيع وتسويق المنتجات الاستهلاكية، وأهم الأمثلة على ذلك عطر فرنسى اسمه scandal "فضيحة"، وسيجار أمريكى ماركة لوينسكى... الخ، وهو ما يشير إلى أن مبدأ (الشفافية) قد أصبح له جوانبه الاقتصادية النفعية التى يستفيد منها الاقتصاد، وأن اقتصاد التقدم لا ينفصل عن صناعة التقدم.

لقد أصبح لزاما على الاقتصاديين إعادة النظر فى القوانين الاقتصادية التقليدية، ليس رفضا لها، ولكن اختبارا لمدى صلاحيتها الاستمرارية، وكذلك من أجل إعمال الفكر، وجلبا لمزيد من الحقائق، وجلبا لمزيد من فاعلية القدرة، وصنعًا للواعدية... وتحقيقًا للجاهزية... وتفعيلاً للإبداع والابتكار ...نعم أن الأمر بالفعل يحتاج إلى مراجعه، إلى مراجحة، سواء للقواعد أو الأسس... بل أيضًا للقوانين... سواء القوانين السائدة المسلم بها أو المبادئ الاقتصادية الأساسية البديهية، أو كذلك مراجعة النظريات التى سبق تداولها وشرحها والبرهنة عليها، خاصة ما يتصل بقضايا عديدة من أهمها ما يلى:

- قضايا الوفرة / الندرة.
- قضايا الحاجة / الإشباع.
- قضايا الإنتاج / الاستهلاك.
- قضايا الثروة / القوة .
- قضايا الادخار / الاستثمار.
- قضايا القيمة المضافة / الربح.
- قضايا التكوين الرأسمالى / التراكم الرأسمالى.
- قضايا الدخل / الإنفاق.
- قضايا الأمن / الخطر.
- قضايا المشاركة / العائد.
- قضايا القدرة / الإمكانية.
- قضايا التوظيف / التشغيل.

- قضايا الممارسة / العمل.
- قضايا الإنتاج / الإنتاجية.
- قضايا التحديث / المعاصرة.
- قضايا المستقبل / الحاضر.
- قضايا المعرفة / التهميش.

إن هذه القضايا التى عرض لها اقتصاد ما بعد الحداثة، ما هى إلا عناصر جزئية متدفقة فى مجمل نهر الحياة، تصب جميعها فى الهدف العام للاقتصاد، وهو إسعاد البشر، أى أن اقتصاد ما بعد الحداثة قائم على اقتصاد السعادة... وهو اقتصاد مقاييسه مختلفة، وهو وإن كان يبدو ظرفيًا ووقتيا، إلا أنه فى الواقع اقتصاد دائم ومستمر، وهو اقتصاد قائم على التقدم، ويرفض النكوص أو التراجع، ويسعى إلى تحقيق السعادة وجوبا وتلازمًا.

فأى فكر إنسانى مهما على وارتقى، ليس له صفة الديمومة والخلود، ما لم يكن قادرا على إسعاد البشر، وتحقيق رغباتهم وإشباعاتهم، والارتقاء بجودة الحياة التى يعيشونها، والوفاء بتطلعاتهم وأحلامهم، وأخذهم نحو الأفضل والأرقى والأحسن... وهو ليس قاصر على نوع معين من البشر، أو على شريحة أو طبقة معينة منهم، بل كل البشر باختلاف ألوانهم، وباختلاف تخصصاتهم، وباختلاف طبقاتهم ومراحلهم العمرية والسنية... ومن ثم فإن فكر ما بعد الحداثة يتجه إلى الإنسان العالمى... باعتباره إنسان... وبدون أى تمييز عنصرى، وبدون خضوع لضغوط لون أو شكل أو حجم أو جنسية أو جنس... وبدون تفضيل لأى منهم على الآخر.

لقد مثل اقتصاد ما بعد الحداثة حضورا فعليا للوعى والإدراك والمعرفة، سواء فى عناصره الجزئية، أو فى إطاره الشامل والمتكامل

الممتد، فكل شيء يخضع فيه لحسابات دقيقة، ليس فقط للتكلفة والعائد، ولكن أيضًا لحسابات الدخل والمردود، والناتج والقيمة المضافة المحققة، ...وهي حسابات تتجاوز إطار هذا كله إلى إجراء المقارنات والخيارات... وهي خيارات لا تقف عند حدود المتاح والمعروض من الفرص البديلة للاستثمار... وتنتقل إلى آفاق صنع استثمار، وإيجاد فرص استثمارية أفضل... بل إلى امتداد صنع المستقبل، وهو مستقبل، واعد كما يجب أن يكون.... وبحيث لا يكون قاصرًا على فئة بذاتها، أو على نوع معين من البشر، بل هو لمستقبل البشرية جمعاء... يكون كدوره وبنيانه قائم على:

١. القضاء على كافة صور الفاقة والعوز والاحتياج الذى يفرضه فقر مدقع، ومرض عضال، وسوء توزيع وظلم جائر، وعدم عدالة اجتماعية، فالفقر لابد أن يقضى عليه، وأن يصبح تاريخا من الماضى [1] وتحقيق مجتمع الرفاهية.

٢. القضاء على كافة صور الجهل وعدم المعرفة، وإخفاء الحقائق، والتدليس، والكذب، والخداع، والتزييف، والزيف، والبهتان، والتى تمارسها أنظمة قمعية ديكتاتورية غاشمة تعمل على التعذيب والإرهاب والاعتقال ومصادرة كل رأى حر، وتحقيق مجتمع الشفافية والعلانية والإفصاح.

٣. القضاء على كافة صور الانعزالية والتهميش، وعدم المشاركة من جانب كافة أفراد المجتمع فى صنع حاضرهم ومستقبلهم الذى يرغبون فيه وتحقيق الغد الأفضل الذى يتمنونه.

---

[1] جدير بالذكر أنه نشأت حركة شعبية عارمة من أجل القضاء على الفقر، وجعل الفقر تاريخ قد مضى وانتهى MAKE POVERTY HISTORY، وهى حركة تجتاح كافة دول العالم من أجل القضاء على هذا الظلم الشديد القائم بين العالم المتقدم الغنى وبين الدول والشعوب الفقيرة .

٤. إقامة عدالة اجتماعية، يتمتع بها كافة الأفراد، ولا يكون هناك فيها أى مجال لظلم أو اضطهاد، أو اعتداء على حرية الإنسان، أو على حقه فى الحياة الحرة الكريمة .

٥. إقامة عالم من التعاون والمشاركة والتفاعل الحيوى الفعال الذى يساهم الجميع فى إحداث التقدم، ولا يحرم فرد من ناتج وخير هذا التقدم، ولا يستولى فيه فرد أو مجموعة من الأفراد على ثمار هذا التقدم لذاتهم (١).

إن هذا كله دفع إلى واقع جديد من جودة الحياة... واقع المعرفة، ومن الغنى والأمن ومن المشاركة... واقع يزداد تحسنا... ويزداد تفاعلاً... ويزداد إدراكًا وتفهما لحقيقة اقتصاد ما بعد الحداثة.

باعتبار أن قوى العولمة الاجتياحية تطلبته وفرضته... اقتصاد جديد تمامًا... اقتصاد تعولم... اقتصاد تغذية تيارات عولمة قوية، سواء فى إطاره العام الكلى الشامل، أو فى مكوناته وعناصره الجزئية المتوغلة فى عمق أجزاء علم الاقتصاد، وارتباطاتها وعلاقاتها التأثيرية المتبادلة ما بين الجزء والكل، وما بين الجزء والأجزاء الأخرى، وباعتبار أن الاقتصاديات التفاعلية الحركية الاتجاهية العامة هى اقتصاديات: الإنتاج، والتسويق، والتمويل، والكوادر البشرية، وهى اقتصاديات بطبيعتها وبحكم عملها تفاعلية، لا تقف عند حدود المعنى اللفظى للكلمة والمصطلح، بل قد تتجاوزه إلى أبعاد وجوانب امتدادية كثيرة، جوانب جديدة تماما أفرزتها التجارب والخبرة، وحتمتها المواقف الصعبة التى يموج

---

(١) لقد أدى ذلك إلى نشوة حركة علمية وشعبية قوية، نحو إتاحة كافة المكتسبات العلمية لجميع دول العالم، وكسر احتكار الدول الكبرى لأسرارها، وإصدار علماء العالم المتقدم على إشراك العالم كله فى الاستفادة بنتائج أبحاثهم واكتشافاتهم العلمية.

ويزخر بها عالمنا المعاصر، عالم العولمة الاجتياحية، وممارسات العمل الدولي، وغزو الأسواق، جميعها فرضته وأعلنت عن الحاجة إليه... وهو اقتصاد افتراضي واسع المدى، عميق المحتوى، ممتد الأبعاد، متعدد الجوانب... وهو اقتصاد قائم على:

١. التشغيل الكامل للقوى العاملة، والتوظيف الشامل لكل من يرغب في العمل، ويبحث عنه، وقادر عليه، وراغب فيه، توظيفا منتجا ومشبعا للطموحات وللقدرات، وموظفا للإمكانات والموارد والمواهب والملكات الإبداعية، وفي الوقت أن يكون هذا التشغيل:

- منتجًا.
- فاعلاً.
- مؤثرًا.

٢. ضمان حد أدنى من الكفاية الإشباعية، ومن الدخل الذي يكفي متطلبات الحياة الحرة الكريمة، وفي الوقت ذاته جعل الدخل دافعا للإنفاق، ودافعا للادخار، ودافعا للاستثمار، ودافعا للحيازة والتملك... والاقتناء والاستمتاع ومواصلة دوران الحياة الاقتصادية للاقتصاد... وجعل الدخل مولدا لمزيد من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة... وجعل التدفقات النقدية تيارات من القوة الشرائية، ومن أدوات الفعل الاقتصادي... ادخارًا واستثمارًا وتراكمًا.

٣. ضمان حد أدنى من الأمان المستقبلي، أمان ضد الخوف، وضد الفقر، وضد المرض... وضد عدم الاستطاعة، وهو أمان وأمن يتم توفيره سواء من خلال أنظمة التكافل التي تقدمها الدولة، أو من خلال النظم التأمينية "الصناديق المتخصصة التي تقدم مثل هذا الأمان

"... فضلا عن احتياطيات مواجهة الأزمات والكوارث، وتأكيد أن الفرد ليس وحدة فى هذا العالم... بل أن هناك من يهتم به، ويعمل من أجل إسعاده... ويوظف ذاته لحمايته والمحافظة على سعادته، بل وتنمية هذه السعادة بشكل متواصل.

لقد أدى ذلك إلى أن يقود الاقتصاد كل شيء فى عصرنا الحاضر، وأن تعطى الاعتبارات الاقتصادية الأولوية الأولى على غيرها من الاعتبارات الأخرى، وهو أمر أصبح ملموس بشكل كامل نتيجة لعناصر كثيرة، بعضها بسيط مفهوم، والآخر مركب معقد، ولكنها جميعا يصب تأثيرها على المعاملات الاقتصادية، صعودًا وهبوطًا، وانتعاشًا وركودًا، ورواجًا وكسادًا... أو اتساعًا ونموًا وارتقاءًا، وبشكل إيجابى تفاعلى، وفقًا لما هو مستهدف ومتجه إليه.

إن هذا بالفعل يقودنا إلى أن نقرر ونشير إلى مدى الحاجة إلى فهم اقتصاد ما بعد الحداثة ،والتعرف على ما يحتاج إليه من جانبنا لتطبيقه، والتعريف به لشركاتنا ومنظماتنا الإنتاجية المختلفة، ليس فقط للاستفادة منه، ولكن أيضًا للتفوق به على الآخرين، وتحقيق التميز الارتقائى من خلاله... إن اقتصاد ما بعد الحداثة تقليدًا متبعًا قائم على المحاكاة والتماثل... بل هو انفتاحًا مبتدعًا قائم على الابتكار والتميز.

إن العالم الآن يموج بتيارات فكرية عاصفة، تيارات من كل نوع، تيارات أساسها الفكرى فلسفة ما بعد الحداثة، والدخول إلى عصر العولمة الاجتياحية، وهى تيارات لم تعد محل شك واختبار، بقدر ما هى بالفعل محل تطبيق واسع النطاق، ومحل تطوير وارتقاء أوسع مجالاً ونطاقًا..، فضلا عن كونها أفكار شاملة لكافة نواحى الحياة، وكافة مجالات النشاط الإنسانى، وهو أمر سائد ومتبع ومستخدم، يكاد يشمل كافة النظم، وكافة مناطق العالم من

الصين شرقا إلى الولايات المتحدة غربًا، مرورًا بباقى دول ومناطق العـــالم، إلا أن فى كل منها يأخذ شكلا مغايرا تماما، وإن كان يتصف بكونه حركـــة تيار، يتجه إلى الجديد المبتكر، إلى التفعيل المتــزامن، خاصـــة مـــع تعـــدد مجالات التحديث، وتنوع مجالات استخدامه، وهو ما جعل فكـــر مـــا بعـــد الحداثة، يأخذ مكانته... وتعطى له القيادة، خاصة فى عالم الشركات متعديـــة الجنسيات... وهو عالم ملئ بالأسرار... ملئ بالخبرات والقـــدرات... ملـــئ بالعلم والعلماء... ويكاد يكون متميزًا أو استثناءًا... إن التكامل المتفاعل مـــا بين الوسائل والطرق والأدوات، وما بين المناهج والنظريـــات، ومـــا بـــين الإستراتيجيات والسياسات والتكتيكات... جميعها تفترض وتقترح وتحث على إتباع مناهـــــج ما بعد الحداثة، سواء تلازمًا أو ارتباطًا أو تكاملاً واتفاقًا... وهو ما يحتاج من شركاتنا إلى وعيًا إدراكيًا بـــه علـــى الأقـــل... تمهيـــدًا لاستخدامه ووفق متطلبات اقتصاد جديد، بمقاييـــسه، وجديـــد فـــى وســـائله وأهدافه، وهو ما يتطلب زيادة فى الوعى والإدراك، وتنمية فـــى المعـــارف وبشكل علمى وعملى سليم، وهو ما حاولت أن أقدم إليه فى هذه الدراسة... وإذا كان أى عمل إنسانى لا يرقى إلى الكمال أمام كمال عمل الخـــالق عـــز وجل، فإنى أرجو من الله أن يعيننى على معالجة أى قصور أو خطأ فى هذا العمل فى مؤلفات قادمة، وأن يثيبنى عنه حسن ثـــواب الـــدارين... الـــدنيا والآخرة... إنه على ذلك لقدير، وإنه نعم المولى ونعم النصير.

محسن أحمد الخضيرى

الفصل الأول

مفهوم اقتصاد ما بعد الحداثة

يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يبحث فى تعظيم الإشباع، أى زيادة تفعيل واستخدام وتوظيف الموارد لتعطى أعلى ناتج وأفضل إنتاجية، وذلك من أجل زيادة رفاهية المستهلكين، وزيادة درجة الإشباع التى يتمتعون بها عما كانت لديهم من قبل، ومن ثم تزداد لديهم حالة الرضا، ويزداد لديهم الشعور بالراحة والإشباع والاستمتاع.

فالاقتصاد علم الاستهداف المستقبلى، وهو علم صنع وجعل الحياة أفضل، وأرقى وأحسن عما هى عليه الآن، وعما كانت عليه من قبل، وهو علم يقوده التطور، وتدفعه التنمية الشاملة المستدامة، وأدواته الوعى الإدراكى القائم على المعرفة بالذات المبدعة، وبالقدرة الخلاقة، على إضافة الجديد والمبتكر... وتحقيق المزيد من الإشباع وبالموارد المتاحة للتوظيف والتشغيل والاستخدام.

وإذا كان بعض الاقتصاديين قد قصروا مصطلح الموارد على "الموارد النادرة"، باعتبار أن "الندرة" هى التى تعطى للأشياء النادرة قيمة، خاصة أن القيمة نسبية وتناسبية، كما أنها فى الوقت ذاته أى القيمة تتعرض للتغيير، والزيادة والنقصان، خاصة مع تفاعلات عوامل "الوفرة النسبية" وعوامل "الإتاحة التناسبية" عبر الأماكن الجغرافية المختلفة، وعبر الأزمنة والأوقات المختلفة فى ذات الأماكن... وهو ما ارتبط وجودا وعدما باعتبارات المنفعة، والقدرة على الانتفاع بما هو متاح وقابل للتوظيف ومؤهل للاستخدام،... إلا أنه مع ظهور ونمو فكر اقتصاد ما بعد الحداثة، قد حدث تبدل وتغيير، وهو تغيير استلزم ذاته تفاعلا، وأوجد نفسه إقحامًا، بعد أن انفتح الكون الفسيح فجأة أمامنا، وظهرت نظريات كونية جديدة، واندفع

العالم مع تيار العولمة الاجتياحية إلى عصر جديد... عصر وضع كامل اهتمامه على اقتصاد المحتوى، واقتصاد المضمون، فبدلاً من الشكل، والإطار... اتجه إلى الأداء الوظيفى، إلى المركز... إلى الهيمنة الانطلاقية... وانتقل بذلك كله إلى صناعة المحتوى والمضمون ليعطى مجالاً فسيحًا ومتسعا لإحداث التغيير والتحول الاقتصادى المطلوب والمستهدف... من أجل قيادة العالم إلى ما هو أفضل وأرقى وأحسن. ومن ثم ظهرت اقتصاديات الهيمنة والتوجيه، وفى الوقت ذاته ظهرت أيضًا اقتصاديات النخب والصفوة والامتياز والتفوق، وظهرت أيضًا اقتصاديات صناعة المستقبل، وباعتبار أن المستقبل هو السوق الطبيعى للغد الأفضل... وأنه يولد بيننا الآن... وأنه من صنع أيادينا... وأنه إلى حد كبير يخضع إلى جهدنا وعملنا... سواء كان هذا المستقبل اتصالا وتواصلا مع حاضر... أو كان اشتقاقا وانطلاقا لحلم أفضل، وهو ما يجعلنا نعرض لبعض جوانب اقتصاد ما بعد الحداثة فيما يلى بإيجاز:

أولاً - خصائص اقتصاد ما بعد الحداثة:

يدور اقتصاد ما بعد الحداثة بين عنصرين رئيسيين هما التفعيل، والمفاعلة، وكلاهما يشملان كل من الموارد والإمكانات المتاحة، والحلم الطموحى الذى نسعى إلى الوصول إليه، اعتمادا على ما لدينا وكذلك القدرات التشغيلية القائمة، ونظام التسويق وإمكاناته وقدراته فيما يتصل بتسويق المخرجات... ومن هنا ظهرت أنماط جديدة من نظريات الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية نظريات اعتمدت مناهج جديدة للتنمية[1]... مناهج قائمة على التنمية بالطفرة الابتكارية... قائمة على

(١) من بين هذه المفاهيم مفاهيم السوبر حداثة والتى تعبر عن مذهب يستخدم مفاهيم ما بعد الحداثة للوصول إلى الهدف الأساسى وهو المعرفة. أن الصلة القوية ما بين علم اقتصاد ما بعد

الاستقطاب الاستثمارى INVESMENT POBRIZATI والذى من خلاله يتم جذب الاستثمارات الدولية، وتوطين الاستثمارات المحلية، وهى نظريات تحتاج إلى وعى إدراكى شامل، وفهم عميق، واحتراف علمى لتطبيقها وهى نظريات ملامحها العامة تتصف بالآتى:

- نظريات من حيث المسلمات مختلفة.
- نظريات من حيث البديهيات مختلفة.
- نظريات من حيث الأسانيد والبراهين والدلائل مختلفة.
- نظريات من حيث الاستنتاجات والمحصلات وما تم التوصل إليه مختلفة.
- نظريات من حيث الأدوات والوسائل والطرق المختلفة.

وهى جميعها تحتاج إلى معرفة...

وهى نظريات تتناسب مع الواقع الجديد... وقد أُضيف إليها فى السنوات الأخيرة أبعاد وجوانب جديدة من خلال الفكر الاقتصادى الجديد، وبالقدرة على الخلق والابتكار والإبداع... وهو ما دعا الاقتصاديين إلى إعادة النظر فى أساليب الحياة، ونمط المعيشة، وأشكال الاستثمار والتوظيف والتشغيل، فبدلا من الأنماط التقليدية حيث:

١. بدلاً من الموارد المستنفذة أو القابلة للنفاذ، اتجهوا إلى الموارد المتجددة والدائمة، إلى الموارد التخليقية، والتى لا تتأثر بمرور الوقت والزمن، والتى لا تحرم الأجيال القادمة منها... خاصة أن

الحداثة والحياة أعطت للاقتصاد مداه الإبداعى وهو طرح جديد لاقتصاديات الإبداع والابتكار والتجديد تجديدًا للآمال والطموحات التى يسعى إليها.

الموارد المتجددة والدائمة والتخليقية تمثل سياج الأمان للبشرية... بينما الموارد القابلة للاستنفاذ والانتهاء يمثل استنفاذها دمار للبشرية... ومن هنا ظهر اقتصاد البيئة ECO-ECONOMY والموارد المتجددة، كأحد أفرع اقتصاد ما بعد الحداثة.

٢. بدلا من الأنشطة الملوثة اتجهوا إلى الأنشطة النظيفة، والتى تحسن من نظافة البيئة، والتى تعمل على صيانة البيئة، والمحافظة على سلامة أداء عمل آلياتها، وعلى تحقيق التوازن البيئى الحيوى، وعلى معالجة أى اختلالات بيئية تؤثر على سلامة الحياة الطبيعية، وسلامة عمل العناصر والمكونات البيئية، وبذلك أصبحت البيئة مجال عمل ونشاط مستمر، ومجال لتوليد القيمة المضافة ،وزيادة التكوين الرأسمالى، وتحقيق التراكم الرأسمالى، ومن ثم أصبحت البيئة تشكل واحد من أهم مجالات الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت تشكل اقتصادا متكاملا فى حد ذاتها.

٣. بدلا من القدرات الجزئية اتجهوا إلى القدرات الكلية الشاملة والمتكاملة مع الأنشطة الأخرى، والتى تزداد حجما وقوة من خلال الدمج والاستحواذ والتحالف الارتباطى الحيوى الفعال، وبالتالى فهى اقتصاديات لا تعترف بالعجز أو بعدم القدرة على الفعل، بل هى قائمة على تجاوز الفعل، إلى المفاعلة، واستخدام العلم والعمل الجاد المنظم خاصة فيما يتصل باقتصاديات الحجم والسعة والنطاق، واقتصاديات الأداء والتشغيل والتوظيف، واقتصاد التأثير وتوليد الأثر الإيجابى متعدد الاتجاهات ،وهو ما أدى إلى ظهور نظريات النسيج الاقتصادى، واقتصاد التشبيك واقتصاد المعابر والجسور التمويلية، والتواجد المؤثر فى كل مكان، واقتصاد المركز والمحيط، واقتصاد

القطبية والاستقطاب، واقتصاد المعايشة والتفاعل الارتباطى الحيوى...

٤. بدلا من التنافر والتضاد والتعارض السلعى الوحدى والقائم على الإزاحة والإحلال محل... تم الاتجاه إلى تكامل الصناعات المغذية، وصناعة المكونات component الشائعة الاستخدام، والدائمة التطور والارتقاء، والتى تنتج ليستهلكها الجميع، أو أكبر عدد من المستهلكين، سواء النهائيين، أو الصناعيين حيث ان التكامل التشغيلى يحول الاقتصاد إلى منظومة أدائية اتجاهية استهدافية، تساعد على تنمية القيمة المضافة، وزيادة الربحية والعائد والمردود... ومن هنا أصبح التخصص لا يرتبط بمنتجات معينة فى ذاتها، بل أصبح التخصص يرتبط بأجزاء ومكونات هذه المنتجات، واقتصاد تكاملها الارتباطى، واقتصاد التكامل الذى جعل كل شئ يرتبط بمنظومة تفاعلية ذات طابع ارتقائى متقدم، وهو تكامل يعمل على الإبقاء على أعضاء المنظومة الارتباطية التكاملية، وزيادة قدرتهم، وليس القضاء عليهم وإنهاء وجودهم .

٥. بدلا من العمل على مستوى السوق المحلى، أو التأقزم للعمل على مستوى منطقة أو مقاطعة من مقاطعاته، أو محافظة من محافظاته، تم التعامل على مستوى السوق العالمى، ووضع المنتجات التى يستهلكها جميع السكان، والتى تتوافق معهم بشكل كامل، وبدون تمييز، وبدون أى تحفظات، وباعتبارهم بشر إنسانيون... لديهم نفس الحاجات والرغبات والقدرات... ولديهم الحس النوعى البشرى... ولديهم ذات العواطف والأحاسيس، ولديهم نفس التفكير العقلانى الرشيد... ويخضعون لذات المؤثرات التفاعلية التى تدفعهم إلى الشراء والحيازة والاستهلاك .

٦. بدلا من الاحتكار والممارسات الاحتكارية، اتجهوا إلـــى المنافـــسة وصنع المزايا التنافسية، إلى استخدام مناهج تعاون المتنافـــسين CO-OPTION والتي تعنى عدم إزاحة الآخر والإحلال محلـــه، وعـــدم كسر إرادته وإنهاء وجودة وإخراجه من السوق، بل تحول الأمر إلى سياسات التفهم والتعاون والعمل المشترك، وانخـــراط الجميـــع فـــى منظومة أدائية اتجاهية عامة، وفى الوقت ذاته لا تقضى على الآخر، ولكنها تعنى وتعتنى بالآخر، وتستفيد منه، سواء بالإبقاء عليه مستقلا وموظفا داخل المنظومة وتنميته وزيادة قدرته، أو ابتلاعه ودمجـــه والاستحواذ عليه والتحالف معه والسيطرة عليه، والاتجاه بـــه إلـــى اقتصاديات الكتل والحجم والسعة والنطاق، وهو ما يجعل العالم كله وحدة واحدة... الجميع يعمل وينتظم فى عمل إنتاجى محدد ومـــنظم وموجه من أجل العالم كله باتساعه، وهو ما جعل الفكر الاقتـــصادى يعتبر العالم سوقا واحدة، قادرة على استيعاب ما يتم إنتاجه، وما يتم إيجاده وابتكاره، خاصة أن المنتجات الابتكارية الجديدة لم يعد فـــى استطاعة سوق محلى مهما كان اتساعه قادرا وحده على استيعابها...

٧. بدلا من النظر إلى الأفراد كعبء يتعين التخلص منه، أصبح ينظـــر إلى الأفراد كطاقة مبدعة خلاقه، واعتبارهم مجمعات خبره ومعرفة ودراية، ومراكز تميز سواء فى إنتاج واستهلاك المعرفـــة، والتـــى بدونها لا يعمل الاقتصاد .... أو فى إبداع وابتكار الجديـــد الغنـــى الأكثر إشباعًا وإمتاعًا، فضلا عن كونهم مستهلكين لازمين لـــدورة حياة النشاط، وبالتالى أصبح الأفراد ثروة بل أغنى وأقيم ثـــروة [١] باعتبارهم :

---

(١) فى الوقت الذى تنظر فيه بعض الدول المختلفة إلى النمو السكانى باعتباره نقمة، إلى السكان لديها باعتبارهم عبئا، وتستخدم هذه الدول سياسات غير عادلة من أجل إنقاص عدد المواليد وجعل

- المستهلكين.
- المدخرين.
- المستثمرين.
- المنتجين.
- المبدعين.
- المخترعين.
- المديرين.

٨. بدلاً من التقليد والمحاكاة والسطو على ما لدى الآخرين، اتجهوا إلى تقديم الجديد المبتكر، واتجهوا إلى إشراك الآخرين فى إنتاج هذا الجديد، وجعل هؤلاء الآخرين يستفيدون منه، وأن ينعموا بعائد ومردود من هذا الجديد، بل قد يساعدون على تطويره والارتقاء بأدائه وبالإشباع المتحقق عنه والاعتماد على نشر مراكز البحوث والتطوير R&D فى الجامعات والمعاهد والشركات والمؤسسات الكبرى، وتحويل المخترعات العسكرية وتطبيقاتها المدمرة إلى مخترعات مدينة ذات تطبيقات سليمة مفيدة، والكشف عن نواتج الأبحاث السرية.

٩. بدلاً من محدودية العرض، وقلة فرص الاختيار، وضيق نطاق السوق، ثم الاتجاه إلى توسيع نطاق العرض، وزيادة فرص الاختيار،

الحياة جحيمًا على مواطنيها لدفعهم إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة للتخلص منهم... حتى لو هاجروا داخل حاويات وعبر قوارب صغيرة، ويغرق ويموت منهم الآلاف... نجد أن العالم المتقدم يعانى من نقص عدد المواليد... ومن ظاهرة الشيخوخة السكانية، وارتفاع نسبة المعالين من كبار السن، وعدم قدرة الاقتصاد على تجديد شبابه.

وتوسيع نطاق السوق، واستخدام الوسائل الإليكترونية، لإتمام المعاملات وعقد الصفقات بسرعة وكفاءة، واختصار الوقت والزمن، وتخفيض الجهد والتكلفة، وبما يساعد على زيادة القدرة الإشباعية، وزيادة تحقيق الربحية والعائد والمردود... وفى الوقت ذاته سرعة استكمال الدورة النقدية للمشروعات المختلفة، وبما يمكنها من تمويل التوسعات الحتمية الواجب إتمامها، وكذلك إجراء عمليات التجديد والإصلاح، وبما يحافظ على مركزها التنافسى ويدعمه باستمرار.

١٠.بدلاً من إعادة توزيع الثروات والاستيلاء على أموال الأثرياء ومصادرتها وتأميمها... اتجه اقتصاد ما بعد الحداثة إلى إعادة إنتاج الثروة، وإضافة أنواع جديدة من الثروات، وأعطى حقوقا للطاقة ليعيشوا فى حياة سعيدة... بل أصبح امتلاك الثروة أو بعض من أنواعها وسيلة لإعادة التوزيع لمن لا يملك هذه الثروات، سواء من خلال عائد التشغيل والامتلاك والحيازة والإدارة لمحافظ الثروة (عقارية، أسهم، سندات، صكوك، حصص، معادن، مجوهرات، مقتنيات فنية وتحف، أصول نادرة ذات قيمة...) وأصبحت الثروة الحقيقية التى يملكها الثرى هى الزمن... والزمن متاح للجميع بنفس القدر والوقت وبذات الشروط.

ومن ثم فإن اقتصاد ما بعد الحداثة اتجه إلى أكثر الموارد وفرة ليزيدها قيمة، وفى الوقت ذاته لم يهمل الموارد التخليقية، بل أكثر من هذا فقد اتجه أيضًا إلى الموارد الافتراضية virtual resources، إلى زيادة توظيف جميع الموارد، إلى الاهتمام بها جميعًا... وعدم ترك مورد طبيعى متجدد أو غير طبيعى دون استخدام، بل إن الاستخدام فى فكر اقتصاد ما بعد الحداثة يساعد على تجديد هذا المورد، أى أن دوره استخدام هذا المورد تعنى وتضم

مرحلة استعواضه أو تجدده مرة أخرى... وهو ما جعل الاختراع والإبـداع والابتكار أساس التفاعل الحيوى لمنظومة الاقتصاد، سـواء فـى شـمولها وإطارها العام الكلى، أو فى محاورها وعناصرها الجزئية، وصولاً وتواصلاً إلى تنمية وتوسيع نطاق السوق وامتداده... أى أن عمليات التجديد والتحسين، سواء فى مدخلات المنظومة، أو فى مخرجاتها، أو حتى فى نظام التـشغيل الخاص بها، هو فى حقيقته الذى يشكل الجانب الأساسى من اقتصاد ما بعـد الحداثة... فهو اقتصاد الابتكار وبدون حدود، والإبداع بدون حدود، والتفوق حتى على الذات وبدون حدود أيضًا.

ثانيًا - أدوات اقتصاد ما بعد الحداثة:

لاقتصاد ما بعد الحداثة أدوات متعددة يستخدمها، ليس فقط مـن أجـل السعى لتحقيق أهداف معينة بذاتها، ولكن أيضًا لتأكيد نجاحه فى تحقيق هـذه الأهداف.

ويستخدم علم اقتصاد ما بعد الحداثة فى سبيل تحقيق ذلك مجموعة مـن الأدوات العلمية، والتى تحدد الطرق والأساليب والمناهج والنظريات، والتى يتم استخدام كل منها تبادليا وتوافقيا مع الآخر، أو يتم استعمالها ظرفيًا كبديل عن الآخر، ووفقا للحاجة، ومن ثم فإن توظيف الموارد يتم بـشكل علمـى وعملى، ولا يترك اقتصاد ما بعد الحداثة مورد من المـوارد عـاطلا عـن الاستخدام... فالاستخدام هو الذى يعمل على التجدد الذاتى لهذا المورد، بـل إنه يجعل متخذ القرار الاقتصادى فى حالة بحث دائم عن كل من الآتى:

١. التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، مع عـدم الـسماح بنـضوبها أو نفاذها، أو حدوث أى هدر أو فقد فيها أو عند توظيفها، أو حدوث أى ضياع فى هذا التوظيف... خاصة أن الفقد، والهدر فى أى مورد من الموارد ما هو إلا ضياع لفرصة من أجل التقدم... وهى فرصة لـن

تعود..، فالزمن والوقت لا يرتد إلى الوراء، وباعتبار أن الوقت والزمن مورد من الموارد الثمينة جدا، كما أنه مورد غير قابل للتجدد أو الاستعاضة، ومن ثم فإن آليات التوظيف والتشغيل تعمل على توظيف عنصر الزمن، وباعتباره عنصر فعال من عناصر الإنتاج، والتى تحتاج إلى اهتمام كامل بحسن الاستفادة منها سواء فى إجراء عمليات التوظيف، أو فى عمليات التشغيل، مع رفع كفاءة التسويق، وباستخدام وسائل وأدوات التسويق الابتكارى، ليس فقط لإشباع حاجة الأسواق الحالية، بل لصنع وإيجاد أسواق جديدة تماما لم تكن معروفة من قبل.

٢. رفع اقتصاديات التوظيف، وزيادة عائده، ومردوده، وبالشكل الذى يجعل من القيمة المضافة المحققة، قيمة متضاعفة وتصاعدية ومتعددة الجوانب، وممتدة الأبعاد، وفى الوقت ذاته قيمة ذات مضمون عميق، وذات محتوى حافز لمزيد من التقدم، ومزيد من النمو، ومزيد من التوسع، ومزيد من الإشباع، وهو إشباع ارتقائى، فالحاجات الإنسانية ارتقائية، وهى فى ارتقائها تتقدم إلى الأعلى، إلى الأفضل فى سلم الاحتياجات الإنسانية، أو هرم الاحتياجات الإنسانية متعدد الدرجات والطبقات، وبالتالى فقد ارتبط التوظيف النسبى بالإشباع التناسبى، ومن ثم فقد أصبحت عناصر الرضا كحافز تحل محل التعويض عن الحرمان كدافع للعمل وزيادة الإنجاز... كما أصبح الأمان المستقبلى والاستقرار فى العمل والحصول على فرص أعلى للترقى، ولتحقيق الذات، عناصر أساسية فى تشكيل بيئة العمل الداخلية، وفى الاحتفاظ بولاء العاملين، كما أصبح تحقيق الذات ترتبط بالمكانة والتقدير والاحترام.

٣. ابتكار اقتصاديات جديدة تماما، اقتصاديات ذات طبيعة تفاعلية، وهى اقتصاديات وإن كانت تستند إلى الواقع الحالى، فإنها بشكل آخر تقوم

على صنع واقع أكثر واقعية HYPER REALIITY، أى أكثر إقناعاً، ويتم صناعته باحتراف، وتقوم على هذه الصناعة جهات متخصصة، وخبراء متخصصين فى صناعة الصور الذهنية IMAGE، وفى توليد الأثر EFFECT، وإيجاد الانطباع IMPACT، وهو ما يتم وفقا لدراسات وبحوث مستفيضة، تتناول هيكل القيم، وبنيان المبادئ والمثل العليا، ونسيج العادات والتقاليد، ومن ثم فإن الجديد المبتكر يقوم على القائم الراسخ، سواء فى:

أ) اكتشاف الفرص الاقتصادية، وتوظيفها ودراسة جدواها، وترويجها، وتنفيذها، واستغلالها، والحصول على عائد مناسب منها، وهى فرص وإن كانت فى الواقع المعاش متواجدة، إلا أنها فى الحقيقة العليا يمكن صناعتها، وإيجادها من عدم، واستخدام الطفرات الابتكارية غير المحدودة فى التعامل بها لخلق واقع أفضل وأحسن وأرقى.

ب) تحقيق اقتصادية توظيف واستغلال واستخدام الموارد المتجددة، وزيادة العائد والمردود المتحقق عن توظيف هذه الموارد، خاصة الموارد البشرية، والاستفادة من الملكات الإبداعية والمواهب الخاصة بكل فرد من الأفراد، وتوظيفها فى إطار جماعى يعمل على تنميتها وبالشكل دائم ومستمر... وإذا كانت الموهبة حقيقية والملكات متقدة، فإنها من خلال التوظيف الجماعى، ومن خلال الرعاية والحماية الكاملة لها قادرة على تحقيق اقتصاد جيد ذو طابع تفاعلى ارتقائى.

ج) تحقيق تنمية القيمة المضافة المتولدة عن طريق توسيع نطاق المشاركة بين المشروعات المتكاملة، وتعميق التخصص فى صناعة الأجزاء والمكونات، وتحويل الجميع إلى منظومة أدائية اتجاهية وتفاعلية، ترتقى بالمكونات والأجزاء المتكاملة، بل إن النجاح فى جعل كل جزء سلعة

متكاملة فى ذاتها، تباع وتشترى وتستخدم وبشكل منفصل عن الكل، وإن كانت تكتسب أدائها الوظيفى من هذا الكل المتكامل، وبالتـــالى يـــصبح تطوير الجزء واقعا ومحفزًا لتطوير الكل وكذلك الأجزاء الأخرى.

ومن ثم يصبح عمل المنظومة المتكاملة منتجا للقيمة المضافة، ومولـــدا للربح، خاصة أنه بذلك يستغل الأحداث التاريخيـــة والظـــروف المحيطـــة، والجارية (سياسية/ اقتصادية / اجتماعية / ثقافية.. الخ) مـــن أجـــل تأكيـــد النجاح، وفى الوقت ذاته جعل المنظومة. تصنع الأســـواق، وتمتـــد إليهـــا، وبشكل دائم مستمر.

وعلى هذا فإن عملية تحقيق التكوين و التراكم الرأسمالى، وزيادة قيمتـــه ومقداره، هى عملية بنائية اتجاهية، وفى الوقت ذاته فإنهـــا عمليـــة هيكليـــة تتصل بكل من الهيكل والبنيان الاقتصادى، وكذلك بالأداء المتحقـــق عنهـــا، وبالاقتصاديات التنافسية، وهى اقتصاديات قائمة على الإبـــداع الارتقـــائى، والذى من خلاله يتعاظم كل من الناتج الإجمالى للـــشركات والمـــشروعات، وكذلك الدخل والعائد والمردود للعـــاملين فيهـــا، والمـــساهمين، ومجلـــس إدارتها..، وفى الوقت ذاته تزداد إنتاجية العاملين لديها، وهو اقتصاد يعتمـــد على توظيف الملكات الإبداعية، وإتاحة الفرصة لكل فرد صاحب موهبة فى أن يحقق ذاته، ويشبع طموحاته... وكذلك للأفراد الآخرين... فـــالفرد يـــتم توظيفه فى إطار جماعى، يعمل على زيادة قدرته على ما يلى:

أ) الابتكار والخلق وإيجاد وصنع واختراع المبتكر غير المسبوق.

ب) التحسين والارتقاء بما هو معروف ومستخدم وقائم حاضرًا.

ج) التجويد فى الأداء وفى منظومة الإتاحة والعرض.

د) التطوير فى الوسائل والطرق والمناهج والممارسة المستخدمة.

ه) التجديد فى الأدوات والآليات التى يتم استعمالها، والاعتماد عليها والمحافظة على سلامتها وصلاحيتها وكفاءتها، طالما لا يوجد بديل أفضل منها.

ومن هنا فإن اقتصاد ما بعد الحداثة أصبح اقتصاد ذا طابع خاص، ويستمد خصوصيته من خصوصية تناوله للقضايا المعاصرة والمعايشة للأحداث، ومن خصوصية صناعة الحوادث، ومن خصوصية الممارسة، ومن خصوصية التوجهات... فضلا عن خصوصية النظريات والمناهج والأدوات والطرق التى يلجأ إليها ويستخدمها... لقد أسس فكر اقتصاد ما بعد الحداثة نظريات جديدة فى النمو والتنمية، نظريات تحتاج إلى فهم إدراكى عميق، إلى احتراف واقتدار ذكى فى استخدامها من أجل تحقيق التقدم... وهى نظريات لم تعد تمثل اختيارا أو خيارًا يمكن إرجاؤه أو تجاوزه أو عدم استخدامه... بل أصبحت نظريات بحكم نتائجها تمثل الطريق الوحيد المتعين السير فيه من أجل تحقيق التقدم.

لقد أدى ذلك إلى أن أصبح متخذ القرار أيا كان موقعه، قائد له رؤيته، وله أيضًا منظومته الشاملة والمتكاملة، وله أيضًا إلمام كامل بأسس تكنولوجيا الإدارة، والتى تحقق له بصيرة التخطيط، وفاعلية التنظيم، وكفاءة التوجيه، وحصافة الرقابة والمتابعة الوقائية، وبالشكل الذى يحقق ويؤكد ويضمن تحقيق الأهداف الموضوعة... سواء كان ذلك على المستويات الآتية:

المستوى الأول:

اقتصاد المستوى الدولى والعالمى العام، والذى يتسع ليشمل الكون بأبعاده الممتدة، ومراميه الفسيحة، خاصة بعد أصبح اقتصاد ما بعد الحداثة يتسع ليشمل ويضم أيضًا علم اقتصاد الكون والفضاء وتطبيقاته، وأصبحت صناعات الفضاء، صناعات شاملة ومتكاملة ومتنوعة يدخل ناتجها إلى

الاقتصاد، وهو اقتصاد ذو عائد متنوع ومتزايـــد ومتفاعــل ومتـــسع [1]... فاقتصاد الكون الفسيح يفتح المدى والمجال أمام عالم جديد... عـــالم يـــزداد اتساعا ويزداد انطلاقا إلى آفاق جديدة... وهو ما يلقى أيضًا بتبعات ما تصل إليه إلى أجيال تالية متلاحقة، تعمل من أجل تحقيق مزيد من التقدم والنمـــو والتنمية، وهو أمر يستدعى إلى الوعى ما يلى:

- ما تم اكتشافه من الكون الفسيح يزال محدودا للغاية.
- ما لم يتم الكشف عنه من الكون الفسيح لا يزال ضخمًا للغاية.
- خطط استغلال موارد الكون وتوظيفها لصالح البشرية لا تزال تحت التصميم والدراسة.

المستوى الثانى:

اقتصاد المستوى الخاص لدولة معينة بذاتها، وبامتداده إلى كافة أرجـــاء المعمورة، ويشمل معاملات الدولة مع الدول الأخرى، ويشمل أيضًا علاقات الدولة الاقتصادية بالدول الأخرى، سواء استيرادا أو تصديرًا، أو اســـتثمارًا وادخارًا... وهى علاقات ذات طبيعة تفاعلية قائمة على ضرورة إقامة دولة حديثة، دولة تنعم بالديمقراطية، وتنعم باحترام حقوق الإنسان، وتنعم بالعدالة، وتنعم بحصول أبنائها على فرص متساوية فى ظل مبدأ المواطنة، وتحقيـــق أعلى نسب التشغيل والتوظيف والغنى والعلم... وتقدم كل ذلك مجانا وبدون أى مقابل... خاصة نظم التعليم الجامعى وما قبلة، وما بعده، وهو ما يقتضى بالنسبة للدولة أن تعى ما يلى:

---

(١) على سبيل المثال، فإن اقتصاد صناعة الفضاء أو إن شئت قلت صناعات الفضاء يبلغ عائـــد الدولار المتفق فيها نحو ١٢٩ دولارًا، وهو عائد ضخم تكاد لا تحققه صناعات أخرى.

- حقيقة مواردها وإمكاناتها وما تملكه بالفعل من موارد مستغلة وغير مستغلة، خاصة أن كثير من الدول المتخلفة تملك موارد ضخمة غير مستغلة.
- حقيقة ما تحتاج إليه ويمكن توفيره من موارد إضافية لازمة للتنمية الحقيقية.
- طموح أُممى ارتقائى يعمل على زيادة الحافز نحو الأفضل والأحسن والسعى نحو أحداث التنمية والاقتصادية بأشكال جديدة وأنماط جديدة أكثر توافقا مع احتياجات ورغبات الأفراد المواطنين وبدون تمييز بينهم.

المستوى الثالث:

- اقتصاد المستوى الخاص بإقليم جغرافى معين، أى بخصائصه وامتيازاته النسبية والتناسبية، وما يضمه هذا الإقليم من مناطق معينة تحتاج إلى تنمية، أو إن الإقليم بكاملة يحتاج إلى تفعيل، بل إن الأقاليم بحاجة أيضًا لتفعيل لمواردها وإمكانياتها، سواء الطبيعية التى وهبها لها الله، أو غير الطبيعية، أو كانت تحتاج إلى تفعيل ما بين الموارد الطبيعية وجهد الإنسان فى سعيه للتنمية والنمو، أو ما يحتاج إليه من موارد ابتكارية تخليقية، من أجل إحداث التنمية المتوازنة لهذا الإقليم، وإحداث التكامل الحيوى الفعال ما بين هذا الإقليم والأقاليم الأخرى.

المستوى الرابع:

- اقتصاد المستوى الخاص بمنطقة جغرافية معينه، أى بحدوده وقيوده ومشاكله واحتياجاته والتى تحتاج إلى وعى وإدراك شامل بضرورة

تطوير الإمكانية وزيادة الموارد، وتوظيف كل منها وأى منها بما يحقق لها العائد والمردود الذى يجعلها أفضل من المناطق الأخرى لتكون منطقة استقطاب وجذب للاستثمارات الدولية، وكذلك منطقة توطين للاستثمارات المحلية، أو أن يتم إعادة هيكلة وإعادة تشكيل الأنشطة الخاصة لهذه المنطقة لتصبح على قدم المساواة مع المناطق الأخرى، أو أن تكون متكاملة معها، ومتوافقة مع متطلبات النهوض الذى يستلزمه ويتطلبه هذا التكامل.

المستوى الخامس:

اقتصاد المستوى الخاص بمدينة أو مركز أو قرية معينة أو تجمع سكانى دائم أو مؤقت، وهو اقتصاد مرهون بتطلعات وإمكانية تطويرها، خاصة وأن إمكانيات التطوير لا تقف عند حدود بذاتها، بل إنها دائما ما تكون أسيرة عمليات السعى والجهد والتكلفة التى توجه إلى هذا المكان، خاصة أن هذا المكان غالبا ما يكون أسير ظرفيات معينه بذاتها، ويتم تحريك قوى الفعل لتأخذ فى معطياتها طبيعة الظروف التى يمر بها المكان، مثل:

- اكتشاف موارد بترولية أو معدنية فى المكان.
- اكتشاف آثار تاريخية فى هذا المكان.
- عقد اجتماعات تكون بمثابة حدث تاريخى للمكان ونقطة انطلاق لمشروعات سياحية.
- تحويل المكان إلى منتجع سياحى للمعالجات السياحية القائمة على الترفية.
- انبثاق عيون مياه معدنية للمعالجات الصحية، يمكن استغلالها فى السياحة الطبية.

ويضاف إلى هذه المستويات، والمستويات المؤسساتية التى ترتبط بالكيانات الإدارية، سواء القائمة فى المكان، أو المزمع إقامتها، وما قد تتضمنه هذه المؤسسات من (منظمات دولية وإقليمية وقومية، مشروعات دولية وإقليمية وقومية... الخ) وكثيرا ما يستخدم هذا المستوى فى معالجة الاختلالات القائمة بين الأقاليم، وبين الدول وبعضها البعض، حيث يتم إنشاء منظمات دولية تستقطب الاهتمام إلى المكان الذى أنشئت فيه، ولعل ذلك ما يظهر مدى حرص واهتمام الدول على استخدام المستوى المؤسسى من أجل التطوير... خاصة أن المستويات المؤسساتية الخاصة بالشركات والمنظمات وإحداث كافة التغيرات القانونية والإجرائية والأمنية التى يتطلبها تواجد مثل هذه المؤسسات، يضاف إلى ذلك إيجاد المشروعات البنية الأساسية التحتية والفوقية اللازمة لهذا التواجد، والتى توفر الحياة الطيبة للمقيمين والعاملين فى هذه المنظمات، والارتقاء بالمتواجد القائم منها، والتى تحتاج إلى معالجات، خاصة للتوافق مع متطلبات الثوابت والمتغيرات الحاكمة والمتحكمة فى توازنات العرض والطلب، واتجاهات الاستثمار، والإنتاج، والتمويل، والتسويق، والكوادر البشرية... وهى جميعها تخضع للتطور، وتخضع أيضًا للارتقاء، خاصة أنها جميعا عناصر رئيسية ترتبط بواقع التفوق والامتياز، ومحاور التجويد والتحسين.

ثالثًا - أبعاد اقتصاد ما بعد الحداثة:

يتصف اقتصاد ما بعد الحداثة بأبعاده المتجددة والمتعددة، والتى يضاف إليها أبعادًا جديدة... ومع كل إضافة لبعد جديد تتعمق جذوره، وتتداخل فى عمق الحياة، وأساليب المعيشة، وتضع أُطر ونظم وعوامل جديدة، وهى بذلك تعمل على تجويد هذه الأُطر والنظم والأساليب ـ لتصبح أفضل وأحسن وأرقى.

وبالتالى فإن الاقتصاد فى فكر ما بعد الحداثة لم يعد يخضع لقوالب نمطية جامدة، أو لمفاهيم ضيقة، كما لم تعد لديه محرمات أصنام أو أبقار مقدسة، لا يجوز المساس بها أو الاقتراب منها، بل أصبح كل شئ مباح ومطروح بشدة على موائد الحوار والبحث والتحليل، ومحور التفكير العلمى العقلانى الرشيد... ومن ثم لم يعد الفكر الاقتصادى أسير حواجز وأغلال تحول دون تقدمه، أو أسير لقيود وضوابط لا يمكن مناقشتها أو طرحها للنقاش، أو لآراء ومبادئ صعبة تحول دون تطوره، بل أصبح الاقتصاد معايشًا لواقع الحياة، ومتطورًا معها، ومتكيفا مع مستجداتها ومتغيراتها، ومواكبا لروح العصر بمقتضيات إحداث النمو والتوسع والزيادة المضطردة، سواء على المستوى الكمى العددى، أو على المستوى النوعى المتصل بالجودة، وقد اكتسب الاقتصاد فى فكر ما بعد الحداثة أبعادًا ومضامين جديدة، وهى أبعاد متنوعة من بينها ما يلى:

البعد الأول: البعد الإنسانى والأخلاقى، حيث أصبح الاقتصاد فى جميع قوانينه يراعى الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، وبالتالى فإن قواعد الأخلاق الحميدة، والحوكمة الذاتية، وضعت لهذا الاقتصاد سياج وأسوار حماية ووقاية ضد أى انحراف، أو سلوك غير حميد... فلا معنى لأى نشاط اقتصادى يؤدى إلى إحداث ضرر، أو يخلق دافع للفساد [1]، أو يعمل على إحداث تخريب... أو يحول الجمال إلى قبح، أو يؤدى إلى التدمير بدلاً من النماء والتعمير... وبصفة خاصة أن النشاط الاقتصادى فى فكر ما بعد

---

(١) اهتم اقتصاد ما بعد الحداثة باقتصاد الفساد، والفساد الاقتصادى، وبأهمية محاربة ومكافحة الفساد، وأظهر حجم الأضرار والمخاطر التى قد تلحق بأى نظام اقتصادى نتيجة للفساد، وحجم الفاقد والمهدر والضائع الذى يصيب الاقتصاد من هذا الفساد، سواء نتيجة سوء الاستخدام والتوظيف والتخصيص للموارد، أو نتيجة التوجيه السيئ لها، أو نتيجة عدم عدالة التوزيع والانحراف به، والمتاجرة بالقيم والنزاهة والشفافية والإنصاف.

الحداثة، نشاط يستهدف إرساء وتحقيق العدل والقيم والمبادئ والأخلاق الحميدة، وهو نشاط يعطى لها قوة استمرار، كما تعطى له سياج حماية واتصال، فضلا عن كونها اقتصاديات ذات مضمون ومحتوى قيمى أساسى، فهى تتجه إلى الإنسان، لتوفر له متطلبات الحياة، كما توفر له الحماية والوقاية... وتضمن له الحياة الحرة الكريمة، وتحمى الإنسان من أى إهدار لحريته وكرامته، بل أصبحت تعمل من أجل إسعاده والحفاظ على آدميته، فهى تبنى، وتصون دون تفريط أو إهدار، ودون مساس، بل إنها تعلو بالمعانى والمضامين الإنسانية، لتصون وتقدم حياة كريمة لائقة بالإنسان... حياة مستقرة... لا يهدده فيها الخوف، أو القلق [٢]... بل حياة تتيح له استخدام ملكاته ومواهبه... ومن ثم تصبح الحياة مجالا لإثبات قدرته على التفوق، وعلى التقدم، وهو ما تعمل الشركات على الوصول إليه وتحقيقه، وكذلك كل من المؤسسات والمراكز الآتية:

- مراكز التميز الفكرية.
- مراكز التميز البحثية.
- مراكز التميز الفنية.
- مراكز التميز الإدارية.
- مراكز التميز الإستراتيجية.
- مراكز التميز الاستشارية.
- مراكز التميز التكنولوجية.

---

(٢) أثبتت الدراسات العلمية أن القلق هو عدو التنمية الشاملة والمتكاملة، وأن القلق إذا أُصيب به إنسان، أو مشروع، أو دولة، أو أمة يعمل على تدميرها، وإنقاصها القدرة على النمو، وعلى تحقيق التنمية بجوانبها وأبعادها الشاملة.

وبالتالى فقد أصبح اقتصاد ما بعد الحداثة يحمل فكرًا، ويؤسس بنيان فلسفة، وهو اقتصاد يتميز بالوضوح والشفافية، واضحا ومحدد المعالم، ومؤسساته ذات رؤية ممتدة BROADED VISION، وذات آفاق متسعة، ويبنى قواعد ارتكازية للبناء عليها، ويدعم اتجاه سلوكى... وفى الوقت ذاته يحافظ على البعد القيمى للسلوك الاقتصادى.

البعد الثانى: بُعد جودة الحياة، أى البعد الكيفى الذى لا يتصل فقط بالمعيشة وبحياة الأفراد، ولكن يتعلق بنوعية وكيفية وأسلوب معايشة هذه الحياة، وما يتم توفيره من عناصر الكفاية التى تضمن جودة هذه الحياة، أى إعطاء الأولوية الأولى لجودة الحياة، فى جميع مجالاتها، وفى كافة أنشطتها، وباعتبار أن جودة الحياة مقياس رئيسى للتقدم، وللتفرقة ما بين الشعوب والدول المتقدمة، وبين الأخرى المتخلفة أو الساعية نحو التقدم... ومن ثم يهتم اقتصاد ما بعد الحداثة بجودة الحياة، والتى يجب أن تحظى جميع مجالاتها بالرعاية والاعتبار عند اتخاذ أى قرار، وإلا فقد هذا القرار معناه ومضمونه، وفقد أيضًا أسبابه وضرورات اتخاذه. فالاقتصاد وإن كان يأتى أولاً، لكنه لا يتجاهل جوهر جودة الحياة، فهى وإن كانت تظهر كنتيجة منطقية لنجاح الاقتصاد، فإنها فى ذات اللحظة تستخدم كأداه ووسيلة من أجل صيانة المكتسبات، والحفاظ عليها، وفى الوقت ذاته ضابطا وقيداً على حركة واتجاهات الأنشطة الاقتصادية، والتى يتعين أن لا تتسبب فى تخفيض هذه الجودة، بل عليها أن تسعى للارتقاء بها، سواء فى قضايا الاستثمار، أو قضايا الانتاج، أو التمويل، أو التسويق، أو الكوادر البشرية... وما يتصل بهذه الجودة فى مجالات توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بحكم المواطنة، والمقيمين بحكم كونهم مقيمين، والتى تشمل:

- ضمان توفير حد أدنى من الدخل.
- ضمان توفير حد أدنى من الترفيه والاستمتاع.

- ضمان توفير حد أدنى من الغذاء.
- ضمان توفير حد أدنى من المعرفة ووسائلها المختلفة.
- ضمان توفير حد أدنى من التعليم.
- ضمان توفير حد أدنى من المشاركة فى اتخاذ القرار.
- ضمان توفير حد أدنى من الأمن.
- ضمان توفير حد أدنى من الصحة.
- ضمان توفير حد أدنى من السكن.
- ضمان توفير حد أدنى من الآمان المستقبلى.
- ضمان توفير حد أدنى من متطلبات الحياة الأساسية مع ارتقاء عناصرها.

أى ضمان توفير حد الكفاية ومواجهة نفقات المعيشة.

البعد الثالث: بُعد الرشادة الفكرية، أى الرشادة الفكرية فى التوجه الاقتصادى والتوظيف لعناصر الاقتصاد، حيث يمتلك كل اقتصاد مجموعة من المزايا المطلقة والنسبية التى حباه الله بها، وأيضًا مجموعة من المزايا التنافسية التى يمكن أن يولدها تضافر وتعاون عناصر الإنتاج مع بعضها البعض فى تشكيلها وفى التفوق بها، وفى تحقيق ناتج متميز من توظيفها ممثلة فى مزيج عناصر كل من:

- عنصر الأرض.
- عنصر الأيدى العاملة.
- عنصر رأس المال.

- عنصر الإدارة.
- عنصر التكنولوچيا.

البعد الرابع: بُعد العولمة الاجتياحية، الخضوع لمنطق وإملاءات العولمة الاجتياحية، والتوافق الدائم مع متطلباتها واحتياجاتها واعتباراتها، فالعولمة فرضت ذاتها، وفرضت أيضًا إملاءاتها، وعلى الاقتصاد أيًا كان موضعه، وأيًا كان نطاق عمله، سواء كدولة، أو كمشروع، عليه أن يستجيب لهذه الإملاءات، وأن يتكيف سريعًا مع متطلبات العولمة، وإلا فقد الكثير الذى قد يخرجه عن دائرة الاقتصاد، بل إنه من المناسب أن يتحدث لغة العولمة مبكرًا، مستخدمًا مفرداتها فى كافة الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية والفكرية... فالعولمة أصبحت إحدى خصائص العصر، وأحد مرجعياته التوافقية الأساسية، والإطار العام الحاكم للتوجهات والضابط لإيقاع حركة أى مشروع، سواء على مستوى الإنتاج، أو التسويق، أو التمويل، أو الكوادر البشرية.

البعد الخامس: بُعد المكون المعرفى، أى كلما ذاد حجم ودور المكون المعرفى فى تشكيل المنتج (سلعة – خدمة – فكرة) كلما زادت القيمة المضافة، وزادت الربحية، وزاد التكوين الرأسمالى، وارتفع معدل التراكم الرأسمالى، وارتفع معدل الإبهار والجذب الاستثمارى، ومن ثم فإن الاهتمام الرئيسى فى المشروعات يتوجه إلى الابتكار المعرفى، بل أصبحت المعرفة سلعة تباع وتشترى، وأصبح لها سوقا يتزايد حجمه، وتتزايد معاملاته، ومن ثم أصبح الاهتمام متزايد بالعباقرة والمخترعين والمبدعين، وأصحاب الفكر والرأى.

وبالتالى فإن الاقتصاد فى فكر ما بعد الحداثة يكاد يعتمد على أن الإنسان هو الأصل الوحيد الذى لا يمكن العمل بدونه، وأن الاقتصاد يتوقف

على وجوده وعلى فاعليته، وأن الابتكار والتجديد والتحسين والتطوير هو الميدان الواضح الذى أظهر هذه الحقيقة، والتى لا يتعين أبدًا على أى اقتصادى أن يغفلها أو يتجاهلها فى أى قرار، فالإنسان هو هدف الاقتصاد، وهو أداته، وهو محور نشاطه وتفاعله، فضلاً عن كونه الأصل الوحيد القابل للتجدد والتطوير طوال عمره الإنتاجى الممتد... وهو الذى يبتكر ويبدع ويحسن... ومن ثم يصبح الإنسان هو محور النشاط الاقتصادى، سواء فى أبعاده الممتدة، أو فى غاياته ومراميه.

البعد السادس: بُعد منظومة العمليات، أى خضوع الاقتصاد إلى منظومة العمليات، وهى منظومة ذات دلاله اتجاهية عامة، سواء من حيث المدخلات، أو من حيث نظام التشغيل، أو من حيث المخرجات، وهى دلاله قائمة على حقائق عمل المنظومة، أى حقائق التشغيل المتكامل، حيث لا يعمل أى جزء منفردا عن الآخر، بل هو يتكامل معه تشغيليًا، وأن هذا التشغيل يتم بشكل متدفق متتابع، ومن ثم فإن النظر إلى أى منها يستلزم النظر إلى باقى الأجزاء... ومن ثم فإن الفكر المنظومى يعطى الشمول، ويعطى أيضًا التكامل، كما أنه يتيح صنع توازنات اتجاهية عامة، توازنات آثارها إيجابى يخدم المنظومة بكاملها، لأن ناتجها سوف ينعكس على عمل باقى أجزاء المنظومة، وبالتالى فإن أى تغيير فى المكونات سوف يستتبعه بالضرورة تغيير فى أى منها، وفى كل منها لحسن عمل المنظومة ككل، وسواء كان ذلك فى شكل تطوير فى المدخلات، أو تطوير فى نظام التشغيل، أو تطوير فى مخرجات المنظومة... ومن ثم فإن عمل المنظومة الاقتصادية، أو المنظومات الاقتصادية يشتمل على نوعين من أنواع التكامل التشغيلى هما:

النوع الأول: التكامل التشغيلى داخل المنظومة ذاتها وما بين أجزائها الداخلية.

النوع الثانى: التكامل الوظيفى ما بين وظيفة المنظومة الواحدة، وما بين وظائف المنظومات الأخرى المتصلة بها، والمتأثرة بها، والمؤثرة عليها.

ومن هنا فقد اهتم فكر ما بعد الحداثة بالمنظومات التفاعلية الاستهدافية التى تشكل بتكاملها العام وأدائها الخاص هذا الاقتصاد، سواء إنتاجًا أو تسويقا أو تمويلاً، أو من حيث إعداد وتأهيل وتشغيل الكوادر البشرية.

البعد السابع: بُعد التأثير المتبادل، أى التأثيرية المتبادلة بين كافة المكونات الاقتصادية للنظام الاقتصادى، وعدم وجود ما يسمى بالاستقلالية المطلقة، أو ما يطلق عليه ظاهرة الجزر المنعزلة بعضها عن البعض الآخر، أى تحول المشروعات الاقتصادية، بل القطاعات الاقتصادية إلى مشروعات منعزلة عن بعضها البعض، تحصل على ما تحتاج إليه من خارج البلاد، وكذلك تصدر إنتاجها إلى خارج البلاد... ولا تعرف ولا تتعرف على المشروعات الأخرى المجاورة لها، والتى قد تكون منتجاتها هى ما تحتاج إليه، وقد تكون أفضل وأجود مما تستورده... وبالتالى لا يوجد أى تفاعل معها، ولا يوجد أى تلاقح بينهما..، ولا يوجد تبادل بينهما أو علاقات تأثيرية... وهو ما يفقد الاقتصاد قدرات ضخمة، ويفقده أيضًا موارد كثيرة، ...فالاقتصاد قائم على التفاعل وعلى فن المفاعلة، وهى عمليات تقتضى أن يتداخل ويتشابك كل طرف فى الأطراف الأخرى، وأن ينجم عن هذا التداخل والتشابك فوائد مشتركة، فقد أصبحت المصالح والمنافع والفوائد تقتضى هذا التشابك والتفاعل... سواء من أجل تنمية القيمة المضافة، أو من أجل زيادة العائد والردود والربح... خاصة أن التفاعل التأثيرى الإيجابى ما بين المشروعات بعضها البعض يؤدى إلى:

- ضمان توفير مستلزمات الإنتاج كمًا ونوعًا.
- ضمان تصريح الإنتاج بسرعة.

- ضمان تطوير وارتقاء المواصفات.
- زيادة القدرة على إجراء البحوث والدراسات وإجراء التجارب.
- تنمية القدرة على التداخل التشغيلى.

البعد الثامن: اقتصاد التشبيك NET WORKING، حيث أدى انتشار الشركات متعدية الجنسيات بفروعها ومصانعها، وكذلك الشركات متعددة الجنسيات بمراكزها الرئيسية فى كثير من دول العالم، وما تملكه كل منها من شركات تابعه مملوكة بالكامل، أو شركات مشتركة مملوكة جزئيًا، أو وكالات توزيع عبر منافذ متعددة، أو مكاتب للدراسات والبحوث، أو وحدات للتشغيل وللتفاوض والفوز بالصفقات... جميعها أدى إلى انتشار اقتصاد التشبيك، ذلك الاقتصاد الارتباطى وجودا وتفاعلا ما بين الكيانات الإدارية بعضها البعض، سواء على المستوى العالمى، أو المستوى القومى.

وكلما اتسع السوق وتعددت الوحدات التابعة العاملة فيه، كلما ازدادت حاجة الشركات إلى استخدام اقتصاد الشبكات، والتعامل باقتصاديات التشبيك، وهو ما أكده ودعمه اقتصاد ما بعد الحداثة، فنحن لسنا بمفردنا فى الكون، كما أن احتياجاتنا للمعرفة، والوقوف أول بأول على ما يجرى فيه يدفعنا إلى استخدام الشبكات، إلى تطوير نظم التشبيك لتصبح أفضل وأرقى وأحسن فاعلية... خاصة للسيطرة على الفروع والوحدات التابعة، ومعرفة ما يجرى ويتم فيها فى ذات اللحظة، والدخول إليها والتعامل السريع مع الأزمات، وحل المواقف الصعبة التى تواجه كل منها وأى منها فى أسرع وقت، بل وتحقيق الجاهزية الفورية... وفى الوقت ذاته امتلاك القدرة على التفوق السريع على الأحداث، وتحقيق عناصر الامتياز المتكاملة فى:

- التخطيط.
- التنظيم.

- التوجيه.
- التنسيق.
- التحفيز.
- المتابعة.

وبما يمكن من قيادة فرق العمل، والتوجيهات نحو مزيد من التفوق على الآخرين، وبفاعلية كاملة.

البعد التاسع: اقتصاد الدعم اللوجستى، حيث يحتاج الاقتصاد إلى دعم لوجستى دائم ومستمر، لضمان انتظام توريد وإمدادات كافة المستلزمات الضرورية، سواء كان مصدر التوريد من جانب القطاع العام ممثلا فى الدولة والحكومة والأحزاب والقوى السياسية والشعبية، وكذلك فى منظمات الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الإقليمية الأخرى ذات الاهتمام، أو من جانب القطاع الخاص والتعاونيات فى مشروعاتهم المختلفة، حيث تعمل كل منها على توفير مستلزمات التشغيل، خاصة القوى العاملة بسعر مناسب من حيث التعليم والتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل... وكذلك من حيث عناصر العمليات الإنتاجية الأخرى... وبالتالى ضمان انتظام واستمرار العمليات الإنتاجية... وتحقيق الأهداف الموضوعة، ومن هنا فإن ضمان الدعم يفترض الآتى:

- ضمان استمرار مصادر المواد الخام.
- ضمان توافر مستلزمات الإنتاج.
- ضمان حضور وجاهزية عوامل الإنتاج.
- ضمان كفاءة القوى العاملة وارتباطها وولائها.
- ضمان الوفرة والإتاحة الكاملة لما قد يحتاج إليه المشروع.

ويرتبط نجاح الدعم اللوجستى بعناصر الوفرة والإتاحة، ومن ثم فإن عوامل الوقت والكم هى عوامل أساسية ورئيسية وحاكمة فى نجاح العمل، سواء على مستوى التشغيل الكلى للمشروعات، أو على مستوى تخفيض التكاليف، حيث يتم تطبيق عدة مبادئ اقتصادية هامة هى:

- مبدأ عدم وجود مخزون، حيث يتم توفير كل شئ فى وقت الحاجة إليه sustintime.
- مبدأ التوافق الارتباطى فى وقت الاستخدام، أى يتواجد كافة المستلزمات والعناصر عند الحاجة.
- مبدأ الوفرة والإتاحة فور وعند الحاجة، أى ليس قبل، وليس بعد.
- مبدأ الجاهزية القصوى لمواجهة أى طوارئ أو أزمات أو مشاكل قد تحدث لسبب أو لآخر.
- مبدأ كل شيء فى توقيتاته المعيارية القياسية.

ومن ثم فإن الدعم اللوجستى لا يسمح بحدوث أى تأخير أو تعطيل عن العمل... بل لا يسمح بأى هدر أو فاقد أو ضائع، أو تحمل أى تكلفة بدون مبرر، أو يتحمل تكلفة كان يمكن تجنبها، ومن ثم معالجة أى زيادة فى التكاليف، وتخفيض عناصرها مع الإبقاء على حالة التشغيل الكامل للمشروع.

البعد العاشر – اقتصاد الاعتمادية المتبادلة مع الآخرين: لم يعد الاقتصاد قائما على عامل الإزاحة والإحلال محل، بقدر ما أصبح هناك نوعا من أنواع الاعتمادية المتبادلة على الآخر، وبالتالى أصبح هناك ضرورة لوجود هذا الآخر، وضرورة لتوظيفه والاعتماد عليه... ومن ثم فقد أصبح مجرد التفكير فى إزاحة هذا الآخر والقضاء عليه، أو الإحلال محله أمر

يرفضه الاقتصاد الحديث، ويرفضه القانون العالمى، بل إن احتكار طرف من الأطراف لنوع معين من المنتجات السلعية والخدمية والفكرية أصبح مطاردا بالقانون للقضاء عليه، أو لكسر هذا الاحتكار، وإيجاد نوع من المنافسة التى تساعد على تحفيز الجودة، وعلى الابتكار، وفى الوقت ذاته الاستفادة من عبقرية الآخر، ومن ابتكاراته، وتوظيفها بشكل مناسب، بما يعود بالنفع على الجميع، خاصة مع اختلاف الأسواق، ومع اختلاف مراحل النمو، ومع اختلاف اهتمامات كل منهما، وهو بذلك قد أضاف وعيًا إدراكيًا بأهمية الآخرين من حيث ضرورة:

- التعاون معهم.
- المشاركة معهم.
- التفهم لحاجاتهم.
- الوعى الكامل بما لديهم.
- الإحاطة الكاملة بظروفهم وأوضاعهم.

ومن ثم الحركة المحسوبة تجاههم من أجل الإبقاء عليهم من جانب، ومن أجل توظيفهم وإدخالهم فى المنظومة الاتجاهية من جانب آخر، فاقتصاد ما بعد الحداثة يرفض أن تكون هناك مناطق معزولة، أو هناك اختلال، أو هناك مساحات خالية، أو مناطق فراغ.

البعد الحادى عشر – اقتصاد الأمن المشترك ومعالجة الأخطار الجماعية، حيث أصبحت قضايا الأمن الجماعى المشترك، ومكافحة الخطر الواحد الداهم، خاصة خطر التلوث البيئى، والتصحر، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وخطر الكوارث الطبيعية، والأزمات الفجائية "تسونامى "... وغيرها من الأخطار الجماعية الأممية، التى تهدد بفناء الحياة على الأرض،

أصبحت جميعها تحتاج إلى تدخل، إلى رؤية، إلى تعامل جماعى معها، بل لم يعد من الممكن أن تترك كل دولة على حدة فى معالجة هذه الأخطـار، بل أصبح من الصعب السماح لدولة ما باختراق هذا الأمن الجماعى والتهديد أو المساس بالاستقرار والأمن الجماعى للعالم، وقد امتد هذا الخطر إلى خطر الإفساد المعتمد لوسائل الاتصال، إلى الحروب الإليكترونية، وإفساد شبكات الإنترنت والانترنت خاصة فيما يتصل باستقرار أسواق المال، وأسواق المبادلات التجارية، وضمان استمرار النشاط الاقتصادى.

البعد الثانى عشر: اقتصاد تعاون المتنافسين: حيث مع تعدد أفرع النشاط الاقتصادى أصبح من الصعب على شركة ما أو على دولة ما أن تقوم بإنتاج كل شئ، بل إنتاج كل شئ لشئ وحيد، ومن هنا ظهر نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق المحلى والدولى على حد سواء، ولما كان اقتصاد ما بعد الحداثة يتيح مجالات كثيرة متنوعة، فإنه فى الوقت ذاته قد أظهر أنه من المستحيل أن يعيش أى طرف من الأطراف بمعزل عن الأطراف الأخرى، أو أن يعيش مغلقا على ذاته.

البعد الثالث عشر: بعد اقتصاد الحجم الكبير، حيث أن اقتصاديات الحجم الكبير ووفوراته تتحقق أيضًا من خلال التوظيف الجيد للاقتصاديات الحجم الصغير، إن المشروعات الكبيرة الحجم يمكن أن تعمل من خلال التنسيق والتكامل ما بين العديد من المشروعات التابعة الصغيرة... وبالتالى فإن العمل الاقتصادى يحتاج قدرًا أكبر من الاستفادة من مزايا المشروعات صغيرة الحجم فى المشروعات متوسطة وكبيرة الحجم، خاصة فيما يتصل باستخدام أنظمة الصناعات المغذية من جهة، وأنظمة الصناعات الحاضنة من جهة أخرى.

البعد الرابع عشر: إن اقتصاد الانطلاق إلى الأمام يعتمد على أن يكون هناك عنصرين رئيسيين هما:

العنصر الأول: قوى دفع قوية من الخلف وهى قوى مركزية تعمل على إيجاد الدافع لمكافحة التخلف، وإظهار مدى خطورة هذا التخلف، وإظهار الأضرار والخسائر الضخمة التى تلحق بالاقتصاد نتيجة هذا التخلف، ومن ثم توليد الدافع نحو مكافحة هذا التخلف، والهروب منه.

العنصر الثانى: قوى جذب شديدة من الأمام، وهى قوى تولد الدافع والحافز للوصول نحو التقدم، والارتقاء، والتحسين الدائم المستمر، ومن ثم يحتاج إلى عناصر جذب إلى التقدم من خلال إظهار مزاياه التنافسية المحققة.

ومن خلال كل من قوى الدفع الخلفية وقوى الجذب الأمامية تنطلق مسيرة الاقتصاد، وتتقدم حركة هذا الاقتصاد، وفى الوقت ذاته يحدث التكوين الرأسمالى CAPITAL FORMATION ويحدث أيضًا التراكم الرأسمالى CAPITAL ACCUMLATION.

البعد الخامس عشر: إن استقلالية العناصر تفرض مزيد من التبعية لكل منها، وهو ما يظهره اقتصاد ما بعد الحداثة، فالنظر إلى كل عنصر من عناصر الاقتصاد، باعتباره عنصر مستقل، لا يجب أبدًا أن يتجاهل تأثير هذا العنصر، وتأثره بالعناصر الأخرى، وبمعنى آخر لا يجب الاستمرار فى استخدام مقوله "مع ثبات العناصر الأخرى، أو مع بقاء العناصر الأخرى على حالها"، فهذه الافتراضات لم تعد مقبولة أمام تصاعد أهمية كل من:

- الاعتمادية المتبادلة المتعددة MULTI DEPENDENCY.
- التشبيك والتشابك الاقتصادى NET WORKING LINKAGE.
- التداخل والتحابك INTER WEAVING ، والذى معه يبدو الجميع بأنه نسيج واحد.

ومن ثم فإن الاستقلالية هى نسبية وتناسبية، وهى فى الوقت ذاته تتيح لكل عنصر من العناصر أن يعلن عن ذاته، وأن يقوم بدورة، ولكن مع باقى العناصر الأخرى.

البعد السادس عشر: بعد التجدد الذاتى التلقائى، حيث أن التجدد الذاتى التلقائى يرتبط أيضًا بالطفرة الابتكارية: وهو ما دعا إلى وحدة الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد مادة واحدة فى الأصل، ولكنها تأخذ أشكال متعددة، ومتنوعة، ومتجددة، كما تضاف إليها طفرات جديدة، وهو ما تتضمنه المنهجية الوظيفية فى الاقتصاد، وهى وظيفة تداخلية ارتباطيه، قائمة على تفعيل ما حدث، وعلى زيادة نتائجه الإيجابية، وعلى معالجة آثاره السلبية.

البعد السابع عشر: بُعد ضرورة ضغط وتفعيل التكلفة، حيث أن ضغط التكلفة تدفع إلى مزيد من الدمج، وأن ضغط الوقت والجهد يدفعان إلى مزيد من التطوير، وبالتالى فإن عمليات الدمج والاستحواذ التى قد تتم بين المشروعات، هى فى واقعها تخضع لحسابات التكلفة والعائد، ومن ثم فإن امتلاك اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق، تخضع لسيناريوهات ومراحل متتالية، وهى لا تتم بصورة عشوائية ارتجالية، بل تتم فى إطار تصورات عاملة شاملة.

البعد الثامن عشر: بُعد الحرية المسئولة، حيث أن الحرية تعنى وتعادل تماما المسئولية، فلا توجد حرية مطلقة بدون مسئولية مطلقة، وأن الحرية عندما تمارس فإنها تخضع لقواعد وأحكام وقوانين، كما تحكمها ضوابط وتوجهات ،ومن ثم فإن الحرية لا تعنى الفوضى ،ومن هنا فإن العمل الاقتصادى يخضع للتخطيط والتنظيم والتوجيه ،والمتابعة.

البعد التاسع عشر – بُعد الحوكمة، حيث أن الحوكمة الذاتية وثقافة الالتزام أصبحت مقياس ومعيار التمييز والانضباط الذاتى، خاصة مع تعدد وتنوع مجالات الصفقات، وازدياد حجم الصفقات، وامتداد آجالها الزمنية وجميعها تعتمد على كيانْ "الثقة" الذى تكاد تتوقف عليه كافة المعاملات والعقود الآجلة والحاضرة على حد سواء، ومن ثم فإن انتشار ثقافة الانضباط

والالتزام، تصبح الأساس الرئيسى الجيد ليس فقط لإتمام المعاملات وتنفيذ الصفقات، ولكن أيضًا لتحقيق توسيع نطاق السوق، وزيادة حجم الارتباطات نتيجة للاعتمادية المتبادلة والثقة القائمة بين كافة الأطراف... فلا مجال للغش أو التدليس، أو خيانة الأمانة... الخ.

البعد العشرون – بُعد معالجة الفاقد والمهدر، حيث أن معالجة الفاقد الاقتصادى ضرورة تكاد تتفوق على اكتساب وفورات جديدة، خاصة فيما يتصل بالجودة والمعيب وغير المستغل، وغير المطابق للمواصفات... وبالتالى معالجة تحسين اقتصاديات المشروعات، وزيادة كفاءتها الإنتاجية، وتحسين كل من الربحية، والعائد، والمردود، وبشكل ما يكسب المشروع قدرة على الاستمرار، وعلى تكييف مع المستجدات والمتغيرات التى تطرأ من وقت إلى آخر، ومسببه للأزمات.

البعد الحادى والعشرون– الكفاية: يصعب أن يتطور أى اقتصاد حديث، وهو يعانى بشدة من عجز، سواء من جانب العرض، أو فى الإعداد لهذا العرض، وتأثير ذلك على عوامل الإتاحة، والزمن الذى تتم فيه هذه الإتاحة، وهو ما يحتاج إلى تطوير جهاز العرض فى الاقتصاد، بحيث يستطيع أن يوفر كل ما يطلب منه فى أى وقت، وفى أى مكان، وبالشكل وبالكم المناسب المطلوب.

البعد الثانى والعشرون – العدالة: أى أن تكون جميع الاتفاقات مجزية، ولا يوجد بها أى ظلم، أو عدم عدالة، سواء فيما يتصل بالاقتصاد الكلى، أو ما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، أو بالمناطق الاقتصادية المختلفة، ومن ثم فإن العدالة هى الإطار العام الذى يحكم التصرفات، ويحكم أيضًا الاستثمارات، ويتضمن هذا البعد أيضًا جانب توقيع العقاب على من يرتكب عمدًا أى مخالفة، أو يقوم بعمليات خداع أو نصب، وأن تقوم جهات دولية

برصد وتتبع أى سلوك إجرامى، والوصول إلى المجرمين، ومحاكمتهم جنائيًا، وتوقيع العقاب عليهم... مهما كانت سطوة وقوة هؤلاء المجرمين، ونفوذهم السياسى أو الغطاء الشرعى الذى يتخذونه.

ومن ثم فإن اقتصاد ما بعد الحداثة، قد وضع من العدالة مقياسًا ومعيارًا على قدرة الاقتصاد على تحقيق ذاته، وتحديث وتطوير آلياته، وضمان تقدمه، ومن ثم فإن العدالة تتعدد جوانبها سواء فى:

١. تنمية الموارد المتجددة، والمحافظة على الموارد غير القابلة للتجدد.

٢. تدوير المواد، وإعادة إنتاجها، وإعادة استخدامها، ومعالجة أى تلوث ناجم عنها.

٣. تحقيق التوظيف الشامل لكافة عناصر وعوامل الإنتاج، والقضاء على أى فاقد، أو مهدر، أو ضائع، أو عاطل، أو معيب، أو غير مستخدم.

٤. توليد العائد والمردود والدخل المناسب الذى من خلاله تتم عمليات الاستهلاك، والادخار، والاستثمار... سواء فى تتابعات تدفقاتها النقدية أو فى تراكمات آثارها الممتدة.

البعد الثالث والعشرون- الانسجام والتوافق: أى أن أى نشاط، هو جزء من منظومة نشاطية أدائية، وهى منظومة تحتاج إلى انسجام فى عناصرها الارتباطية، حتى يتوافق الأداء فى كل أجزائها مع بعضها البعض، وبحيث لا يحدث أى تعارض بين أجزاء المنظومة، أى ما بين:

١. المدخلات التى تحتاج إليها المنظومة، سواء كانت عناصر أو مستلزمات إنتاج، أو متطلبات نظم، أو خطط، أو برامج، أو تصورات.

٢. نظم التشغيل، والتوظيف، والعمل، وما تتضمنه من تكنولوجيات وأساليب عمل ارتباطية، وأدائية، ذات مهام ووظائف، وأعمال يتعين القيام بها لتحويل مجموعة المدخلات التشغيلية إلى مخرجات مطلوبة ومرغوبة ومستهدفة تخطيطا وتنظيما وتوجيها ومتابعة.

٣. المخرجات، والتى يتعين إنتاجها بالشكل والمواصفات القياسية المرغوب الوصول إليها، وبدرجات الجودة وبمعايير التكلفة التى تم وضعها، وبالشكل الذى ينعكس إيجابيًا على رفع اقتصاديات النشاط والعمل.

وهو ما يتطلب أن تكون المنظومة سريعة التوافق مع المتغيرات والمستجدات التى تحدث وتطرأ من وقت إلى آخر فاعلة ومتفاعلة مع كل منها، وهو ما يجعل للعمل عائدة ومردوده الإيجابى، وفى ذات الوقت يظهر قدرة المشروعات على إنتاج وتسويق وتمويل منتجاتها، ومدى ارتباطها بالواقع الحاضر الذى تعمل فيه، ومدى قدرتها على التوافق والانسجام مع ما تشير إليه اتجاهات المستقبل الذى تتجه إليه[١].

البعد الرابع والعشرون – التناسبية الأدائية: أن كل أداء فى أى مشروع من المشروعات هو أداء مرتبط ارتباطًا قويًا سواء مباشرًا أو غير مباشر بالأنشطة الأخرى، وبالتالى لا يجب أن يتجاهلها أو يبتعد بحساباته عن هذه الأنشطة، كما أنه لا يمكن أن يعمل بمعزل عنها، بل إنه داخلها،

---

(١) لعل هذا يشير إلى أن اتجاهات صناعة المستقبل، هى فى واقعها عمل إرادى تحكمى إلى حد كبير، وبالتالى فإن صناعة المستقبل تتضمن صناعة وإحداث المستجدات والمتغيرات التى تضغط لتشكل اتجاها، أو تصنع مسارا تتجه إليه الاستثمارات، والأنشطة، سواء كانت زيادة وتوسع فى بعض الأنشطة الحاضرة القائمة، أو كانت أنشطة جديدة تماما تضاف إلى الأنشطة الحالية لأول مرة .

وبجانبها، وفاعل مؤثر فيها، ومتفاعل متأثر بها، ومن ثم فإن الأداء التوافقى مع كل منها يمثل ضرورة تواجد، ويقوم من مقومات الاستمرار لأى مشروع من المشروعات فى فكر اقتصاد ما بعد الحداثة وبحيث لا يكون هناك:

١. فائض غير قابل للتصريف أو الاستغلال.

٢. عجز يؤدى إلى قصور فى التشغيل والتوظيف.

٣. تخبط أو عدم استقرار أو تقلب ما بين الفائض والعجز.

ومن ثم فإن التناسبية الأدائية التشغيلية (سواء فى مجالات الإنتاج، أو التسويق/ أو التمويل، الكوادر البشرية) تصبح ضرورة من الضرورات اللازمة لكافة المشروعات، سواء داخل المشروع ذاته مع أنشطته الممارسة داخليًا، أو مع إطارات اتصاله المباشرة وغير المباشرة بغيره من المشروعات فى نطاق الاقتصاد القومى من جانب، أو الاقتصاد العالمى من جانب آخر، وهو ما يتطلب إخضاع كل شيء لحسابات دقيقة حتى يمكن توفير وتأكيد مقومات نجاح أى مشروع من المشروعات.

البعد الخامس والعشرون : السوق المفتوحة: يحتاج اقتصاد ما بعد الحداثة إلى وجود أسواق مفتوحة ومتعددة، ولا يوجد حواجز أو أسوار حمائية ضخمة فيها، فالسوق المفتوح أمام المشروع أمر لازم وأساسى، بل إن أحد أسباب التطور والتقدم والنمو للاقتصاد أو للمشروع، هو وجود مثل هذه الأسواق المفتوحة، ليس فقط لتصريف الإنتاج، ولكن لضمان استمرارية النشاط الاقتصادى، سواء على المستوى العام الكلى أو على مستوى النطاق الوحدى، خاصة مع تعدد العلاقات والتشابكات التى أصبحت سمة من سمات الاقتصاد فى عصرنا الحاضر... وعلى هذا تعمل كافة الاقتصادات على إزالة كافة الحواجز الإدارية والكمية الحصصية التى قد تغلق السوق أمام

حركة التبادل التجارى، سواء محليًا، أو حتى دوليا، وهو ما أدى إلى ظهور وتنامى كل من:

- السوق العالمية المفتوحة.
- البحار العالمية المفتوحة.
- السموات العالمية المفتوحة.

وهى جميعها أسواق مفتوحة لكافة العمليات والمبادلات، وبالتالى فإن وجود هذا النوع من الانفتاح يحقق صحة وسلامة عمل وتشغيل آليات العرض والطلب، كما أنه يعمل على حسن تخصيص الموارد على الاستخدامات، ويحقق رشاده الاستثمار وعقلانيته، كما أنه رفاهة المستهلكين، وينفى على الممارسات الاحتكارية.

إن هذه الأبعاد المتكاملة، تشكل فى حقيقتها الصورة الإطارية لاقتصاد ما بعد الحداثة، وهى صورة لابد أن ننظر إليها فى إطارها العام الكلى للإحاطة الشاملة مع عدم تجاهل مكونات وأجزاء الصورة، خاصة وأن التركيب والترابط الموضوعى بين هذه المكونات بعضها البعض، هو الذى يعى مصداقية وواقعية لهذه الصورة، مع ملاحظة أن هذه الصورة ليست ساكنه، بل هى متحركة، يضاف إليها الجديد، كما يزداد بعض أجزائها وضوحا وتوهجًا... وفقا وما تمليه متغيرات ومستجدات وعوامل أخرى مؤثرة تظهر من وقت إلى آخر.

رابعًا - أهمية اقتصاد ما بعد الحداثة:

يحتاج الفكر الاقتصادى إلى تجديد بصفة مستمرة، مثله فى ذلك مثل أى فكر إنسانى، يتحول مع تحول الظروف والأوضاع، ويتغير ويتبدل مع تبدل واتساع المفاهيم ومع تسارع معدلات الاكتشاف والبحث والدراسة والتحليل،

والوصول إلى علوم جديدة، إلى اختراعات جديدة... جميعها تحتاج إلى تطوير فى الفكر الاقتصادى، وبالتالى فإن التطوير قد يأخذ جانبين:

١. تطوير سابق يحرص على الاختراع والابتكار.

٢. تطوير لاحق يواكب الابتكارات والاختراعات ويتكيف معها، ويتوافق مع متطلباتها.

وكلما كان التطور فى الفكر الاقتصادى سابق، كلما كان صعب تقبلها، ولكن تكون دائما نتائجه أفضل، وهو ما دعا إلى استخدام فكر ما بعد الحداثة، حيث يستبق هذا الفكر كل شئ، سواء بصفة عامة، أو فى الاقتصاد بصفة خاصة.

ومن هنا فإن اقتصاد ما بعد الحداثة يعطى ويأخذ ويطبق... إلى كل من الجوانب الأساسية الآتية:

١. جانب الإنتاج بإبداعاته.

٢. جانب التسويق.

٣. جانب التمويل.

٤. جانب الكوادر البشرية.

وهو فى هذا النطاق يأخذ دور المبادرة والمبادأة، ويعتمد على الابتكار والإبداع، ويضيف الجديد المبتكر الذى تم اختراعه وإبداعه، بمنطق التفاعل والتفعيل، وبأدواته المتجددة والتى تم تطويرها وتحسينها.

خامسا - دور اقتصاد ما بعد الحداثة فى إحداث التقدم:

قام اقتصاد ما بعد الحداثة بدور متعاظم فى إحداث تقدم الأمم والشعوب التى أخذت بمناهجه، فقد عبر بها هوة التخلص السحيق، وأحدث تقدم هائل،

وعمل كجسر ومعبر إلى مزيد من التقدم... ولعل المتابع له عن قرب قد أدرك هذه الحقائق... وقد ساعد على نجاح فكر ما بعد الحداثة ما استخدمه من أدوات ارتقائية أدت إلى مزيد من الاعتمادية القوية على الإنسان... فقد كشف اقتصاد ما بعد الحداثة عن ذاته عندما أظهر مناهجه الإنسانية من أجل:

١. مزيد من المشاركة بين القوى الصانعة للتقدم والصانعة للتنمية أيضًا.

٢. مزيد من عدالة اقتسام العائد والمردود والدخل المتحقق عن صناعة التقدم والتنمية.

٣. مزيد من الإبداع والابتكار وحرية التعبير وحرية الاختيار وحرية التواصل الإنسانى بين الأفراد.

٤. مزيد من الوعى الإدراكى الشامل بأهمية الإنسان وأهمية العطاء الإنسانى ودوره المتنامى فى تحقيق التقدم.

٥. مزيد من الرفاهية والاستمتاع بمزيد من جودة الحياة.

لقد قام اقتصاد ما بعد الحداثة باستخدام وجعل الإنسان هدفه ووسيلة، وأعطى له كل ما لديه، كما أخذ منه، وبالتالى فقد ضاعف من سرعة النمو، وضاعف من معدلاته وأظهر دوره العميق فى معالجة مشاكل التخلف، وإحداث التقدم، سواء من خلال سياسات النمو المتسارع، أو النمو بالهرولة، أو النمو بالوثبات والقفزات المنسق، أو النمو بالطفرة الابتكارية... وغيرها... وهو ما جعل أمم كثيرة كانت تعيش حالة من التخلف... أصبحت الآن تعيش واقعًا حيًا متقدمًا، وتسعى إلى مزيد من التقدم... وهو ما جعل لفكر اقتصاد ما بعد الحداثة مكانا مرموقا بين الفكر الاقتصادى المعاصر.

الفصل الثاني

الحجم الاقتصادي للأمم

أدى اقتصاد ما بعد الحداثة والدخول إلى عصر العولمة الاجتياحية إلى ظهور فكر جديد، إلى ظهور مقاييس مستجدة لقياس حجم اقتصاد أى دولة من الدول، فالحجم الاقتصادى للدولة يختلف اختلافا كليا وجزئيا عن الحجم الجغرافى لها، وهو ما ينصرف أيضًا إلى الأمم، فالأمة وإن كانت تمتلك مقومات أكبر من مقومات الدول، إلا أنها أيضًا يختلف حجمها الاقتصادى عن حجمها الجغرافى، وهو ما دعا الاقتصاديين إلى إعطاء كامل الاهتمام لكل من :

- نشأة الأمم وتطورها .
- ثقافة الأمة وفكرها وفلسفتها السائدة .
- آمال وطموحات وأهداف الأمة وتطلعاتها وأحلامها
- رغبة الأمة فى التطور وقدرتها على تحقيق هذا التطور ومدى امتلاكها لغريزة التفوق superior instnect أو الرغبة فيه، وإحساسها بالحاجة إليه .
- الرمز والمعنى والمضمون الحافز للأمة والحاكم لتوجهها والمتحكم فى سلوك أفرادها.

وهو ما يحتاج إلى تحليل ودراسة أكثر تفصيلا، وهو ما نعرض له على النحو التالى:

أولاً – مضمون الأمة فى فكر اقتصاد ما بعد الحداثة:

استطاع فكر ما بعد الحداثة أن يعيد إلى الأذهان مرة أخرى (مصطلح الأمة)، ولكن فى ثوب جديد، لقد أظهرت الأمة nation ككيان فاعل من

جديد يتجاوز حدود الدولة، وهو كيان متسع، ويزداد كلما كان هنـــاك مـــن يرغب فى الانتماء إلى هذه الأمة... فالأمة كيان فاعل ومتفاعـــل، ويـــزداد حجمه واتساعه كلما زاد عدد السكان، سواء المقيمين فى دولة بذاتها، أو فى عدد من الدول، بل يجعل مجموعة الدول تذوب فى كيان الأمة، وهـــو مـــا أضفى روح وثّابة إلى الاقتصاد... روح تتسع لتعطى قـــدرات استنهاضـــية أكبر من قدرات الدول... فالأمة الأوروبية على سبيل المثال... استطاعت أن تحقق وحداتها من خلال العمل الاقتصادى [1]، والذى دعا أيضًا الاقتصاديين إلى الاهتمام بتفعيل قدرات الأمة، إلى التوجه للقادة لمخاطبة الأمة، والتركيز على روح العمل الجماعى، والعمل المشترك، وعلـــى زيـــادة فاعليـــة روح الاتحاد، خاصة أن قوة الأمم المتعددة الجوانب، وذات تأثير طاغ، وهو مـــا يحدث عندما تمتلك الأمة إراداتها، ويتجه قادتها إلى تحقيق أحلامها، خاصة وأن الأمة لديها الكثير من الموارد والإمكانات والمواهب التى يمكن من:

- تحقيق الابتكار وإيجاد غير مسبوق.
- تحقيق الإبداع والارتقاء بالمواصفات.
- تحقيق التجديد والتحسين المستمر.

ويتم ذلك اعتمادا على المخزون والرصيد الحضارى المتراكم لـــدى الأمة، والذى استخلصته عبر تجاربها التى مرت بها فى تاريخها الموغل فى القدم، وكذلك من خلال وعيها الإدراكى الشامل بخطورة وأهمية أن يكون لها مركز الصدارة والقيادة العالمية، وهو ما أدى إلـــى زيـــادة حجـــم الإنتـــاج والإنتاجية، وتوسيع نطاق السوق، وزيادة القدرة التنافسية، وبشكل محسوس وملموس .

---

(١) سبق أن جربت أوروبا وسائل عديدة لهذه الوحدة، كان من بينها الوسائل الحربية والعسكرية، ووسائل المعاهدات والتحالفات السياسية والأمنية... إلا أنها جميعها لم تنجح فى تحقيق الهـــدف، ونجحت الوسائل الاقتصادية فى الوصول إلى ذلك.

وقد عمل اقتصاد ما بعد الحداثة على تطوير المفاهيم لقـــوة الأمـــم، سواء من حيث قدرتها على توظيف مواردها، أو على استغلال طاقاتها .

ثانيا - الأهداف الأساسية الرئيسية للأمم:

إن من المعروف أن الاقتصاديات فى العالم تتغير وتتبدل على مجــرى الزمن، وعلى مر العقود والعصور .... بعضها يقوى يزداد قــوة وبعــضها الآخر يضعف ويزداد ضعفا... بعضها يملك إرادته ويطور ذاته، والــبعض الآخر يفقد إرادته ويدمر ذاته... فالأمم مثلها مثل الأفراد... تقوى وتضعف ...وتنمو وتنقص... تعلو وتهبط... وفى كل لحظة تعى متطلبات وضرورات العصر... لأن احتياجات كل عصر ومحدداته وقيوده ومشاكله تختلف... كما أن كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى أيضًا تختلف ...لكن يبقــى فــى النهاية أن هناك أسس وقواعد ارتكازية شبة دائمة ومستقرة ومستمرة تحتاج إليها الأمم فى تقدمها ...وتحتاج إليها الشعوب من أجل نهضتها... وهنــاك أهداف أساسية شبه دائمة تحتاج إلى الوصول إليها باستمرار، وهــو مــا لا يختلف من اقتصاد إلى آخر فى مرحلة زمنية معينة... أو داخل أى اقتــصاد من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى ...، أو من اقتصاد معين يحمــل فكــر معين... إلى اقتصادى آخر أو يحمل فكر آخر، فهناك إجماع واتفاق عليها، وهذه الأهداف هى :

الهــدف الأول - هــدف العمالــة الكامــل، أو التــشغيل الكامل الدائم المستقر:

أى التوظيف الشامل للأيدى العاملة الباحثة عن العمل، والراغبة فيه، والقادرة عليه، وهو أمر ينصرف إلى كل الأيدى العاملة فى ســن العمــل، والتى لديها القدرة والرغبة فى العمل، والتى لديها التأهيل والمعرفة والدراية والخبرة، وهو هدف أساسى ورئيسى، لا يستطيع أن يتنصل منه اقتصاد، أو

يتغاضى عنه اقتصادى، بل هو الهدف الأول والأساسى لكل اقتصادى يعى ويدرك ويفهم حقائق الاقتصاد وقضية التوظيف... ليس فقط من أجل الاستقرار والاستمرار.... ولكن من أجل قضايا أخطر وأهم وهى: -

- قضية اقتصاديات تفعيل التكلفة والعائد وزيادة المردود والدخل .
- قضية إيجاد الدافع على الابتكار والإبداع والتحسين والتطوير الدائم والمستمر .
- قضية الوعى الإدراكى الشاكل بأهمية التفاعل الإيجابى انطلاقا من أجل حياة أفضل، وبالتالى عدم السماح بوجود أى عاطل عن العمل، وبصفة خاصة إذا كان الاقتصاد يحتاج إليه، فإذا لم يكن الاقتصاد حاليًا يحتاج إليه... يتم صنع وإيجاد الحاجة إليه من خلال إنشاء عدد مناسب من المشروعات الاستثمارية... أو من خلال تشغيله فى عمل من أعمال الدولة، سواء الداخلية والخارجية، وتنصرف عملية التوظيف أيضًا إلى توظيف كافة الموارد والإمكانات غير البشرية والتشغيل، فضلاً عن الارتقاء بمستويات هذا التوظيف والتشغيل، حتى لا يكون هناك فاقد أو مهدر أو عاطل، أو غير مستغل... وأن يراعى فى هذا الاستغلال عدم السماح بنضوب وفناء هذه الموارد، وحتى لا يتم الجور على حق ومصلحة الأجيال القادمة بالتمتع بهذا المورد أو ذاك ...فعلى سبيل المثال فإن عمليات قطع أشجار الغابات من أجل الصناعات الخشبية المختلفة، يتعين أن لا يتجاوز قدرة الغابة على تجديد أشجارها، ومن ثم لا يتم إهلاك الغابات والجور على مساحتها المزروعة... بل يتم استزراع الغابات، والمحافظة على أشجارها القائمة، وفى توازن ارتقائى ما بين الصناعات الخشبية، وبناء المنازل من الأخشاب... وما بين إعادة استزراع

أشجار الغابات من جديد للحفاظ على التوازن البيئى، وحق الأجيال القادمة بالتمتع بهذه الغابات، وبنقاء الجو والأكسجين الذى تنتجه أشجار الغابات، بل قد يكون من المناسب أن تكون هناك صناعة متقدمة لاستزراع الغابات وصيانتها، خاصة المناطق الصحراوية، وعلى أطراف المدن، وفى أى منطقة أخرى تحتاج إلى تنقية الهواء من ملوثات البيئة .

الهدف الثانى: تحقيق زيادة مستمرة فى الدخل القومى:

أى إحداث نمو فى الدخل القومى الإجمالى، وبما يسمح بإحداث نمو فى الدخل الفردى يفوق الزيادة فى الأسعار، وبما يساهم فى زيادة القدرة الاستهلاكية للأفراد، وبما يؤدى إلى الحفاظ على عنصر الرضا والإشباع المتزايد لاحتياجات ورغبات الأفراد، ويؤدى إلى تحسين الدافعية على الإنجاز الجيد، وشعور بالثقة فى فى المستقبل، والتفاؤل بأن الغد يحمل معه الخير الوفير، وأن بناء الحاضر بشكل جيد هو جسر العبور إلى مستقبل أفضل وأجود... وأن رغد الحياة وبحبوحة ويسر المعيشة أمر مرهون بالقدرة على زيادة الدخل وتنويع مصادرة وعدالة توزيعه، وهو فى الوقت نفسه هدف أساسى ورئيسى من الأهداف التى تحرص عليها الأمم، حيث يؤدى ذلك إلى:

- زيادة القدرة على الادخار .
- زيادة القدرة على الاستثمار .
- زيادة القدرة على التوافق السريع من متغيرات ومستجدات العصر .
- زيادة القدرة على الاستهلاك الأفضل .
- زيادة القدرة على تأمين المستقبل مع التمتع بما هو متاح فى الحاضر.

الهدف الثالث:

إحداث نمو فى الإنتاج والناتج القومى الإجمالى، وكذلك فى اقتصاديات المشروعات القائمة، لتصبح أكبر حجما، وأعلى عائد، وأحسن مردودًا... أى تكتسب اقتصاديات الحجم، والسعة، والنطاق... وبما يعنيه ذلك من الارتقاء بالمزايا التنافسية لهذه المشروعات وبالقدرة التشغيلية لها، خاصة مع إجـراء التحسينات والتطورات والتجديدات الإضافية على خطوط الإنتاج... فالإنتاج هو الرسالة التى تعبر عن الأمة لدى الأمم الأخرى، بل هو السفير الذى سيحمل هذه الرسالة، خاصة من خلال الاحترام والتقدير الذى سيحظى به هذا الإنتاج، خاصة مع معادلة التقديم الجيد والتى طرفاها الجودة المرتفعة والسعر المناسب (الرخيص)، وبالتالى تستطيع الأمة أن تحقق من خلال الإنتاج الذى تقدمة بناء كيان وتوليد انطباع وصيانة صورة ذهنية إيجابية، تزداد بريقًا ولمعانًا باستمرار التعامل مع هذه المنتجات... وهى عملية مزدوجة الاتجاهات، أى تشمل كل من الأمة المنتجة، والأمم المستهلكة والمستخدمة ....

خاصة مع زيادة القدرة والخبرة والدراية والمعرفة فى كل من:

- نظم الإنتاج.
- نظم التمويل.
- نظم التسويق.
- نظم الكوادر البشرية.

فالنمو هدف أصيل لا يمكن التنازل عنه بالنسبة للأمم، سواء على مستوى الدولة، أو على مستوى القطاعات الاقتصادية، أو على مستوى مشروع من المشروعات، فمن لا ينمو يتجمد، ومن يتجمد يتراجع، ومن

يتراجع ينكمش، ومن ينكمش يتلاشى، ومن يتلاشى يختفى عن الوجـود... هكذا هو قانون الوجود وهو القانون الأولى بالرعاية، ولذلك تحرص الأمـم على النمو وعلى تحقيق معدلات من التنمية مناسبة، خاصة أن الأمم تمتلـك مراكز عديدة لتحقيق التفوق، وفى الوقت ذاته لديها أيضًا عناصـر عديـدة للقيادة، ومن ثم فإن النجاح لأحدها هو نجاح للآخر، وبالتالى فـإن الحـدود الدنيا للنمو يجب أن تحققها الأمة كلها، وإن كانت معـدلات النمـو تختلـف داخلها من دولة إلى أخرى، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، ومن مـشروع أو شركة إلى أخرى (١) ...

*الهدف الرابع:

تحقيق فاعلية التشبيك الاقتصادى أى استخدام نظام الشبكات للـربط الأدائى ما بين الوحدات والكيانات الاقتصادية للأمة بعضها البعض، لإعطاء درجة أعلى من الفاعلية الإنتاجية، والتسويقية، والتمويلية، والكوادر البشرية لكل منها، ومن ثم اكتساب اقتصاديات أفضل وأرقى وأعلى، سـواء علـى المستوى العام الكلى للأداء الاقتصادى للأمة ككل، أو على مستوى الوحدات الاقتصادية المرتبطة بعملية التشبيك الاقتصادى .

إن تحقيق اقتصاديات التشبيك أمر بالغ الأهميـة بـين القطاعـات الاقتصادية المختلفة، سواء بزيادة الاعتمادية المتبادلـة بـين المـشروعات الاقتصادية بعضها البعض، أو بزيادة التفاعل القائم بينها ليصبح كـل منهـا سببا فى إنجاح الآخر، وبحيث تزداد كفاءة هذه المشروعات فى تحقيق القيمة

---

(١) يجب أن يظل الجميع فى إطار التوجه الأممى الذى تتجه إليه "الأمة" أى بقوة الأمة الذاتيـة، وبحيويتها وفاعليتها، فالأمة تظل هى الإطار الحاكم لكافة التوجهات، ولا يجب السماح بـالخروج عن مصالح الأمة، خاصة أن القوى المعادية المتربصة تعمل على بذر بـذور الـشقاق وإثـارة النزاعات بين عناصر الأمة الواحدة، وذلك من أجل تفكيكها والحيلولة دون تقدمها .

المضافة والربحية، والتكوين الرأسمالي والتراكم الرأسمالي، وفي الوقت ذاته جعل التشبيك أساس للارتقاء التكنولوجي والإداري سواء بتأثير الاحتكاك، أو بتأثير التقليد والمحاكاة، أو بتأثير الانقياد للنموذج الناجح، أو بتأثير ضغوط الممارسات العملية واحتياجات تنفيذ التعاقدات، وحماية وصيانة المصالح القائمة بين الوحدات الإنتاجية المختلفة، وبما يعمل على تخفيض التكلفة، سواء الإجمالية بإطلاقها العام لتحسن من ربحية المشروعات، أو التكلفة المتغيرة بزيادة كفاءة الاستخدام وتقليل الفاقد والمهدر والمعيب، أو تقليل نصيب الوحدة المنتجة من عناصر التكلفة الثابتة بزيادة حجم وعدد المنتجات التي يتم إنتاجها وتقديمها إلى السوق العالمي .

الهدف الخامس:

الارتقاء بجودة الحياة، بكافة جوانبها وأبعادها الامتدادية، وبما يساعد على زيادة انتماء الوطن للمواطن، وبما يؤكد انتماء المواطن للوطن في عطاء متبادل، خاصة في مجال تحسين جمال البيئة، والصحة، والتعليم، والثقافة، والأمان، والتحضر الارتقائي لوسائل الحياة، وسبل المعيشة، ورفاهية الأفراد .... وبما يسمح لكافة الأفراد أن يتمتعوا بسبل الحياة، وأن ينعموا ببهجة هذه الحياة، وأن يترفعوا عن الحقد والحسد، وأن يترفعوا عن النظر إلى ما لدى الآخرين... فلديهم مثل إن لم يكن أكثر من الآخرين،... ومن ثم فلا مجال للحقد، ولا مجال للتوتر والقلق... بل كل شيء هناك وهنا يساعد على التعايش السلمي، ويعمل على حسن الاستقرار المعيشي، ويعمل على زيادة الرغبة في مواصلة الحياة (١) ومن ثم فإن الحراك الاجتماعي

---

(١) قامت بعض الحكومات في دول العالم الثالث بتحويل الحياة المعيشية إلى جحيم لشعوبها، بحيث أصبحت الشعوب تتمنى الموت للخلاص من الجحيم الذي تعيشه، واستخدمت هذه الحكومات نفقه المعيشة، فالدخل محدود، والأسعار ترتفع، ومطالب الحياة الضرورية لم تعد كثير من الأسر

والتنقلية الاجتماعية للأمة، تنتقل من وضع معين إلى أوضاع أفضل وأرقى، وفى الوقت ذاته تحافظ على توازنات الفعل الاجتماعى داخل الأمة ككيان متكامل، خاصة فيما يتصل بعملية المحافظ على استقرار الطبقة الوسطى وزيادة وتوسيع حجمها، وباعتباره الحاملة للقيم والمبادئ الأخلاقية للأمة، والمحافظة على التمسك بها، فضلا عن كونها الطبقة التى تمتص الصدمات التى تحدثها كل من الطبقتين الدنيا والعليا فى المجتمع .

إن هذه الأهداف وغيرها تعمل على تحقيق استقرار المجتمع ونموه بشكل سليم وصحيح، وتعمل فى الوقت ذاته على تحقيق فاعلية وتفاعلية قوى الفعل فى المجتمع، سواء كانت قوى :

١. الادخار وتعبئة الموارد ومضاعفة الإمكانات والطاقات، وزيادة القدرة على التمويل، وزيادة وتراكم الثروة، ونمو رأس المال لدى المدخرين، خاصة مع تطلعهم إلى مستقبل أفضل، وما يعنيه ذلك من تنمية لحالة الإحساس بالأمان المستقبلى.

٢. أو قوى الاستثمار بزيادة كل من قدرة المجتمع وقدرة رجال الأعمال، والمشروعات على الاستثمار، وإنشاء مشروعات جديدة أو إجراء توسعات فى المشروعات القائمة، وزيادة القدرة على الإتاحة والعرض للسلع والخدمات والأفكار، وما يقابله ذلك من التجاوب مع متطلبات المخاطرة الاستثمارية التى يحتاج إليها الاقتصاد، والتى تمثل الدافع الحقيقى للمستثمرين للقيام بالعمليات الاستثمارية.

قادرة على الوفاء بها : خاصة مطالب المسكن والتعليم والصحة... وهو ما دفع إلى الجريمة الفردية والمنظمة، وأدى إلى التوتر والقلاقل السياسية .. إلى الإرهاب... ومن ثم أصبحت الأمم الفقيرة تزداد فقرًا وتزداد انقسامًا على نفسها إلى دويلات قزمية، تزداد تشرذمًا مع مرور الوقت، وتزداد بؤسا وشقاء، بينما تنعم الغنية بمزيد من الثراء.

٣. أو قوى الاستهلاك (٢) وما تعنيه من نجاح في زيادة القدرة التسويقية والتصريفية لجهاز الإنتاج، وتنمية للإشباع وحالة الرضا لدى الجمهور، وفى الوقت ذاته يعمل على حماية وصيانة قوى المجتمع الاقتصادى والاجتماعى لكل من الأمة للدولة فى نطاقها الخاص، وتكامل وظائف جهازها الإنتاجي، وهو ما يحقق استقرار ونمو وتكامل البنيان الوطنى فى الأمة ....

ثالثا - منظومة الأمة الاقتصادية فى فكر ما بعد الحداثة:

مع تصاعد أهمية الدور الذى تقوم به الأمم فى فكر اقتصاد ما بعد الحداثة، ازداد الاهتمام بإدخال الأمة فى منظومات تفاعلية استهدافية، تزيد من قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية التى تسعى إلى تحقيقها فالأمم تمتلك قدرات وطاقات إبداعية تخليقية متصاعدة، وهى طاقات وقدرات تزداد وتنمو عند إدخالها فى إطارات منظومات تفاعلية استهدافية، سواء فيما يمكن أن تمثله بالنسبة :-

- لاكتشاف الفرص الاستثمارية القائمة .
- إنتاج وتصنيع هذه الفرص الاستثمارية .
- ابتكار الفرص الاستثمارية الإبداعية .

وهو ما دفع إلى إعادة صياغة مفهوم "الأمة"، وإعادة اكتشاف مصادر قوتها من جديد ..... وهو ما أدى إلى تنمية وتوسيع وارتقاء دور الأمم فى

---

(٢) يعد الاستهلاك، وزيادة الاستهلاك الهدف النهائى والأساسى والرئيسى والأول لأى اقتصاد، وهو الأداة الرئيسية لتحقيق النمو والحركة والتوسع والارتقاء، وفى الوقت ذاته زيادة القدرة على الإسراع بحركة ودورة رأس المال العامل لكافة المشروعات، وبما يعنيه ذلك من تحقق الإيراد والتدفق النقدى الداخل اللازم لإعادة تمويل الأنشطة الاقتصادية.

التفعيل الاقتصادى، سواء على المستوى العام الكلى، أو على مستوى العناصر الجزئية المختلفة... ومن خلال هذه المنظومة التفاعلية الاستهدافية تضمن الأمة ما يلى:-

- توظيف كامل مواردها وإمكاناتها.
- إطلاق كافة الطاقات الإبداعية.
- امتلاك زمام صناعة مستقبلها كما ترغب وتريد.

وبذلك تعمل الأمم على جعل اقتصادها بنمو بمعدلات سريعة، وبما يعنيه ذلك من تحقيق عائد مجزى على الاستثمارات لديها، فاقتصاد الأمة يصبح صحيا وصحيحا وسليما للاستثمار فيه ....

ومن ثم توفير عناصر الجذب الاستثمارى الشاملة والمتكاملة إليه، وبما يؤدى أولاً إلى توطين الاستثمارات المحلية واستقرارها فى الداخل، وعدم اتجاهها إلى الخارج، وثانيا جذب الاستثمارات الخارجية إلى الداخل الوطنى، ومن ثم الارتقاء بصفة مستمرة بتنافسية الاقتصاد وتقدمه، أى أن تصبح الأمة قادرة على بناء كيانها الاقتصادى المتميز الذى يعطى سمة وصفات مادية ملموسة ومعنوية أيضًا قوية، وتضيف إليها مجالاً واتساعًا وتنوعًا .

لقد جعل هذا كله اقتصاد الأمة منظومة متكاملة، منظومة لها مدخلات فى شكل حزم مترابطة من المستلزمات، ومنظومة لها نظام تشغيل يشمل جميع وحدات الإنتاج السلعى والخدمى والفكرى القائمة فى الدولة، ومنظومة لها مخرجاتها التى هى عبارة عن السلع والخدمات والأفكار التى تنتجها وتتيحها للاستهلاك سواء المحلى أو الدولى، وهو ما أتاح للأمة العديد من المزايا التى أهمها:

١. امتلاك القدرة على زيادة تحسن الأداء الكلى للأمة ككل، وكذلك الارتقاء الجزئى لوحداتها الإنتاجية، وبالشكل الذى أدى إلى معالجة

كافة أشكال الفاقد والمهدر والضائع وعدم السماح بحدوث مجـالات فقد، أو ثغرات تثير وقتها قوة الجهاز الإنتاجى للأمة .

٢. زيادة القوة الاقتصادية للأمة ونموها بشكل سليم ومتدافع ومستمر، ومن خلال اكتساب قدرات إنتاجية جديدة، ونظم عمل متقدمة، وتكنولوجيات إنتاجية أفضل، وفوق كل هذا تحسن فى الانتماء والولاء المتبادل مابين الولاء المؤسسى، وما بين الولاء الشخصى... ومن ثم تضمن أن يعيش أفراد الأمة فى انتماء وولاء وانسجام وتناغم وتعايش ايجابى متفاعل ....

٣. زيادة التحسن فى جودة الخدمات التى تقدمها الأمة لكل أفراد شعبها، ولكل المستثمرين المحليين والأجانب، وإيجاد المناخ المعيشى الملائم الذى يساعد على تهيئة الصحة والمجال الحيوى لكافة الأفراد والمشروعات وبحيث يزداد وتتدعم القدرة على الابتكار والإبداع والتحسين، وأن يزداد التفوق والتقدم والرقى الثقافى والحضارى... ويزداد معها القوة الابتكارية والإبداعية، وفاعلية التأثير فى الذات، وفى الوقت نفسه امتلاك قدرة صنع مستقبل أفضل .

رابعًا - توسيع الحجم الاقتصادى للأمة:

لا تستطيع أى أمة أن توسع من حجمها الجغرافى إلا من خلال الغزو المسلح لكنها تستطيع أن توسع من حجمها الاقتصادى بدون أى حرب أو إراقة نقطة دماء... فالحجم الاقتصادى للأمة يتطور صعودا من خلال جهد أبنائها... ومن ثم يتم استبدال الدماء بالعرق... ويتم استبدال المدافع بالماكينات، ويتم استبدال البارود والذخائر بالعقول والحناجر... بل أن امتلاك الأمة لقدرتها الاقتصادية ضاعف من حجمها الاقتصادى، حيث عمد فكر ما بعد الحداثة إلى الربط ما بين اقتصاد الأمة، واقتصاد الشركات التى تنتمى

إليها، حيث اختفت تقريبا كل مظاهر الارتباط بدولة بذاتها، وحلت محلها علامات الأمم التى تنتمى إليها الشركات الكبرى... وهو ما أحدث توسيعا لقدرات الأمم وللحجم الاقتصادى لكل منها، وبالتالى فإن مفهوم الأمة أصبح يزحف تدريجيا ليسيطر على مفهوم الشركة العالمية متعدية الجنسيات، وأصبح مع ازدياد الحجم الاقتصادى لهذا النوع من الشركات يتوسع الحجم الاقتصادى للأمم، ويزداد نفوذها وسيطرتها على أسواق العالم، وكذلك سيطرتها على عمليات:

- الإنتاج العالمى.
- التمويل العالمى.
- التسويق العالمى.
- الكوادر البشرية العالمية.

لقد ساعد فكر ما بعد الحداثة على تطوير منظومات الأمة التفاعلية الاستهدافية، وجعل الشركات متعدية الجنسيات أداتها الرئيسية فى تحقيق أهداف الأمة، ومن ثم كان لابد من إدخال جميع شركات الامة فى منظومات تفاعلية استهدافية حتى تضمن الامة حسن أدائها لوظيفتها .

خامسًا - تفعيل دور الأمم فى اقتصاد العولمة:

تعمل الأمم القوية على الاستفادة الكاملة من تيار العولمة، سواء فى توسيع قاعدتها الاقتصادية أو فى تنمية مواردها وطاقاتها، أو فى امتلاك القدرة على توجيه السوق العالمى، وبما يحقق مصالحها ويعمل على زيادة مكانتها بين الأمم ولما كان تيار العولمة تيار احتياطى يحتاج كافة الحواجز، ويزيل كافة الحدود... فإنه أيضًا تيار إصلاحى يعمل على معالجة الاختلالات، ويحقق التوازن الأدائى بين الأمم طوعًا وكرهًا فى دول أخرى،

إلا أن على مستوى الأمم يحدث مزيج بين هذا وذاك، فالأمة تتوافق أكثر مع تيار العولمة، ومن ثم تكتسب الأمة بهذا التيار قدرة أكبر على تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال : -

١. مزيد من المشاركة لأفراد الامة فى التنمية.

٢. مزيد من التعاون بين أفراد الامة ومؤسساتها من أجل التنمية.

٣. مزيد من عدالة اقتسام العائد والمردود الناجم عن التنمية.

٤. مزيد من الوعى والإدراك بأهمية الثقة المتبادلة من أجل تحقيق التنمية.

لقد ثبت يقينا أن فى عصرنا الحاضر من الصعب أن تقود أمة من الأمم أى تنمية حقيقية بدون أن تتشارك وتتعاون مع غيرها من الأمم، وما أنسب أن تكون هذه المشاركة مع شركاتها وأفرادها وهيئاتها التى تنتمى إليها، وهـــو ما أدى باقتصادى ما بعد الحداثة إلى أن يتجهوا إلى تفعيل موارد الأمم والشعوب، من خلال دمج الأمم فى تيار العولمة، وجعل الأمم هى التى تقود وتوجه هذا التيار، وتعمل على جنى وزيادة مكاسبها من خلاله .

إن الأمة عندما تمتلك إرادتها الحرة، وتسعى جاهدة إلى تطوير قدراتها، وامتلاك ناصية السبق فى بناء مستقبلها، إنما فى الواقع تؤمن لأجيالها القادمة مزيد من جودة الحياة الحرة الكريمة... وهى بذلك تتبوأ المركز الذى تستحق أن تعيشه وتنعم به، فهو نتاج جهد مخلص ودؤوب بذلة أبنائها، ودعمه وحرص على استمراره قادتها بالصبر والمثابرة... وبالجهد والعرق والذكاء... وبالإصرار على بلوغ القمة وتحقيق التقدم... وهو أمر مباح لكل الأمم... وهو أمر متاح لكل القادة ....

لقد أصبحت كل دولة تبحث عن أمة تنتمى إليها، لتصبح هى كيانها، وإطار حركتها، وعنصر الأمان والأمن لها، ففى جموع الأمة تزداد القوة،

ويتوارى الضعف، فالأمة هى مصدر الحماية والوقاية، كما أنها الوعاء الذى تنصهر فيه كافة الخلافات والاختلافات، وهى مصدر إلهام فاعل فى الذات البشرية... ومن ثم حرصت الدول المتقدمة على الولاء والانتماء الأممى، بل إن الدول التى كانت تعلن نفسها محايدة، أصبحت تتوق إلى إعلان هذا الانتماء إلى الأمة [١]، بل إن عدد كبير منها قد خرجت عن هذا الحياد [٢]، وأصبحت عضوا فى تكتل الحى، ومن ثم فإن العالم الآن يتوجه بأهم كتلة يقودها ويدعمها فكرها اقتصاد ما بعد الحداثة، لقد دفع هذا الأمر دول العالم الواعية إلى البحث عن أمة تنتمى إليها، وكلما كانت هذه الامة أكبر حجما كلما جذبت إليها العديد من الدول ....

---

[1] سويسرا خير مثال والجدل المحترم حول دخولها الاتحاد الأوروبى .

[2] النمسا على سبيل المثال وخروجها من الحياد إلى أن أصبحت عضوا فى الاتحاد الأوروبى.

الفصل الثالث

اقتصاد المعرفة

أصبحت المعلومات بحكم اقتصاد ما بعد الحداثة، سلعة تباع وتـــشترى، سلعة تنتج وتسوق وتمول، ويعمل فيها ملايين البشر، وعبر ملايين الوسائط والأجهزة، ومليارات المجالات، والأنشطة، والميادين، والتى لا تنتهى عنـــد حد معين... بل دائما يضاف إليها الجديد، ويضاف إليها المبتكر والمكتـــسب حديثا، وهو ما أتاح نوعًا جديدًا من الاقتصاد الكلى الشمولى، والذى يتضمن أجزاءًا متنامية، ومتزايدة الاتساع، ومتعددة التنوع فى مختلف المجـــالات... وأصبح اقتصاد المعرفة اقتصادًا متكاملاً فى ذاته، اقتصاد أثبت جدواه، حيث تطلبته ضرورة، وأوجدته حاجة، ودفع إليه سعى دائم لحاجة الإنـــسان إلـــى المعرفة... وهو اقتصاد قائم على جمع البيانات، وعلى تشغيل هذه البيانات، للوصول إلى المعلومات، ومن ثم استخراج المؤشرات الاتجاهيـــة العامـــة، ودفعها إلى متخذ القرار، من أجل تحقيق المعرفة... والتأكد أنه قـــد حـــدثت لديه المعرفة : الشاملة، والكاملة، والدقيقة، والتفصيلية... وهى عملية متجددة بتجدد الحياة، وتجدد اعتبارات اتخاذ أى قرار فى عالم الأعمال والمال... فى عالمنا المعاصر... عالم الصراعات الاقتصادية الكبرى، عـــالم العمالقـــة... عالم لا يعترف بوجود الأقزام أو المتأقزمين... عالم دائم الحاجة إلى المعرفة .... إلى صناعـــة المعرفة ...

فالمعلومات تتوالد وتتكاثر بمعدلات هندسية متضاعفة، فنظره سريعة على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، وما يرتبط بها من بنوك معلومات، سوف تظهركم تتضاعف المعلومات والبيانات والمعارف، وبصورة ســـريعة متلاحقة، وبدون حدود، وبدون توقف .... وهو ما لم يحققه أى نشاط إنسانى اقتصادى آخر، بل إن اقتصاد المعلومات قد تنـــوع مـــع تنـــوع مجـــالات

المعرفة... وهو ما دعا إلى ظهور اقتصاد المعرفة، والذى نعرض له بإيجاز على النحو التالى:

أولاً - طبيعة اقتصاد المعرفة:

لقد أصبح اقتصاد المعرفة اقتصاد رئيسى وأساس لأى اقتصاد آخر، فلم يعد من المقبول فى عصر العولمة الاجتياحية أن يتخذ قرارًا أو يبنى على عدم معرفة أو عن جهل، بل لابد من اتخاذه فى ظل معلومات كافية، تجعل متخذ القرار على بينه من كافة الجوانب التى سيمتد إليها تأثير قراره، فضلا عن معرفة تأثيرات كل من:

- الثوابت الجامدة التى تتصف بعدم المرونة.
- أشباه الثوابت بطيئة الحركة، والتى تتصف بقلة المرونة.
- المتغيرات والمستجدات سريعة الحركة والتى تتصف بمرونة عاليه ومرتفعة.

وهى جميعها تحتاج إلى تحليلات التكلفة والعائد من جانب، وتحليل اقتصاديات السعة والنطاق من جانب ثانى، وتحليل التشابكات الاتجاهية العامة من جانب ثالث... وهى تحليلات اقتصادية نوعية متقدمة ذات أهمية قصوى لارتباطها بالنظم والمنظومات التى يتكون منها أى اقتصاد، خاصة إذا ما رغب هذا الاقتصاد أن يكون له مكانه فى عصر العولمة الاجتياحية... مكانة الفاعل المؤثر... وليس فقط "وضع "المفعول به المتأثر... وبالتالى يحتاج كل اقتصادى ينتمى لفكر ما بعد الحداثة إلى حساب أثر، وتأثير كل منها على القرارات، سواء من حيث ضرورة اتخاذ قرار معين هام، وفى توقيت معين، وضرورة تنفيذها، والنتائج التى تم التوصل إليها، وتحققها من هذا التنفيذ، ودرجة العلاقة المباشرة بالقرار المتخذ، وبالتالى فإن المعرفة

الكاملة أصبحت هدفًا أساسيًا ورئيسيًا لكل الكيانات الإدارية الكبيرة والصغيرة على حد سواء، وهو ما يستدعى وعيًا إدراكيًا هاما بعمليات إنشاء وتكوين المعرفة، سواء كان الأمر متصلا بصناعة "المعرفة " فى حد ذاتها، أو تنميتها لدى متخذ القرار، أو بتأمين مصادرها المتعددة، أو بتحقق هذه المعرفة لديه، ووعيه الكامل بها، بعد فهمه إياها، وإحاطته بدقائقها واستيعابه لما جاء بها(١).

ومن هنا فقط ارتبط اقتصاد المعرفة بعدة عناصر أساسية وهامة هى:

العنصر الأول: إنتاج المعرفة بالجودة والمواصفات والكم المطلوب .

العنصر الثانى: تسويق المعرفة إلى من يستهلكها ويستخدمها ويستثمرها.

العنصر الثالث: تمويل مراكز تطوير المعرفة، والإنفاق عليها وصيانة وتطوير قدراتها.

العنصر الرابع: تنمية وتطوير وإعداد كوادر بشرية مؤهلة ومدربة وواعية وقادرة وراغبة فى العمل المعرفى ميدانيا ومكتبيا، ولديها الموهبة والمهارة اللازمة فى ذلك .

وقد تحولت المعرفة من مجرد أداه إلى هدف، فأصبحت تنتج لذاتها، وأصبحت "منتج "له مستهلك يقبل عليها، وراغب فيها، وقادر على دفع تكلفتها، بل وحريص تمام الحرص على مستجداتها ومتغيراتها، والحصول عليها أولا بأول، والتوسع فى تطبيقاتها التكنولوجية واستخداماتها وبدون

---

(1) مع تنوع مجالات المعرفة، وشمولها لكافة جوانب الحياة، ومع تجدد الحاجة إليها، أصبح اقتصاد المعرفة، اقتصاد "العمل الدائم المستمر المتواصل، وأصبح لا يمكن الاستغناء عنها، وباعتبارها عملية دائمة، وهى عملية تزداد اتساعا وتنوعا وشمولا مع تطور الحياة، وتشابك النظم، وتعقد سبل وطرق وأدوات ومناهج العمل الاقتصادى .

حدود .. بل إن الأمم، والدول، والمنظمات، والهيئات والمشروعات، والأفراد باختلاف اتجاهاتهم أصبحوا فى سعى دائم وراء الحصول على المعلومات من أجل تأمين هذه المعرفة... بل إن معظم الأمم والدول والمنظمات والهيئات والمشروعات، وبعض رجال الأعمال والأثرياء قد قاموا بإنشاء أجهزة لتوفير المعلومات وجمع البيانات، والتعاقد مع مؤسسات ووكالات متخصصة فى توفير البيانات والمعلومات... الأمر الذى جعل اقتصاد المعرفة يتطور ويزداد اتساعا وتنوعا .

ومع تطور اقتصاد المعرفة ازدادت منتجاته عمقا وشمولا، وأصبحت صناعة المعرفة، صناعة للمحتوى والمضمون، وهى صناعة لها مستلزمات إنتاج بالغة الأهمية، ولها أدوات ووسائل، ولها مناهج ونظريات، ولها مراكز ووكالات للبحث والتحرى والاستقسار والاستعلام، ولها أيضًا خبراء للتحليل والربط وإيجاد العلاقات، ولها أيضًا مراكز للإتاحة والتسويق والنشر والإعلام، وفى الوقت ذاته لها مركز تطوير، والذى يتم تطويرها وفق رؤية إستراتيجية، رؤية لا تقف عند حدود وأوضاع صناعة المعرفة الحاضرة، ولكنها تخترق حجب وأستار المستقبل من أجل استشراف فجر عصر جديد لصناعة المعلومات، ومن ثم تصبح الرؤية بذلك:

- أداة استرشاد وتوجيه.
- عنصر للتخطيط المستقبلى.
- أداة ضبط وتدقيق وتحكيم.

وعلى هذا تحتاج صناعة المعرفة، إلى رؤية فاعلة تتضمن الآمال والطموحات، كما تتضمن أيضًا التصورات والسيناريوهات، ومجموعة الأفكار الرئيسية التى تتناول كافة المؤثرات الفاعلة فى عالم اليوم والغد...

وهى رؤية تخدمها جهود مراكز بحوث وتطوير، ومراكز فكر ودراسات قادرة على توليد الأفكار، وعلى ابتكار الجديد المستحدث، والذى يتم إنتاجه وتسويقه وتمويله وإعداد كوادره البشرية، تلك الكوادر الخبيرة بكل من :

- جمع البيانات.
- استخراج المعلومات.
- تحويل المعلومات إلى معرفة.

وتمتلك هذه الكوادر البشرية المهارات الأساسية اللازمة للتفاعل مع الرؤية الإستراتيجية، خاصة تلك المؤهلة والمدربة القادرة على إيجاد الأفكار، وعلى إدارة إنتاج الأفكار، تخطيطًا وتنظيمًا وتوجيهًا ومتابعة، سواء على المستوى القومى أو الإقليمى، أو على المستوى العالمى الدولى، وهى كوادر يتم الإنفاق عليها بسخاء وبدون حدود، سواء من حيث التأهيل العلمى، أو التدريب لاكتساب الخبرة والدراية، أو المعرفة للجديد... وبصفة خاصة مع تطور صناعة المعرفة، واتجاهها إيجابًا إلى الاهتمام بصناعة المضمون والمحتوى، وقد أصبحت صناعة المحتوى تمثل التحدى الحقيقى للدول والحكومات للعبور إلى اقتصاد ما بعد الحداثة .... بل إن أحد مقاييس ومعايير العبور إلى هذا الاقتصاد أصبحت ترتبط بالتحول نحو صناعة المحتوى والمضمون .... خاصة أن اقتصاد المضمون والمحتوى يعتمد على إيجاد شبكة للربط الهيكلى بين الوحدات، والتنسيق الأدائى والتنفيذى بين كل منها ،ومن ثم الارتباط النوعى والكمى بين مدخلات ومخرجات كل منها، بحيث لا يترتب على هذا الأداء وجود أى قصور، أو فاقد، أو غير مستغل... بل إن اقتصاد المعرفة، يعمل على تنمية مصالح الشبكات، ويجعل لكل طرف فيها دور ومهام محددة، وفى إطار التنسيق والتعاون والمشاركة التى تحمى وتصون كل منها، وتساعده على حسن أداء وظيفته ومهامه .

وبفضل اقتصاد العولمة أصبحت عمليات التشبيك واقتصاد الشبكات فى تزايد مستمر، وأصبحت العمليات الإنتاجية عن بعد تحتاج إلى وسائل تكنولوجية متطورة، وسائل قادرة على تحقيق المعايشة اللحظية والفورية والإحاطة الكاملة بما يحدث فور حدوثه، وتمكين متخذ القرار أيًا كان موقعه ومكانه من التدخل الفورى فى موقع الأحداث، ومن متابعة ما يجرى ويحدث، كأنه هناك، مهما كان بعد المسافة الجغرافية الفاصلة التى تفصل بينه وبين موقع الأحداث التى يتابعها، أو المكان الذى يشرف عليه، وبالتالى فقد استطاع اقتصاد المعرفة أن يحقق كل من :

- معايشة الأحداث عن بعد.
- التعامل مع تطورات الحدث عن بعد.
- معالجة المواقف المختلفة عن بعد.

ثانيًا – دور اقتصاد المعرفة فى فكر ما بعد الحداثة:

لقد استطاع اقتصاد المعرفة أن يحدث تحولا هائلا فى اقتصاد الأمم والدول المتقدمة، حيث استطاع أن يضاعف الناتج القومى الإجمالى لهذه الأمم والدول، واستطاع أن يوظف ملايين العاملين، حتى داخل منازلهم [(١)]، واستطاع أن يؤمن النمو والاستقرار لآلاف المشروعات... واستطاع أن يتيح تنفيذ الأفكار والآراء، وأن ينقل الأخبار عبر ملايين الوسائط إلى مليارات

---

(١) يمثل العمل من داخل المنزل أو البيت Work at Home نحو ٢٠% من إجمالى وظائف الأعمال فى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهى نسبة فى تزايد مستمر، حيث من المتوقع نتيجة النظم الاتصالية التفاعلية أن يزداد عدد العاملين من منازلهم، وقد أسهم اقتصاد المعرفة فى تنمية وتطوير هذا النوع من الأعمال، خاصة العمل الفكرى، وإجراء الأبحاث والدراسات، وصناعة البرمجيات ،... وغيرها.

من السكان فى كل مكان... وفى أى مكان... إنه اقتصاد جديد فى كل شىء... اقتصاد ذا طابع خاص، طابع يجعله يختلف عن غيره من الاقتصادات... إنه يخلق الطلب عليه... بل إنه ينتج ويستهلك فورًا وبشكل متزامن... هكذا هو اقتصاد المعرفة... فالمعرفة تنتج وتستهلك فور إنتاجها، وبدون توقف، وبدون فواصل زمنية، بل يكاد أن لا يكون هناك تتابع زمنى، فالمسافات الزمنية تلاشت واختفت فى اقتصاد المعرفة، وبالتالى فإننا أمام اقتصاد جديد... اقتصاد متطور... اقتصاد ارتقائى... اقتصاد شامل ومتكامل، ومتعدد الجوانب، ومتعدد الأبعاد، ومتعدد الاتجاهات وهو اقتصاد تفاعلى ارتقائى... وهو اقتصاد متواجد ومتفاعل وحى، حيث يتعدد الدور الذى يقوم به اقتصاد المعرفة فى فكر ما بعد الحداثة من حيث:

١. تحديد فجوة المعرفة.

٢. تجسيد فجوة المعرفة.

٣. عبور فجوة المعرفة.

٤. استخدام المعرفة.

٥. تحقيق نتائج المعرفة.

فالمعرفة تشكل اقتصادًا قويًا، وهو اقتصاد أصبح متداخل فى كافة جوانب الأنشطة التى تمارسها كافة المشروعات فى عصرنا الحاضر، بل إن الملاحظ أن المكون المعرفى KNOWLEDGE COMPONENT فى حالة ازدياد مستمر، وأن زيادة هذا المكون أمر مطلوب ومحتم، بل إنه أحد الركائز التى تساعد المشروعات على النجاح فى تحقيق أهدافها، خاصة أهداف الربحية والتوسع والنمو، والتى جميعها ترتبط ارتباطا مباشرا وقويا بعامل المعرفة .

ثالثا - تراكم المعرفة يزيد من تراكم الثروة:

مع نمو الطلب على المعرفة، ومع ازدياد الدور الذى تقوم به، ومع التوسع والانتشار، ومع التعمق والتعدد، والتنوع، سواء فى المصادر، أو فى مجالات التطبيق والاستخدام، ومع اعتبارات التطوير والتجديد ، ازداد التراكم المعرفى، وأصبحت الأمم يقاس مقدار غنائها وقوتها بمقدار ما يتراكم لديها من معارف، حيث أن الثروة الحقيقية للأمم أصبحت تقاس بمقدار ما لديها من معرفة، وبالتالى فإن تراكم المعارف يؤدى إلى تراكم الثروة، وهو ما ساعد على تطور كثير من الأمم مع ازدياد ما لديها من معلومات ومعارف، وهو أيضًا ما أصبح دليلا على مقدار نجاح الأمم فى إحراز التقدم، أو عدم قدرتها على الوصول إليه، خاصة أن وسائل المعرفة أصبحت ميسرة ومتاحة، وأن إنتاج المعرفة والوصول إلى ابتكار جديد فيها أصبح هو المحور الرئيسى لصناعة التقدم، خاصة وأن تراكم المعرفة وازديادها يؤدى إلى:

- زيادة تخصص وتنوع أقسام وتصنيفات المعرفة.
- زيادة تعميق وشمول المعرفة الكلية، وكذلك عناصرها الجزئية.
- تنمية علاقات التداخل والتشابك، وتوليد الأثر وزيادة العائد والمردود الخاص بكل منها.

وبالتالى فإن تراكم المعرفة لا يحدث إلا من خلال الاستفادة منها، ومن خلال توظيفها، ومن خلال تشغيلها، وليس من خلال تخزينها، بل إن تنمية عمليات التراكم عادة ما يشكل الجانب الأكبر منها من خلال التغذية المرتدة، feed back أو ناتج ورد الفعل الذى نجم عن المعرفة عن التطويرات الابتكارية والإبداعية الخاصة بكل منها .وعادة ما تخضع تراكمات المعرفة

لإعادة تقييم، وإعادة دراسة من وقت إلى آخر، من أجل صقل هذه المعرفة، ومن التيقن من سلامتها، ومن صلاحيتها الاستمرارية... فضلا عن صدقها، ومقدار الاعتماد عليها، ومدى الثقة فيها ....

رابعًا - تفعيل المعرفة يصنع المستقبل الباهر:

على الرغم من أن المعرفة تنتج لذاتها... إلا أنها فى حاجة إلى تفعيل، مثلها مثل باقى عناصر الثروة، بل أنها لا قيمة لها دون تفعيل، أو استخدام عالى الكفاءة، وفى مجالات هى بطبيعتها منتجة، وبشكل يضاعف من عائدها، ومن مردودها، وبمعنى آخر بسيط تفعيل استخدام وتوظيف المعرفة فى مجالات رئيسية تشكل الأعمدة الحاملة لنظام أو منظومة اقتصاد المعرفة، والتى يجب أن يهتم بها، وأن يتم العمل فيها، وبشكل متوازى ومتوازن، وهى على النحو التالى :

١. الإنتاج السلعى والخدمى والفكرى ليصبح إنتاجًا متميزا مرغوبا فيه، ومطلوبا من جانب قطاعات عديدة من المستخدمين والمستهلكين على حد سواء، وهو إنتاج يزداد دور المكون المعرفى فى تكوين عناصره المختلفة، وفى تحديد مواصفاته وخصائصه، وأبعاده، وجوانبه، حجما وشكلا، ولونا، ومذاقا وطعما، فضلا عن شعوراً وإحساسًا... وكذلك عن إدراك وحسابات للمنافع والإشباعات التى حققها لمن تعامل معه وطلب منتجاته السلعية أو الخدمية أو الفكرية .

٢. التسويق التفاعلى الابتكارى الدائم التطور، والذى يتيح العرض فى كافة الأسواق، ولدى كافة المستهلكين المستهدفين، فى ذات اللحظة، وبذات الشروط، وبدون أى اختلاف لا يتطلبه الموقف البيعى، أو يجعل المستهلك فى أى مكان يشعر أن هناك ضررًا قد وقع عليه، أو أن هناك ميزة إضافية حرم من الاستفادة منها، ومن ثم يصبح

التسويق الابتكارى التفاعلى، مطورا لذاته، من خلال اقتصاد المعرفة، ومن خلال:

٣. رصد المتغيرات والمستجدات التى تطرأ على السوق، سواء فى إجمالياته الكلية العامة، أو فى عناصره الجزئية الخاصة .

٤. تتبع وقياس اتجاه تأثير هذه المتغيرات والمستجدات على كل من أداء السوق وسلوك قوى السوق، سواء المستهلكين، أو المنتجين، أو الدولة المنظمة، أو تأثيره على التفضيلات الخاصة بكل منها .

٥. تحليل الاتجاهات، ومعرفة العوامل الكامنة وراء كل منها، سواء العوامل الدافعة، أو الكابحة، أو العوامل المهتمة أو غير المهتمة، أو المؤثرة أو المتأثرة ...الخ .

٦. رسم التصورات والخطط والبرامج، والتى تكفل تنمية اقتصاد المعرفة، والتى تكفل الاستفادة منه، وتضع النظم الوقائية الحمائية التى تقى وتمنع حدوث الأزمات... وغيرها من المواقف الصعبة التى تتعرض لها الأسواق... أو تحد من تكلفتها إذا ما حدثت، وتقلل من خسائرها. .

٧. التمويل المتناسب الذى يحقق الوفرة التمويلية ويحقق توازن الهيكل التمويلى، ويحقق سلامة وحسن إدارة الموارد النقدية، ويعمل على تحقيق الانسجام ما بين حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وبما يقلل من فاقد الأموال، ويزيد من كفاءة المشروعات .

٨. الكوادر البشرية وتفعيل دور هذه الكوادر، وزيادة أدائها، والارتقاء به، ما بين القدرات، وما بين المواهب، وزيادة طاقة هذه الكوادر على الإنتاج والإبداع والتطوير والتحسين الدائم والمستمر .

ومن ثم تصبح "المعرفة "فعلا وتفعيلا مـــن أجـــل الأفـــضل والأرقـــى والأحسن، ومن أجل الأكثر إشباعًا وإمتاعًا ،واتساقًا وتوافقًا ...

خامسًا - التسامى والارتقاء بصناعة المعرفة يسمو بالأمم والشعوب:

عندما تصبح "المعرفة "صناعة متكاملة، فإنها تخـــضع للارتقـــاء، إلـــى التنامى، سواء فى تكنولوجيا إنتاج المعرفة، أو فى تكنولوجيا تسويقها، أو فى وسائل وأدوات استهلاك واستخدام "المعرفة ".

إن دوائر الاهتمام تتسع، ومجالات الاهتمـــام تتعـــدد وتتنـــوع، وأبعـــاد ومكونات القرارات تحتاج إلى مزيد من المعرفة، وإنتاج المعرفة واستهلاكها يرتبط باقتصادياتها، ومن ثم فإن تنمية العائد والمـــردود، وزيـــادة القيمـــة المضافة، والربح المتولد عنها يساعد على زيادة اقتصاديات كل من :

- تكوين المعرفة.
- تراكم المعرفة.
- التوجه الشامل بالمعرفة.

إن اقتصاد المعرفة اقتصاد تفاعلى، وهو اقتصاد سابق عن غيره مـــن الاقتصادات، بل يعمل كمرشد وموجه لها، وباعتباره "سابق "فإنه يعمل أيضًا كقائد وصانع للصور الذهنية عالية الوضوح والواقعية hyper reality، ومن ثم يفرض ويفترض حضورًا قويًا واتصالاً وتواصلاً مـــع آمـــال وأهـــداف وتطلعات عالم الأعمال والمشروعات، وعالم المال والمستثمرين، وعالم قوة الاستهلاك وثقة المستهلكين .... لقد جعل اقتصاد المعرفة، للاقتصاد شـــكلا جديدًا، كما جعل له محاور جديدة، وأضاف إلى صناعة المحتوى والمضمون إضافات ارتقائية، وهى جميعا تعمل بمثابة إضاءات تفاعلية استهدافية، تتجه إلى المزيد، سواء مزيد من الإنتاج، أو مزيد من التنوع، فضلا عن ما حدث

من ظهور اقتصاديات إضافية، لها طابع ارتقائى، وهى اقتـصاديات تـسمو وترتقى بصناعة المعرفة وهو ما يتطلب ما يلى:

المطلوب الأول:

تطوير مدخلات ومستلزمات إنتاج المعرفـة، وتنويـع مـصادرها، وتامين تدفق البيانات والمعلومات من هذه المصادر، وبالشكل الذى يزيد من شفافية ومصداقية هذه المصادر، ويزيد من اعتمادية المتدفق منها من البيانات والمعلومات.

المطلوب الثانى:

تطوير نظام التشغيل، سواء مـن حيـث الأدوات، أو المعـدات أو البرامج، أو التطبيقات، أو المناهج، أو الطرق، أو الأساليب، أو النظريـات، أو الأسس... وغيرها من نظم التشغيل .

المطلوب الثالث:

تطوير المخرجات أو المنتجات المعرفية، وبالشكل الذى يزيد من فاعلية الاستفادة من المعرفة، سواء فى:

١. زيادة جودة القرارات المتخذة.

٢. تنمية النتائج والقدرة على تحقيق الأهداف.

٣. زيادة العائد والمردود والدخل.

٤. تجنب الخسائر والوقاية من الأزمات.

٥. تطوير المزايا التنافسية .

إن اقتصاد المعرفة يصبح واحدا من أهم اقتصاديات ما بعـد الحداثـة، فضلا عن كونه واحدا من أسس الدخول إلى عصر العولمة الاجتياحية.

الفصل الرابع

اقتصاد التشبيك

عندما يكون لفكر اقتصاد ما بعد الحداثة دورا فى صياغة واقع الاقتصاد فى الأمم المتقدمة، فإنه يشار بالبنان إلى هذا الدور، ودائما ما ينظر إليه كمنظومة تفاعلية استهدافية، قائمة على اقتصاد الشبكات الارتباطية، المتسقة أداءًا وتنفيذا، وهو ما يطلق عليه. اقتصاد التشبيك NETWORKING ECONOMY حيث ساعد اقتصاد ما بعد الحداثة على زيادة دور الاعتمادية المتبادلة Mutual Dependency، واقتصاد التداخل والتحابك والنسيج الاقتصادى INTER WEAVING ECONOMICS على زيادة الحيوية والتفاعلية ما بين أجزاء ومكونات الاقتصاد من جهة، وما بين الاقتصاد الأممى والعالمى من جهة أخرى... ومن ثم تتعدد أنواع التشبيك، فمنها الذى يعمل على المستوى العالمى، ومنها الذى يعمل على المستوى القومى، ومنها ما هو محلى إقليمى خاص بمنطقة جغرافية معينه، ومنها ما هو سلعى يرتبط بسلعة معينه، أو منها ما هو مرتبط بنشاط اقتصادى محدد ومعروف... ومنها ما هو عام متعدد الأنشطة، وإن كانت جميعها تتكامل، وتتوافق مع بعضها البعض لتحقيق فاعلية التشبيك، وبالتالى القضاء على ظاهرة الجزر الاقتصادية، تلك الظاهرة التى تحول المشروعات، بل قطاعات الاقتصاد القومى إلى جزر منعزلة، يحيط بها الماء من كل جانب، ولا يوجد بينها أى علاقات، أو تبادل، أو تأثير، أو تأثر... جزر تتآكل بينها القيمة المضافة، ولا تعرف عن بعضها البعض شيئا... بل هى تعيش فى تناقض مستمر، ورفض دائم لكل منها للآخر .

ومن هنا فقد ارتبط اقتصاد التشبيك بعدة مبادئ أساسية وهى:

المبدأ الأول: ضمان التشغيل الدائم والمستمر لكافة الوحدات القائمة فى الحاضر، وكذلك المزمع إقامتها فى المستقبل، وأن يزداد ذلك فى إطار أنظمة

الاعتمادية المتبادلة، وبصفة خاصة باستخدام نظــم التخطــيط، والبرمجــة، والتداخل الاقتصادى، بحيث يخلق نظاما يتم من خلاله تحقيــق شــكل مــن التعاون والمشاركة فى إنتاج منتجات محددة، وأن يسمح هذا النظام بتطــوير هذا الإنتاج، وإضافة منتجات جديدة ....

المبدأ الثانى: ضمان تسويق كامل الإنتاج فور إنتاجه، وعدم وجود أى فائض أو مخزون من الإنتاج التام الصنع، بل يكاد يكون مباعا مقدماً بكاملة من خلال التعاقد المسبق، وفى الوقت ذاته ضمان أن يكون السوق راضــيًا عن هذا الانتاج، قابلاً له ومرحبا به، ومستعد لتحمل تكلفة الحصول عليــه، وفى الوقت ذاته فإن المستهلك الحالى وكذلك المستقبلى الاحتمالى، لدية كافة المعلومات عنه، ومدركًا لأهمية:

- امتلاكه لهذا المنتج.
- حيازته لهذا المنتج.
- استخدامه لهذا المنتج.

خاصة أن مجموعة المنافع والمصالح التى يحققها هذا المنتج كبيــرة بالنسبة له، ومن ثم يحقق التسويق الابتكارى التفاعلى مزيد من هذه المنافع، ويحمى ويؤكد هذه المصالح.

المبدأ الثالث: ضمان توفير مؤكدات نجاح المشروعات المرتبطــة ارتباطــا تكامليا، وضمان العائد والمردود المناسب لكل منها، وبمعنى آخــر يــصبح النجاح جماعيا لكافة المشروعات أعضاء التحالف الارتبــاطى، وبالتــالى لا يكون النجاح فرديا قائم على إفشال الآخرين، أو الحيلولة دون انطلاقتهم، بل يعمل الجميع من أجل الوصول إلى مستويات قياسية من النجاح، أى بلــوغ القمم المتتالية فى الارتقاء والارتفاع .

المبدأ الرابع: تعاون المتنافسين co- opetion:

وهو تعاون ذات طابع خاص، لا يمارسه إلا الناضجين، والعقـلاء، والراشدين... تعاون من أجل إنجاح الآخر، والذى يمثل نجاحه دعامة أساسية لنجاحنا الذاتى، ومن ثم فإن المنافس ما هو إلا جزء من أجـزاء المنظومـة التى تعمل، بل وتعتمد عليه، سواء فى وضع الخيارات والبدائل، أو فى تحديد "الموضة"، والاتجاه، أو فى دفع الصناعة ذاتها إلى مزيد من التقدم، ودفعهـا إلى الأمـام .... أى لا يكون هناك أى شكل من أشكال الـصراع، بـل إن التعاون المشترك يكون فى سبيل امتلاك قوة متنامية تعين على الصمود فـى مواجهة التيارات المعاكسة، وكذلك مواجهة المواقـف الـصعبة والأزمـات والكوارث، وبشكل جماعى، بحيث أن امتلاك أى مشروع لمزايا تنافسية، هو امتلاك لقدرات تضيف مزيد من القوة ومن قدرة المـشروعات الأخـرى... خاصة مع تنامى المعابر والجسور الاقتصادية والتجارية التى تـربط بـين المشروعات بعضها البعض، خاصة أنه بحكم اقتصاد ما بعد الحداثة لم يعـد من المستطاع أن ينعزل أى اقتصاد عن الآخرين، فهو جزء من كل، وهـو عنصر من عناصر، وهو أداه من أدوات، يعمل مع الآخرين، وبـالآخرين، أخذًا وعطاءًا، ووصلاً وتواصلاً، ومن هنا أصبح من غير المتصور أن يعمل أى مشروع من المشروعات كجزيرة منعزلة يحيط بها الماء من كل جانب، لا يعرف عنها الآخرين شيئاً، ولا تعرف عن الآخـرين أشـياء... ويعمـل اقتصاد التشبيك على مستويين أساسيين هما :

المستوى الأول: التشبيك على مستوى المجموعة الواحدة للربط بين وحداتها، أى داخل شبكة المجموعة التى تتسع وتتنامى مع تنامى المنـافع والمـصالح التى ترعاها المجموعة ككل... خاصة وأن اقتصاديات التـشبيك أصـبحت ترتبط باقتصاديات التحالف Alliance Economics، والتى بدورها تعمل على

تطوير هذه الاقتصاديات لتصبح اقتصاديات أكثر تكاملاً وتعاوناً وارتباطًا، بل قد تتطور إلى أن تأخذ أشكالاً متعددة أهمها:

- اقتصاديات الدمج والاستحواذ.
- اقتصاديات العمل المشترك.
- اقتصاديات التكامل الشمولي.

المستوى الثاني: التشبيك على مستوى اتساع المصالح، والوحدات المرتبطة بهذه المصالح، وهو ما يعنى المحافظة على نمو هذه المصالح وبمعدلات قياسية أى معدلات تعمل على:

- تحقيق قيمة مضافة متنامية ومناسبة.
- تحقيق فائض إيرادى متنامي ومناسب.
- تحقيق عائد ومردود وربح مناسب.

وبالتالى تتمكن المشروعات من إعادة تدوير رؤوس أموالها، ومن تحقيق تكوين رأسمالى فى شكل أصول إنتاجية جيدة، ومن تحقيق تراكم رأسمالى فى صورة زيادة فى الأصول الإنتاجية .

وكلما كانت المصالح متنامية، والمنافع المتحققة عن التشبيك فى زيادة مستمرة، كلما كان التشبيك الاقتصادى منجزًا ومحقق لأهدافه، سواء على المستوى العام الكلى [١]، أو على مستوى النطاق الوحدى أو الجزئى [٢].، ومن هنا كان دور اقتصاد التشبيك فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وبإطارها ذو الشمول والاتساع والتوافق مع المتغيرات والمستجدات، ومعالجة الأزمات

---

(١) مستوى الاقتصاد القومى بكامله .

(٢) مستوى المشروعات والشركات والوحدات الاقتصادية .

والمواقف الصعبة... خاصة مع تيارات الحداثة وما بعد الحداثة، والعولمة الاجتياحية ...، وهو ذلك الاقتصاد الذى يفعل أثره، وينتج تأثيره، ومن خلال العلاقات المتداخلة، والاعتمادية المتبادلة ما بين الذات والآخر... ما بين مورد للمستلزمات، وما بين مستخدم للمخرجات والمنتجات... وما بين مشارك ومتعاون فى العملية التشغيلية، وهو ما يجعلنا نتناول اقتصاد التشبيك بشيء من الإيجاز على النحو التالى:

أولاً - أهمية اقتصاد التشبيك:

تزداد أهمية الشبكات فى عصرنا الحاضر، خاصة مع اتساع نطاق الأسواق، ومع تعدد الوحدات التى تضمها المشروعات، وازدياد تأثير العولمة، وانتشار التواجد للوحدات فى مختلف أسواق العالم.

وقد ازدادت أهمية وضرورة عمليات التشبيك، وصناعة ودور الشبكات الارتباطية فى عصرنا الحاضر، خاصة بعد أن ازداد عدد الفروع والوحدات التابعة للشركات وانتشارها فى كافة أنحاء العالم، الأمر الذى أدى إلى ازدياد الحاجة للشبكات من أجل:

١. ربط الوحدات الفرعية بالمركز الرئيسى للشركات.

٢. ربط الوحدات، بعضها البعض.

٣. ربط المشروعات بأسواقها.

٤. ربط المشروعات بالموردين.

٥. ربط الوحدات المختلفة بكافة عناصر السوق الذى تعمل به.

ومن خلال هذا الربط تتحقق فاعلية التواجد المؤثر فى الأسواق، ومن ثم تزداد قدرة المشروعات على الإحاطة الفورية بالمتغيرات والمستجدات التى

تطرأ على السوق، وإعطاء متخذ القرار القدرة على التدخل السريع، سـواء لمواجهة المواقف الصعبة أو للتغلب على الأزمات، أو مـن أجـل انتهـاز واغتنام الفرص السانحة، فالتشبيك أصبح القوة الخفية وراء نجاح كثير مـن المشروعات .

ثانيًا – دور التشبيك في تنمية القيمة المضافة:

يساعد التشبيك على سرعة تـصريف المنتجـات وضـمان تـوافر مستلزمات الإنتاج، وانتظام العمليات الإنتاجية... فضلا عن تنميـة القيمـة المضافة بشكل مستمر بين المشروعات المرتبطة ببعضها البعض، حيـث لا يترك مجالا لضياع أو فاقد أو مخزون، بل كل شئ يـسير بـشكل منـتظم وباضطراد وفق لمعدلات قياسية ثم الوصول إليها، ومن ثم فإن مع تتابعـات المراحل المختلفة لعملية الإنتاج بين الوحدات الاقتصادية المرتبطـة تـزداد وتنمو وتتعدد مراحل توليد القيمة المضافة، ومن ثم يزداد اسـتقرار ولنمـو المشروعات، وتتعاظم قدرة كل منها علـى إحـداث التكـوين الرأسـمالى، والتراكم الرأسمالى وإحداث حالة الرضا لدى كل من المساهمين والعـاملين وإدارة المشروع .

ثالثًا: دور التشبيك في تحقيق الاستقرار والنمو المتوازن:

يساعد التشبيك على تحقيق عنصر الاستقرار المتنامى لدى العديد من الشركات والمشروعات المرتبطة، حيث يمكنها ذلك من تخطـيط إنتاجهـا، وتنفيذ هذه الخطط وفق معدلات قياسية محددة، وبالتالى فإن الأعمال التى تتم فى المشروعات تتم بالشكل الذى يحقق النمو المتوازن بين كافة الأطـراف المرتبطة بشبكة الأعمال... فكل منها يصب فى الآخر، وأن التـداخل بـين الأعمال يتم ضبطه وفقًا للنسيج الذى يتم الوصول إليـه إنتاجًـا وتوزيعًـا وتمويلاً وكوادر بشرية.

رابعًـــا – دور التـــشبيك فى التكيـــف مـــع المـــتغيرات والمستجدات:

يساعد التشبيك على المعرفة الفورية بما يحدث فى السوق، وما يطرأ على قوى العرض والطلب من تغيير، وكذلك الإحاطة الفورية بالمـستجدات القانونية والتشريعية، والإنتاجية، والتسويقية، والمتغيرات التمويلية، وكذلك ما قد يحدث للكوادر البشرية... فالشبكة التى يرتبط بها الجميع تجعل الجميـع على معرفة وبينه كاملة بما لدى الآخر، ومن ثم فإن الشبكات تضيف إمكانية كبرى فى سرعة التكيف مع المتغيرات والمستجدات التى حدثت وأثرت على الأنشطة، وتعمل الشبكات على تحقيق فاعلية من :

- التخطيط على مستوى المشروعات ككـل بطاقـة وحـداتها وفروعها.
- التنظيم على مستوى المشروعات ككـل بطاقـة وحـداتها وفروعها.
- التحفيز على مستوى المشروعات ككـل بطاقـة وحـداتها وفروعها.
- التوجيه على مستوى المشروعات ككـل بطاقـة وحـداتها وفروعها.
- التنسيق على مستوى المشروعات ككـل بطاقـة وحـداتها وفروعها.
- المتابعة على مستوى المشروعات ككـل بطاقـة وحـداتها وفروعها.

ومن ثم فإن فاعلية التواجد، والتأثير على مجريات الأحداث، والتكيف السريع مع متطلبات هذا التأثير، وتحقيق اقتصاديات الاستمرار، يتوقف على حسن تصميم الشبكات، وعلى حسن تشغيل الشبكات، وعلى نظم تفعيل عملية التشبيك .

خامسًا - دور التشبيك فى معالجة الكوارث والأزمات:

لا تخلو الحياة العملية من وقت إلى آخر من حدوث أزمات ومواقف صعبة، وحيث أن الأزمة تحدث فجأة، فإنها تجعل متخذ القرار فى موقف صعب، سواء على مستوى المشروع الذى يعمل به، أو فى إطار مجموعة الشركات المرتبطة بالشبكات والمصالح، ووجود شبكة قوية فعالة يساعد على:

- الإحاطة الفورية بالأحداث ومتغيراتها ومستجداتها.
- توجيه إنذار مبكر لكافة الوحدات والفروع والشركات ذات العلاقة.
- تحريك القوى المضادة للتعامل مع قوى صنع الأزمة، ووقف تصاعدها والتصدى المبكر لها.
- عدم السماح بتطور الأزمة ووصولها إلى لحظة الانفجار وفقد السيطرة على الأوضاع.

وعلى هذا فإن وجود شبكات اتصالية على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية، لدى المشروع تمكن متخذ القرار وتساعده على التغلب على الأزمة، بل والاستفادة من هذه الأزمة، سواء فى إحداث تطوير فى نظام الإنتاج، أو التسويق، أو التمويل، أو الكوادر البشرية.

لقد أدى اقتصاد ما بعد الحداثة إلى ظهور النزعة نحو القيم والمثل العليا، قيم الانضباط والتمسك بالمبادئ والأخلاق الحميدة، قيم الالتزام بالسلوك القويم، قيم احترام حقوق الإنسان، وأهمية صيانة الحياة الخاصة، وعدم الاعتداء على أى من هذه الحقوق، وهو أمر يحتاج إلى اقتصاد التشبيك، فعبر شبكة المعلومات يستطيع أى فرد أن يجد عملاً ...وأن يعبر عن رأيه... وأن يشارك الآخرين أرائهم... أن يحمى نفسه من أى اعتداء يقع عليه... أن ينشر كل قضاياه بحرية كاملة، وأن يعبر عن كل ما يدور داخله أيضًا بدون خوف... بل يقهر الخوف... ويحارب الظلم والفساد، ويجد من يؤيده... ويجد من يسانده، ويجد من يتشارك معه عبر شبكة المعلومات... لقد استطاع اقتصاد ما بعد الحداثة أن يستخدم اقتصاد الشبكات، وعمليات التشبيك بفاعلية كاملة... سواء على مستوى الشركات والمؤسسات والدول ....وعلى مستوى الأفراد.

الفصل الخامس

اقتصاد المنظومات التفاعلية الاستهدافية

مع بدء تطبيق مناهج ما بعد الحداثة فى جانبها الاقتصادى، شهد العالم موجات عارمة من عمليات الدمج فى الاقتصاد العالمى، وشهد العالم تيارات عنيفة من عولمة الاقتصاد، وهى تيارات تطلبت إجراء تغييرات جذابة فـــى كل شئ... فى العمليات والمعاملات على حد سواء، تغييرات فى النظم، وفى القواعد، وفى الأُسس، وفى الأبنية والهياكل، لم يستطيع أى اقتــصاد مهمــا كانت قدرته على عزل نفسه، والانزواء بعيدا، لم يــستطع أن ينجــوا مــن تأثيرها، سواء المباشر، أو غير المباشر... والذى أخذ عدة مجالات رئيــسيه أهمها ما يلى:

المجال الأول: الامتداد الإخطبوطى للشركات متعدية الجنــسيات، إلــى كافة أنحاء العالم، بفروعها، ومصانعها، مراكز توزيعها المباشرة، وكذلك من خلال إنشاء شركات مشتركة .

المجال الثانى: التوسع والازدياد فى الحجم الاقتصادى، وزيــادة رأس المال المستثمر، والاتجاه إلى مزيد من التكوين الرأسمالى، ومــن التــراكم الرأسمالى، فى شكل مزيد من الاستثمارات الجديدة المضافة إلى الاستثمارات القائمة، إلى مزيد من إعادة استثمار الأرباح المحتجزة .

المجال الثالث: القيام بإجراء عمليات دمج واستحواذ هائلــة، ثــم مــن خلالها ابتلاع العديد من الشركات المماثلة والمنافسة والمتكاملــة، وبالتــالى اكتساب مزيد من اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق .

ومع تصاعد عمليات الدمج والاستحواذ، وانتشارها فــى كافــة دول العالم، وعدم اقتصارها على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، بل امتدادها

وبصفة أساسية إلى الشركات الـضخمة العملاقـة، ورغبـة المـشروعات والشركات فى اكتساب مزيد من اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق، ورغبة العديد منها فى إحكام السيطرة على الأسواق وتوجيههـا، وامـتلاك مزايـا تنافسية تتفوق بها على الآخرين... اتجهت إلى إجراء عمليات دمج واستحواذ واسعة النطاق، ومن ثم فقـد ازدادت المـشروعات العملاقـة ضـخامة... واكتسبت مع فكر ما بعد الحداثة اقتصاديات جديدة، وأصبحت هناك معـايير ومقاييس جديدة، سواء ما كان منها متصلاً ب:

١. حجم رأس المال المستثمر .

٢. حجم الأصول الثابتة والمتداولة وغير الملموسة .

٣. حجم الموارد الذاتية وحقوق الملكية .

٤. حجم رأس المال العامل .

٥. تطور واتجاه وحجم صافى رأس المال العامل .

وهو ما ارتبط بقواعد جديدة فى تدوير وإدارة عمليات الاستثمار، سـواء على المستوى الدولى العام، أو على مستوى التواجد فى مكان معين خاص، والارتباط بين الكلى الشامل، وبين الجزئى المتكامل، وهو مـا دعـا إلـى استخدام المنظومات التفاعلية الاستهدافية للربط ما بين الأجزاء والمكونـات، وإيجاد العلاقات الكلية المتكاملة بين أجزاء المنظومة التفاعلية الاسـتهدافية، خاصة مع تضخم وازدياد حجم الشركات والمشروعات... وضرورة حتمية اتساع السوق الذى تعمل به، واتساع وازدياد عدد الموردين الـذين تعمـل معهم، واتباعهم سياسات التوزيع الشامل، وتنويع مـصادر التوريـد / مـع إحداث عمليات تخصص وتقسيم للعمل تضمن من خلاله الحـصول علـى احتياجاتها بتكلفة مناسبة، وتصريف إنتاجها فى كافة دول العالم، وبرمجيـة

مناسبة أيضًا... ولا تستطيع أى شركة أن تعمل وتفعل ذلك بدون الارتباط بمنظومة تفاعلية استهدافية نشطة... وهو ما يجعلنا نعرض لبعض جوانبها الأساسية فيما يلى:

أولاً - مدى الضرورة في استخدام اقتصاد المنظومات التفاعلية الاستهدافية:

لاقتصاد ما بعد الحداثة ارتباطاته وعلاقاته الامتدادية، خاصة مع عالم جديد يتشكل الآن، ويأخذ معالمه من تصاعد تيار العولمة، ذلك التيار الذى جعل للشركات الكلمة العليا فى تقرير اتجاه اقتصاد كثير من الدول، والحكومات، خاصة مع ازدياد حجم الشركات ووصولها إلى حجم أكبر من بعض الدول والحكومات .... وفى الوقت الذى تمتلك فيه هذه الشركات حرية الحركة، وحرية التوجه الاستثمارى، وحرية التواجد فى أى مكان ترغب فيه، وحرية المغادرة إلى أى مكان آخر... ومن ثم فقد أصبحت هذه الشركات أكبر من الدول... بل أصبحت تهدد الدول بعدم الاستقرار الاقتصادى... والسياسى ...والاجتماعى، سواء فى دخولها للتوطن فيها... أو فى مغادرتها إلى دول أخرى، مؤثرة فى ذلك فى عديد من المجالات أهمها:

- مجالات الدخول والأجور وحركة المجتمع شراءًا وبيعًا وادخارًا.
- مجالات الإنتاج المرتبطة بها.
- مجالات الاستثمارات المتكاملة معها وجذب استثمارات جديدة، أو خروج استثمارات قائمة.

بل لقد أصبحت المشروعات بالغة الضخامة، أصبحت بالفعل مثلها مثل الديناصورات فائقة الضخامة، تهتز الأرض تحت أقدامها، حركتها

محسوبة بدقة، واتجاهاتها مرصودة، وقوة الدفع التى تعمل بها تحت المجهر، ليس فقط لتحديد الدوافع المحركة، ولكن أيضًا لمعرفة البواعث والأسباب التى تنهض وراء كل سلوك ومضمون وقرار... فضلا عما تستهدفه كل منها، وتتجه إليه... فأى تصرف تقوم به يكون له تأثير طاغ، سواء على أسواق المدخلات، أو أسواق المنتجات... بل أيضًا تتأثر نظم التشغيل بهذه السلوكيات، وهو ما يحتاج إلى وعى إدراكى شامل بحركتها ومعرفة وتحديد لنطاق الحرية لدى متخذى القرار فى المشروعات، خاصة وأن ضخامة التأثير الناجم عن ضخامة الأثر المتبادل للقرار، تدفع إلى وضع ضوابط منظومية لتضمين هذه الحرية، خاصة فى مجالات:

- الاستثمارات الجديدة الإضافية التى يتم إلحاقها بالوحدات الأساسية والفرعية للمشروعات من أجل إكسابها مزيد من اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق.

- القيام بعمليات التجديد والإحلال محل، وما قد تستغرقه من وقت يؤثر على مدى انتظام باقى وحدات المنظومة، وأهمية اختيار التوقيت المناسب للقيام بها .

- الدخول فى أى ارتباطات تعاقدية، أو الانتقال إلى صناعة سوق جديد، ودون إجراء أى تنسيق مع باقى أطراف المنظومة.

- عدم كسر أى حواجز إنسانية إيجابية، بل من الضرورى الإبقاء على هذه الحواجز إلى حين يمكن الارتقاء بها وتطويرها، وأن يكون هذا التطوير تفاعلا مع اعتبارات الداخل وضرورات التوافق مع الخارج .

- الإبداع الراقى الذى يتحدى، ويقف خارج الـزمن، محققًـا تفوقه ومحققا ذاته، سواء فاتحا لبوابة عـصر جديـد مـن الاختراعات، أو كان منطلقا إلى أوضاع أفضل من ما هـو متداول وقائم الآن، أو باعتباره عملاً تجديديًا منفردًا ومتخذًا شكلاً ومضمونًا متميزًا.

لقد ساهمت الواقعية Realism فى دفع فكر اقتصاد ما بعد الحداثـة، خاصة فى مجالات اقتصادية جديدة وعديدة، وتحسين سبل إدخال هذا الفكـر فى نظم الحياة والمشاركة فى تطوير هذه النظم، فضلا عن تحسين وتطـوير القدرة على البناء وإعادة البناء... لقد منح فكر ما بعد الحداثة النظم الجديـدة بمزيد من الانفتاح على الخارج، بمزيد من تلاشى الحواجز ما بين الـداخل والخارج، بمزيد من حرية الاستثمار وتوطنه، وبمزيد من خروج الاستثمار واتجاهه إلى الخارج، مزيد من الفاعلية والتفاعلية، انطلاقا من قناعته، بـأن العالم واحد، وكله يتجه إلى مصير واحد، وأن أى حركة فى أى اتجاه سوف تصب نتائجها فى المصير الواحد للعالم بأجمعه خاصة من خـلال الـداخل الوطنى للتعامل مع الخارج الدولى، وإيجاد الطرق والوسائل والأدوات التى من خلالها يتعاظم الناتج وتزداد الإنتاجية، ويتضاعف العائد والمردود.

ثانيًا - حتمية التحول إلى اقتصاد المنظومات التفاعلية الاستهدافية:

مع إدخال عنصر الزمن، فالزمن أصل من الأصول الغالية، التى اهـتم بها اقتصاد ما بعد الحداثة، خاصة مع استخدام المناهج التفاعليـة، ومنـاهج الإبداع غير المسبوق، ومناهج التواجد المؤثر فى الأسـواق ....ومـن ثـم تتطلب عمليات الإنتاج الفورى، والتسويق التلقـائى، والتمويـل الحركـى، والكوادر البشرية التفاعلية تتطلب جميعها أن يحكمها نظـام، وأن يـضمها

تنظيم، وأن يتفاعل معها وبها وفيها منظومة تفاعلية استهدافية، ومن ناحية أخرى يحتاج الاقتصاد فى عصرنا الحاضر إلى المنظومات التفاعلية الاستهدافية، تلك المنظومات التى تضم وتحتوى كل شئ، ولا تترك شيئا للعشوائية أو الصدفة بل هى فى حالة تفاعل دائم ومستمر، تفاعل حركى استهدافى، يعمل على تأمين المشروعات وحمايتها، وأن يتم التحول إلى اقتصاد المنظومات، وهو تحول حتمى فرضته أوضاع السوق، وحتميات نظم الإنتاج، وضروريات التواجد المؤثر فى عالمنا الحاضر، والإ شهدوا الجميع بالتأقزم والجمود والتلاشى خاصة أن التطور السريع فى حجم المعلومات والمعارف أصبح يستلزم قدر كبير من الإلمام بما يحدث ويتم ليس فقط فى الداخل، ولكن وهو الأهم فى الخارج، خاصة وأن المتغيرات والمستجدات المؤثرة أصبحت كثيرة....

وقد تحولت الشركات والمشروعات نتيجة عمليات التأثير المتبادل إلى منظومات تفاعلية استهدافية، منظومات لها ثلاث جوانب رئيسية هى : -

الجانب الأول – جانب المدخلات والتى يتعين أن يتم توفيرها بالكم المطلوب وفى الوقت المطلوب وبالنوعية المطلوبة، وبدون أى اختلاف أو تغيير .

الجانب الثانى – جانب نظام التشغيل الذى سيقوم بالتفاعل مع المدخلات بالشكل والمحتوى والمضمون الذى يجعلها تتحول إلى المخرجات المطلوبة .

الجانب الثالث – جانب المخرجات والذى يأخذ شكل منتجات عديدة ومتصاعدة، أو شكل المنتج الذى سيتم تقديمه إلى السوق.

ومن خلال هذه الجوانب يتم تدوير اقتصاد المنظومات التفاعلية الاستهدفية، ومن خلالها يتم التأكيد على قوة الاقتصاد، وعلى قدرته على تحقيق الإنجاز المستهدف والمطلوب الوصول إليه، وهو ما يتضمن ليس فقط القياس الكمى، بل أيضًا القياس النوعى.

ثالثًا - كيف تعمل المنظومات التفاعلية الاستهدافية في اقتصاد ما بعد الحداثة:

تعمل المنظومات التفاعلية الاستهدافية من خلال إحكام السيطرة على قوى الفعل الاقتصادى، وإدخالها بجميع فروعها وعناصرها داخل المنظومة، أى عدم ترك أى أمر من الأمور إلى العشوائية، بل وضع كل شيء فى إطار التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعة، ومن ثم السيطرة على كل شيء فى إطار المنظومة، وبما يحقق الأهداف الموضوعة والمحددة مقدما، ومن ثم فإن هناك عناصر أساسية حاكمة لعمل المنظومة هى:

العنصر الأول: القيود.

العنصر الثانى: الضوابط.

العنصر الثالث: الإشراف الفعال.

لقد جعل اقتصاد ما بعد الحداثة للمنظومات التفاعلية أهمية قصوى، سواء من أجل الهيمنة وإحكام السيطرة على الأنشطة، أو من أجل زيادة فاعلية النشاط وامتثاله بعدًا جديدًا وحيوية أفضل، أو من أجل التعامل مع متغيرات العصر ومستجداته بصورة أحسن... فاقتصاد ما بعد الحداثة لا يترك أمرًا لاعتبارات الصدفة أو للعشوائية .. بل كل شئ فيه يخضع للتخطيط... والتنظيم ...والتوجيه ...والتنسيق .....والتحفيز .... والمتابعة... وهى جميعها تضمها المنظومات التفاعلية الاتجاهية .

رابعًا - تحويل الاقتصاد إلى منظومة تفاعلية استهدافية لتحقيق التقدم: يحتاج الاقتصاد الحديث اكتساب قوة دفع غير محدودة، إلى أن ينخرط الجميع فى إطار منظومة تفاعلية استهدافية،

تعمل هذه المنظومة على معالجة كافة أشكال الفاقد والتالف والمعيب وغير المستغل، وعلى توظيف كافة عوامل الإنتاج، وعلى الارتقاء بإنتاجيتها وزيادة إنتاجها، وهو أمر يصعب تحققه دون تحول الاقتصاد إلى منظومة اتجاهية تفاعلية استهدافية، فالعشوائية العبثية لاتنتج تقدما، وبالتالى فإن فكر المنظومة عندما يحكم ويتحكم، وعندما يسيطر ويضبط تفاعل عناصر الإنتاج، فإنه يؤكد ويدعم من نجاح أداء الاقتصاد ويزيد من فرص تقدمه وارتقائه.

خامسًا - الارتقاء الإبداعى بأداء المنظومة التفاعلية الاستهدائية: عندما يتحول الاقتصاد إلى منظومة اتجاهية تفاعلية استهدائية، فإنه يحتاج أيضًا إلى الارتقاء بأداء هذه المنظومة، فالقطار يكتسب سرعة وقوة اندفاع عندما يكون الطريق الذى يسير فيه سليم ومستوى، وبالتالى فإن هذا الارتقاء يتطلب:

- وضوح الرؤية.
- امتلاك قوة الدفع المتزايدة.
- امتلاك عناصر الإنتاج المطلوبة.
- امتلاك الإدارة العاقلة الرشيدة الحكيمة.
- الانضباط والحوكمة الذاتية وثقافة الالتزام.

إن فكر المنظومات الاستهدافية انبثق عن فكر اقتصاد ما بعد الحداثة، وهو الفكر الذى صاغ وأنشأ واقعًا جديدًا، واقعا جانبه المادى ملموس ومحسوس، وهو مزيد من الدخل والعائد والمردود، وجانبه غير المادى محسوس أيضًا وملموس، وهو مزيد من جودة الحياة، ومزيد من الرفاهية، ومزيد من التقدم والارتقاء المتواصل.

الفصل السادس

اقتصاد صنع المزايا التنافسية

لا يستطيع أى اقتصاد أن يحقق تقدمًا بدون أن تكون له ميزة تنافسية، أو مزايا تنافسية على غيره من الاقتصاديات، سواء المنافسة، أو المماثلة، وقد مرت اقتصاديات العالم بثلاث مراحل أساسية فى تطورها نحو البحث عن مزايا تنافسية، فقد تطورت من التعامل بقاعدة المزايا المطلقة إلى التعامل بقاعدة المزايا النسبية، ثم انطلقت إلى المزايا التنافسية، وهو تطور بالغ الأهمية، سواء لتأثيره الشامل على المفاهيم، أو الأدوات، أو المناهج والطرق المستخدمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث كان الاقتصاد التقليدى أسير المزايا المطلقة، تلك المزايا التى تعتمد على هبة طبيعية وهبها الله سبحانه وتعالى إلى مكان معين، كمورد طبيعى كالبترول أو الثروة المعدنية، ثم تطور إلى الاقتصاد الحديث الذى يعتمد على المزايا النسبية التى هى مزاوجة ومشاركة ما بين الهبة الطبيعية، وبين جهد الإنسان فى الاستفادة من هذه المزايا، وتوظيفها وتشغيلها، والتى تظهر بصورة واضحة وبشكل أكبر فى اقتصاد الخدمات كالسياحة والنقل والاتصالات والمواصلات والبنوك... وكذلك فى اقتصاد الإنتاج السلعى، كالمنتجات الزراعية، وكذلك المنتجات الصناعية المتعددة، ثم تطور الفكر الاقتصادى إلى الاعتماد على المزايا التنافسية التى هى نتاج فكر الإنسان، وابتكاراته وإبداعاته، أى تم التحول إلى الاقتصاد الفكرى وصناعة البرمجيات، وإنتاج وصناعة المعرفة، ومن ثم فإن المزايا التنافسية هى ارتقاء بالفكر الإنسانى، فكر الابتكار والإبداع بدون حدود... من أجل صنع واقع أفضل ومستقبل أحسن، وهو ما يجعلنا نعرض له بإيجاز على النحو التالى:

أولاً – متى تصنع المزايا التنافسية:

عادة ما يتم صنع المزايا التنافسية عندما تملك المشروعات القدرة على الابتكار، وعلى إيجاد الجديد المستحدث الذى لم يصل إليه أى مشروع

آخر من قبل، وهو أمر يحتاج إلى اكتشاف مجموعة من أصحاب المواهب والعباقرة، ومجموعة من الباحثين القادرين على القيام بدراسات وبحوث التطوير، ومن خلال تحالف كل من العباقرة والباحثين، تصل المشروعات إلى الاختراعات والابتكارات التى تضيف إلى ما هو قائم ومعروف، تصنيف له الجديد كل من طاقات وقدرات العباقرة الذين أسسوا طاقات وقدرات تنافسية ظاهرة وملموسة.

وكثيرًا ما ترتبط المزايا التنافسية بالقدرة على الكشف وابتكار مكون فكرى جديد، ولا يعتمد ذلك فقط على المكون الفكرى الذى يستطيع أن يضيف إلى المكونات المادية المحسوسة الجديد، بل قد يستطيع أن يكون بذاته منتجًا فكريًا لا يحتاج إلى واقع مادى يدعمه أو يستند إليه (١)، وهو ما تنبهت إليه الاقتصاديات المتقدمة، حيث لاحظت أن التطور فى المنتجات الفكرية أسرع من التطور فى المنتجات الأخرى، وبالتالى فقد أسرعت إلى هذا النوع من المنتجات، وأعطت له الجانب الأكبر من استفساراتها، وشجعت عليه، وأعطت للمبدعين فيه كامل الدعم والمساندة للوصول إلى منتجات جديدة، منتجات تشبع أسواقًا تتسع وتتنوع وتمتد وبدون حدود... فالواقع الافتراضى Virtual Reality يضيف طاقات ويخلق ميدانًا ومجالاً واسعًا للإنتاج، ومن ثم فإن القدرة على الاختراع، وإضافة الجديد المبتكر هى التى تحدد القدرة على صنع المزايا التنافسية، وبمعنى آخر فإن القوة الذاتية على إضافة الجديد، والأفضل والأكثر إشباعًا عما هو متواجد ومتوافر من المنتجات السلعية أو الخدمية أو الفكرية هى التى تحدد قدرة المشروع على صنع المزايا

(١) أصبح عالم اليوم ملىء بالمنتجات الافتراضية التى تشكل فى حد ذاتها أحد الأفرع الرئيسية للمنتجات، بل إن أسواقها تمتد وتتنوع وتدعم خروجها يوما بعد يوم، ونقل سوق الواقع الافتراضى، والألعاب الإليكترونية خير معبر عن الأسواق.

التنافسية... بل قدرة الاقتصاد بكامله على صنع هذه المزايا، وبالتالى تحرص الاقتصاديات على :

١. اكتشاف العباقرة وأصحاب المواهب والملكات الإبداعية.

٢. رعاية المخترعين وتقديم المساندة والدعم إليهم.

٣. توفير الإمكانات والموارد اللازمة لتنفيذ مخترعاتهم.

٤. إحاطتهم بالمناخ الصحى السليم الذى يكفل لهم تنمية مهاراتهم.

٥. زيادة الدافع وتوليد الرغبة لديهم لإبداع واختراع المزيد.

وعادة ما يتم إخضاع هذه العناصر لمنظومة تفاعلية استهدافية، تعمل بشكل جيد من أجل تفعيل ما تم اكتشافه والوصول إليه، فاقتصاد ما بعد الحداثة يفتح الباب واسعا أمام إطلاق الاستفادة من ملكات ومواهب المبدعين والمبتكرين .

ثانيًا – ضرورة الاهتمام ورعاية تطوير المزايا التنافسية:

تحتاج المزايا التنافسية إلى تطوير دائم ومستمر، وهو تطوير لا يتوقف عن إجراء التحسينات الدائمة والمستمرة، فضلا عن اكتشاف المبتكر الذى لم يستخدم من قبل، فالعالم لا يتوقف عند حد، بل إنه كثيرًا ما تكون الحدود دافعا لاجتيازها وعبورها، سواء نتيجة الدافع الطبيعى لبحث الإنسان داخل المجهول، أو شغفه الدائم المستمر بالبحث عن الحقيقة، أو عن الأفضل والاستثمار للوصول إلى الأرقى، بل أيضًا لطبيعة تطور الاحتياجات والرغبات، حيث أن أى إشباع لها، يحتاج إلى زيادة وتطوير وارتقاء، ومن ثم تعمل الشركات والمشروعات على رعاية الموهوبين، وتقديم دعمها لهم وبشكل صريح مباشر، ليس فقط لتشجيعهم على مزيد من الاكتشافات والاختراعات، ولكن لضمان استمرار الاحتفاظ بهم لديها، وعدم تركهم لها،

وهجرتهم إلى الخارج، خاصة مع تزايد الإغراءات، وتزايد ضغوط العولمة نحو إلقاء فكرة المواطنة والانتماء لدولة بعينها، إلى الانتماء للعالم، ولتصبح الشركة هى الوطن المنتشر على مستوى الكون .

ثالثًا – ضرورة توظيف وتشغيل وتوسيع نطاق المزايا التنافسية المكتشفة:

حيث أن المزايا التنافسية تمثل أوضاع ظرفية، وهى أوضاع مؤقتة مرحلية، تتوقف على مدى قدرة الآخرين على اللحاق بنا، وعلى اكتشاف ما هو أفضل مما لدينا، خاصة أن مراكز البحوث والتطوير أصبحت منتشرة فى كل مكان فى العالم، وما تعتقد أنه لدينا سره الدفين، لن يظل سرا دفينا، بل قد يتواصل الآخرين إلى ما هو أفضل وأحسن منه... ومن ثم فإن ما لدينا من مزايا تنافسية دائما فى حاجة إلى استثمارها بسرعة، وبشكل كامل، فأى تأخير فى ممارسة هذا الاستثمار، سوف يقلل من إمكانيات تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المزايا التنافسية التى تم اكتشافها، وبصفة خاصة أن عوامل سرعة التقليد من جانب المنافسين، وبفعل عوامل سرعة الوصول إلى المعارف، وسرعة التوصل إلى أسرار صناعة المزايا التنافسية يزيد من صعوبة استمرار الاحتفاظ بمركز متقدم ومتفوق فى هذا المجال، وبالتالى يحتاج الأمر إلى تنمية مجالات استخدام المزايا التنافسية الحالية، مع تطوير هذه المزايا باستمرار .

رابعًا – ضرورة الاستفادة من المزايا التنافسية فى تحقيق التقدم:

حيث لا يوجد نص من اكتشاف مزايا تنافسية لا تساهم فى تحقيق التقدم، بل إنه كثيرًا ما يكون الفاصل ما بين التخلف والتقدم، هو امتلاك مزايا تنافسية يتم توظيفها من أجل التقدم ...

ومن ثم فإن اختيار نوع التوظيف والتشغيل والاستخدام يكاد يوقف على معيار مساهمته فى تحقيق التنمية الشاملة، فالتوظيف مرتبط بتحقيق الاستخدام الجيد لما هو متاح من عوامل إنتاج، وتحقيق قيمة مضافة تأخذ حقها من خلال إشباع طلب على منتج معين بذاته، وبالتالى فإنه من خلال هذا الإنتاج وتسويقه واستهلاكه متحقق ربحية المشروعات الناجمة عن القيمة المضافة، وتتمكن المشروعات من تحقيق التكوين الرأسمالى المتتالى فى شكل حيازة أصول إنتاجية متزايدة الاستخدام والتوظيف، وبما يمكن أيضًا من تنفيذ التراكم الرأسمالى المستثمر... وهو ما يطرح بشدة أن فكر ما بعد الحداثة، وإن كان مهتما بقوة بتتابع وتوالى مراحل المزايا التنافسية، إلا أن اهتماما أكبر ورعاية أشمل تتجه إلى مضمون ومحتوى تلك المزايا التنافسية.

خامسًا - الحرص على استمرار المزايا التنافسية والتمتع بقيمة وقمة التفوق:

لا يستطيع مشروع من المشروعات فى عصر العولمة الاجتياحية أن يتفوق دون أن تكون لديه الرغبة وإرادة الاستمرار فى التفوق، ومن ثم يكون على القائمين عليه أن يبذلوا كافة جهدهم وقدرتهم على الارتقاء بما لديهم من مزايا تنافسية... ومن ثم الحفاظ على مركزهم المتقدم، أو بمعنى صنع قمة أعلى واحتلال هذه القمة باستمرار.

الفصل السابع

اقتصاد العولمة الاجتياحية

أصبحت العولمة واقعًا تعيشه جميع الشركات والمشروعات، بل يعيشه الجميع، وأصبح تيار العولمة الاجتياحية قويًا ومؤثرًا، وفارضًا نفسه على الجميع طوعًا وقسرًا، فالحدود تزال، والحواجز تقتلع، والعالم بأسره واتساعه أصبح قرية واحدة، وأصبح الجميع مرتبطون ببعضهم البعض، متصلون بذاتهم وأنفسهم وبالآخرين On Line، فاقتصاد ما بعد الحداثة قد أضاف إلى عالم الشركات بعدًا متزايدًا ومتسعًا، بل فتح أمامهم الكون بأسره ...وأصبح عالم الشركات هو عالم العولمة، سواء بتأثيراته الكلية الشاملة على كافة الأسواق، أو بآثاره الجزئية المتعلقة بسوق معين منها، أو بأحد عناصر هذه السوق، وقد فرضت العولمة ذاتها، وأصبح من المحتم على كافة الشركات والمشروعات أن تستجيب لمتطلباتها طوعًا، حتى لا تصدم بحتمية الاستجابة لها كرها (١)... حيث لم يعد من المستطاع أن تعزل شركة من الشركات نفسها عن التأثيرات الخارجية أو الداخلية التى تتم فى أسواقها، سواء أسواقها الدولية، أو أسواقها المحلية .... فهى تحصل على مدخلاتها ومستلزمات إنتاجها من عديد من دول العالم، كما أنها تصدر منتجاتها إلى العديد من دول العالم، تؤثر فى أسواقه، وتتأثر بما يحدث فى هذه الأسواق، سواء بحكم اعتبارات المنافسة، أو بحكم متغيرات ومستجدات هذه الأسواق، أو لاعتبارات التواجد والاستمرار فى أى منها .... وبالتالى فإنها تدخل اقتصاد

---

(١) لعل ذلك ما دعا كافة التكتلات الاقتصادية المتقدمة إلى سن قوانين وتشريعات لحماية المنافسة ومنع الاحتكار، ومحاربة الممارسات الاحتكارية، حتى لا يأتى الوقت الذى لا يملك فيه المستهلك إرادته الحرة فى الاختيار، ويتحول إلى مجرد مقبل ومستوعب وصاغر لما تقدمه شركة احتكارية، لا يملك أيام منتجاتها إلا الاستجابة لها .

العولمة، وتتفاعل مع تياره الاجتياحى ليس اتباعًا لتقليد شـائع، وإنمـا هـو إدراك لحقيقية هذا الاتجاه، ومعرفة بقيمته، وسعى لضرورة أن تكون فاعلية فيه، ومتفاعلين معه، كطاقة إبداعية متجددة، وحركة تفاعل مع واقع يمـوج بمتغيرات العولمة ومستجداتها.

أولاً – عولمة اقتصاد ما بعد الحداثة:

مع تيار العولمة الاجتياحية تصاعدت الـضغوط لـدمج الاقتـصاد المحلى فى الاقتصاد العالمى، ليصبح كلاهما اقتصاد واحد، وأصبحت الحدود مفتوحة، بل أزيلت كافة الحدود، وأصبحت الاقتـصاديات موظفـة داخـل منظومة عالمية، وأصبحت المشروعات والـشركات مترابطـة، أجزائهـا متداخلة، تعتمد كل منها على الأخرى، وأصبحت مكونات منتجاتها تنتج لدى كل منها الأخرى، ليس لإشباع حاجة سوق محلى بذاته مهما كان فإن حجمه واتساعه، بل لإشباع حاجة كافة أسواق العالم، ومـن ثـم ارتـبط الجميـع بالعولمة، وبتيار العولمة، استفادة، ومكسب، ومصلحة، فالعولمة تمثل مجالاً رحبًا لتوليد الفرص الاستثمارية الجيدة، وكذلك الفرص التجارية المربحـة، وهو ما يجب الالتفات إليه، والعمل على الاستفادة القصوى منه، وهى عملية تتعدى الضرورة، وتتعدى الواجب، وتصل إلى الحتمية، ومن ثـم اكتـسب اقتصاد ما بعد الحداثة قوة إضافية بانخراطه فى تيار العولمـة... فالعولمـة اجتياح لكافة أسوار العزلة... واقتصاد ما بعد الحداثة قطار مندفع إلى مزيد من الأسواق التى تفتح أبوابها أمامه على أقصى اتساع .

ثانيًا – اقتصاد الشركات كونية النشاط: فى عصر العولمة بدأ بذوغ فجر جديد، فجر الشركات التى تعمل على مستوى الكون، مستوى يتعدى حدود الكرة الأرضية، إلى اقتصاد جديد تمامـا، أوضـاعه مختلفـة، وظروفه بالغة التعقيد، وهو شديد الاتساع والتنوع إلى الدرجة التـى معهـا

يصعب الإحاطة به، ويصعب أيضًا الإلمام بكل دقائقه وأسراره، وهو اقتصاد قوته تتزايد أسرع من تزايد قوة الدول، وقوتـــه ترتفـــع باتـــساع المـــصالح والمناطق التى تسيطر عليها كل شركة... من هذه الشركات التى تعمل على هذا المستوى، أو تسعى إلى العمل فيه، فالمـــستهلك لـــيس هنـــاك، بـــل إن المستهلك يتطلع أن يكون هناك... أنها تشكل عالم جديد [1] تماما، جديد فـــى قوانينه، وآلياته، واقتصادياته جد مختلفة .

فالشركات العملاقة تتحول إلى كيانات أكبر وأقوى وأشـــد تـــأثيرًا، تمتلك مساحات ضخمة من المصالح ومن مناطق النفـــوذ، تملـــى إرادتهـــا وسطوتها، تخترق كل الحدود، وتزيـــل كافـــة الحـــواجز، وتجتـــاح كافـــة الأسوار... شركات ديناصورية عملاقة تزداد ضخامة وتشكل فـــى داخلهـــا ولاءًا، وانتماءًا، ووطنًا، وملاذًا... تحتوى مختلف الثقافات وتنـــشئ ثقافـــة خاصة بها... تحتوى كافة الأجناس وتنشئ جنسا خاصا بها... [2]، ومن ثـــم

---

(١) ما أشبه الأمس بالبارحة، وما أشبه اليوم بالأمس، عندما تم اكتشاف العالم الجديد، وفى القرن السابع عشر، واكتشف مع العالم الجديد "اقتصاديات الوفرة"، واقتصاديات جديدة ذات طابع تفاعلى استهدافى... ليس لاستنزاف الثروة وجلبها إلى أوروبا... ولكن لاستخراج الثروة وإبقائهـــا فـــى أمريكا ، وهى اقتصاديات أدت إلى نشوء فكر اقتصادى جديد، عن كل ما هو متوارث ومتعارف عليه آنذاك... اقتصاديات تراكم الثروة، واقتـــصاديات الحجـــم الكبيـــر، واقتـــصاديات "الحلـــم الأمريكى"... اقتصاديات وضعت الاقتصاد التقليدى الذى كان سائدا آنذاك إما اختبـــار قـــوى... وكان عليه أن يتطور وكان على الاقتصاديين أن يعيدوا صياغة كثير من النظريات للتوافق مـــع واقع جديد، أو جد ذاته... وفرض نفسه على الجميع .

(٢) لعل الصورة أكثر وضوحا فى شركات التكنولوجيا المتقدمـــة بـــصفة عامـــة، وتكنولوجيـــا الحاسبات وبرامج الحاسبات بصفة خاصة... فـــشركات مثـــل ميكروســـوفت، وإنتـــل، I.B.M، وأوراكل، وسيمنز، وسيسكو، وصن... وغيرها، تعد مثالا ونموذجا على ذلك، حيث يعمل فيهـــا العديد من الأفراد، من جنسيات مختلفة، ومن ثقافات مختلفة، ومن سلوكيات، وعـــادات، وتقاليـــد

ذابت الجنسيات، وذابت القوميات وجاءت جنسية جديدة، وجاءت قومية جديدة... وأصبح الانتساب يتم فقط إلى الشركة الكونية العملاقة... فهي الوطن الجديد... وهي الجنسية الجديدة، وهي القومية الجديدة ...

ثالثًا - التحول إلى صناعة الأسواق:

لا تعترف العولمة بالأسواق القائمة إلا بقدر أنها مجرد أسواق ابتدائية أولية، أي أنها مجرد بداية مرحلة يتم بعدها صناعة أسواق أكبر، وأكثر قدرة على استيعاب المنتجات، وبأشكالها المختلفة، فالسوق هو بداية العولمة، ومن ثم يتم صناعة وإيجاد السوق الذي يعمل وفقًا لاحتياجات العولمة، أي خلق الرغبات والاحتياجات وإيجاد القدرات لدى المستهلكين في هذه السوق، والتي تعد الأكثر انفتاحًا واستهلاكًا، والتي من خلالها يعاد من جديد ضخ وتدوير النقود مرة أخرى في شريان جسد المعاملات، سواء على المستوى الكلي الشامل العام، أو على مستوى الوحدات الجزئية الخاصة المتكاملة مع بعضها البعض، فالتدفق المتجدد للنقود بأنواعها وأشكالها هو الذي يعطي حيوية للاقتصاد، ويجعله يعمل، ويستكمل دورانه، ويجدد خلاياه وقواه مرات أخرى ....

ويتم بذلك استخدام مناهج عديدة من أهمها المناهج الآتية:

١. إيجاد الحاجة لدى المستهلكين المخطط جذبهم إلى التعامل.

٢. إيجاد الرغبة لدى شبكات التوزيع التي تعمل خارج السيطرة للتعامل على هذه المنتجات.

مختلفة، لكنهم في النهاية تحولوا إلى نمط جديد خاص بكل شركة من هذه الشركات التي يعملون بها، وأصبحت لديهم ثقافة واحدة هي ثقافة الشركة، وعادات وتقاليد واحدة هي عادات وتقاليد ومبادئ الشركة، وأصبح لديهم انتماء وولاء واحد هو الانتماء والولاء للشركة .

٣. صنع مجموعة من الدوافع للقوى والجماهيرية لتوليد ضغط قوى وحافز على الحض والتحريض على الاستهلاك، خاصة تجربة المنتجات للمرة الأولى وإقناعهم بالاستمرار على استهلاك واستخدام هذا المنتج، وتجديد استهلاكهم سواء من خلال : -

- ضغوط الصفوة.
- ضغوط حب المحاكاة والتقليد.
- ضغوط متطلبات الحياة العصرية.
- ضغوط خفض الوقت والجهد وحوافز السرعة والراحة.
- ضغوط العادة وتقاليد الاعتياد التى يتم ترسيخها بشكل تراكمى.

٤. صنع مجموعة من المحفزات، خاصة ما يتصل بعناصر الجذب والإبهار والدعاية الإيحائية التى تركز على مخاطبة كل من:

- العواطف الكامنة داخل الذات البشرية.
- العناصر المادية العقلية التى يتم حسابها من خلال العقل.
- حب الحياة والخير والجمال والحق.

٥. صنع مجموعة من المحرضات، التى تدعم الجهود الإعلامية المختلفة، خاصة ما يتصل بتأثير عناصر:

- الخوف / الأمن.
- التهديد / الحصانة.
- العذاب / المتعة.

وهناك مناهج أخرى كثيرة تستخدم فى صنع وإيجاد العادة الاستهلاكية لمنتجات تطرح فى الأسواق لأول مرة، بل إن بعض الشركات قد تستخدم أكثر من منهج فى سبيل ذلك، بل إنها قد توجد "توليفة" من مزيج من هذه المناهج جميعها .

ومن خلالها يتم صنع وإيجاد وخلق مستهلك راغب فى امتلاك، واستئجار، وحيازة، والانتفاع بمنتجات معينة، ويتم من خلال هذا كله تغيير وتطوير سلوك هذا المستهلك، ودفعه دفعا إلى العمل على استهلاك هذه المنتجات، سواء بزيادة عناصر القدرة والدخل، أو زيادة عناصر الرغبة والحاجة، واستخدام الوسائل الإعلامية الجماهيرية المتعددة لتحقيق ذلك .

وعلى هذا فإن صناعة الأسواق، هى صناعة لكل من قوى العرض والطلب، كما أنها أيضًا صناعة للأدوات والطرق التى تعمل على تنمية هذه القوى، وإزالة العقبات والحدود التى تحول دون ذلك .... وهى عملية قائمة على بناء سلسلة توازنات سوقية اتجاهية عامة، وهى توازنات حركية، متنوعة تستخدم كل منها على فترات متقاربة أو متباعدة وفقا وظروف وأحوال السوق المرغوب فى صنعة، ومدى تقبل واستجابة واستيعاب المستهلكين القائمين فيها .

وعندما يتم صناعة سوق ما، فإن هذه السوق تتطور بفعل آليات دافعه لذلك، ووفق ترتيبات منتظمة، لصنع هياكل وبنيان السوق وإضافة صروح، ومؤسسات، ومنظمات، ومشروعات، وإضافة قوى جديدة، سواء للإنتاج، أو للتسويق، أو للتمويل، أو للكوادر البشرية ...وهى قوى متكاملة، ومتداخلة، ومتشابكة، ومتفاعلة... قوى يؤثر بعضها فى بعض، ويتأثر بعضها من البعض... وتتبادل الأدوار، وبالتالى فإن الترتيبات المتصاعدة تتوالى مراحلها، ومع كل مرحلة تأخذ السوق المصنوعة أوضاعًا جديدة، وأشكال جديدة، وتأخذ أيضًا قوة دفع جديدة، سواء من خلال:

- إيجاد مجموعة المنافع الجديدة للاستفادة منها.
- إيجاد مجموعة المصالح الجديدة لتنميتها.
- إيجاد مجموعة العوائد والمردودات والدخل المتولد عنها لزيادتها.

وهو ما أوجد نوعا جديدا من الأسواق، أسواق ضخمة، نهمة إلى استيعاب واستهلاك كل ما يصل إليها [1]، وبالتالى تصبح هذه الأسواق أكثر تجاوبا، وأعلى مرونة، وأفضل توافقا وتطويعا، وأكثر قدرة على استيعاب المنتجات، سواء كانت منتجات سلعية أو خدمية، أو فكرية، وهذه الأسواق بذلك تمتلك طاقات وقدرات عالية ومرونة كاملة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات التى تطرأ من وقت إلى آخر، خاصة وأن صناعة الأسواق أصبحت من بين هذه المستجدات والمتغيرات بالغة الأهمية .

رابعًا - الارتباط بجني المكاسب وتوسيع نطاق المصالح:

تحتاج كافة الشركات فى عالم العولمة إلى جنى مكاسب مؤكدة، وبصفة خاصة أن قدرتها على الاستمرار يرتبط بسرعة جنى هذه المكاسب، ومن ثم ازدياد قدرتها على تمويل عمليات الدراسات والبحوث، وعلى استكمال خطوطها الإنتاجية، وعلى تقديم الجديد المبتكر والمستحدث سنويا،

---

(١) اعتمدت هذه الأسوق على فكرة "الصناعات المغنية"، وعلى نظريات التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولى، والتبادل الكثيف للمكونات والأجزاء، والمشاركة بالعناصر والعوامل من أجل ضمان استمرار الإنتاج والتسويق والتمويل وتشغيل الكوادر البشرية، وبدون توقف، أو حدود، وهو ما يضمنه اقتصاد الشبكات ومناهج التشبيك التى تعمل على إدخال كافة المشروعات فى شبكة متداخلة من المعاملات، تتولد عبر خيوطها وخطوطها القيمة المضافة، مع تدفق الأجزاء والمكونات بين وحداتها القائمة فى إطراق الشبكة، وعبر خيوطها وخطوطها يتكون التكوين الرأسمالى ويزداد التراكم الرأسمالى ..

بل وتقديم الإنتاج ذو المواصفات الخاصة وفقا والطلب المتزايد والمنفرد، وسواء كان ذلك فى شكل جماعى يزداد عددا وكما وقيمة، أو كان طلبا فرديا قادر على تحمل تكاليف التميز والانفراد .. ومن هنا تعمل الشركات فى عصر العولمة على توسيع وامتداد نطاق مصالحها، وزيادة مكاسبها، ولا يتم ذلك عبر سياسات احتكارية مدمرة، كما كان يتبع سابقا، بل على العكس تماما من خلال مزايا تنافسية جيدة يتم صناعتها لتحقق: -

١. مزيد من تخفيض التكلفة، وبالتالى مزيد من تخفيض أسعار البيع، وبما يمكن من زيادة قدرة الراغبين فى الاستهلاك، وتوسيع قاعدة المستهلكين بإضافة عدد جديد إليهم، كانت لديه الرغبة وأصبح يحكم انخفاض الأسعار لديه القدرة على دفع ثمن المنتجات التى يرغب فيها (١).

٢. مزيد من تخفيض الجهد والوقت الذى يبذله المستهلك للحصول على المنتج الذى يرغب فى استهلاكه إلى الدرجة التى معها أصبح المستهلك يقوم الآن بإشباع احتياجاته ورغباته من المنزل At Home، حيث أصبح:

- يعمل فى البيت.
- يشترى من البيت.
- يتسلى فى البيت.

---

(١) قد يؤدى انخفاض ثمن سلعة من سلع التميز الطبقى للصفوة الأرستقراطية إلى زيادة جماهيرية السلعة، وبالتالى قد تنسحب شريحة من شرائح الطبقة الأرستقراطية وتنصرف عن استهلاك هذه السلعة، وتقوم الشركات الذكية لتجنب وتلافى هذا الأمر، وتقوم بإنتاج نوعا من ذات المنتجات بجودة أعلى وشكل أكثر جذبا مع رفع سعره بشكل مغالى فيه إرضاءًا لهذه الشريحة من المستهلكين، وهو ما تقدم عليه شركات إنتاج السيارات العالمية.

- يتعلم فى البيت.
- يدخر ويفترض ويستمر من البيت.

٣. مزيد من الإشباع والإمتاع وبدون حدود قصوى، بل فى تزايد دائم ومستمر وارتقاء تفاعلى، تنمية وتغذية نظم الإشباع الحديثة المتطورة، والتى تجعل من ممارسة الإشباع مزيد من المتعة، وأحد جوانب الحيوية الحياتية المعاشة، خاصة أن عادة الشراء يتم ترسيخها إلى الدرجة التى معها يتم إنشاء مراكز متخصصة لمتعة الشراء، وجعل الشراء سياحة تنميها ودوافع التملك والحيازة والانتفاع والرغبة فى خلق القيمة .

ومن ثم فإن إتاحة مزيد من فرص الاستثمار، وزيادة عدد المستثمرين، ونمو كل منهم حجما واتساعا، يصب فى صالح المستهلك، وليس فى صالح القوى الاحتكارية، خاصة مع تزايد معدلات النمو الرأسمالى، عبر آليات التكوين الرأسمالى من جانب، وآليات التراكم الرأسمالى من جانب آخر، خاصة وأن الاستثمار لم يعد يخضع للأفراد المستثمرين، بل تم تكوين شركات ومشروعات وصناديق وكيانات إدارية تقوم بعمليات الاستثمار، وهى كيانات تمارس أعمالها لصالح الدول والمشروعات والمؤسسات... كما أيضًا تمارس الاستثمار لصالحها ولذاتها...

خامسًا - اتخاذ التغيير والتحديث نهجا دائما ومستمرا للارتقاء الذاتى:

فنجاح شركات عصر العولمة يتوقف على قدرتها على التكيف السريع مع متغيرات ومستجدات الأسواق التى تعمل فيها، وفى الوقت ذاته امتلاك خاصية التجدد الذاتى، وتجديد أدواتها ووسائلها ومناهجها وطرقها فى

امتلاك ميزة التفوق... وهو إطار عام لفلسفة العولمة القائمة على التفوق القائم، وهو تفوق لا يكتفي صاحبه بالوصول إليه، حيث ما أن يبلغ قمة التفوق، حتى يرى نفسه فى حاجة إلى قمة أعلى وأرقى، وبالتالى فالتفوق سعى دائم ومتصل، لا يتوقف ولا تهدأ وتيرة مسيرته... بل إن الملاحظ أنها تتسارع فى خطواتها، حتى تكاد تهرول أو تقفز إلى الأمام فى مسيرتها، وثبات وثغرات متتالية ومتباعدة ومتصارعة وذلك للوصول إلى قمة تفوق جديدة [1]... ومن ثم تصبح الشركات أداه ووكيله للتغيير Change Agent من أجل صنع واقع أفضل، يأخذ شكل سوق، أى سوقا أفضل:

- سواء من حيث الطاقة الاستيعابية.
- أو من حيث تحقيق الربحية والعائد والمردود.
- أو من حيث التطويع ومرونة تقبل الجديد المبتكر والحديث الأفضل والأرقى.

إن صناعة الأسواق الواعدة، هى عملية ضرورية أساسية للشركات فى عصر العولمة، فلم يعد مقبولا فى هذا العصر الاعتماد على المناهج التقليدية، القائمة على انتظار عميل قادر وراغب يأتى لاستهلاك المنتجات، أو عميل تذهب الشركة إليه لجذب معاملاته... لم يعد هذا أو ذاك يكفى لضمان استمرارية هذا النوع من الأشكال فائقة الضخامة... أصبح لزامًا على هذه

---

(1) يعد النمو بالقفزات السريعة الواسعة المتتالية أحد المناهج الرئيسية التى تتبعها الشركات العالمية العملاقة، والتى تعتمد على الطفرة الابتكارية أسلوبًا للحياة، ولذلك فإنها تبحث عن العباقرة المخترعين، وأصحاب الأفكار الإبداعية، وتقوم باعتماد ميزانيات ضخمة للبحوث والدراسات من أجل الوصول إلى الجديد المبتكر.

الشركات صناعه أسواق جديدة... أسواق تم التخطيط لها، وتنفيذها بعقلية علمية رشيدة.

لقد استفادت الشركات الدولية من صناعة الحضارة، ومن حوار الحضارات، ومن تبادلية الثقافة، ومن سعى الإنسان الدائم نحو حياة أفضل، وحياة أرقى، وحياة أحسن... وجعلت من:

١. الحراك الاجتماعى وسيلتها لخلق الراغبات.

٢. التنقلية الاجتماعية أو أنها لتفعيل الاحتياجات.

٣. الطاقة الإبداعية منهجها للوصول إلى الجديد.

٤. الآمال الطموحة والتطلع إلى تحقيقها طريقا إلى النمو وتوسيع نطاق الأسواق وإضافة عملاء جدد.

٥. تغيير الواقع وصياغة وتصميم واقع جديد متحرك مرن قادر على التكيف والتوافق والانسجام مع متطلباتها.

لقد نجح تيار العولمة فى إحداث ضغوط هائلة تقود الآن الحراك الاقتصادى، نحو مزيد من الفاعلية / وبشكل متعاظم يزداد نموا باضطراد، وبدون توقف، على النحو الذى يدفعنا إلى القول أن ما نشاهده الآن من تغيرات طالت الأحجام والأشكال الاقتصادية، ما هى إلا مقدمات لتغييرات أوسع وأكبر، وأكثر مدى واتساعًا، سوف تظهرها الأيام القادمة، وأن ما نراه ماثلاً حقيقة أمام أعيننا فى الحاضر، على أنه الأفضل والأكبر والأكثر... لابد أن يتغير فى المستقبل... وأن هذا المستقبل يحتوى على الكثير الذى لا نعرفه، وإن كان هذا المستقبل يتم صنعة الآن فى الحاضر، وأنه من السابق لأوانه الحكم على شكل هذا المستقبل .

إن صناعة المستقبل قائمة على علوم المستقبليات التى أسست لهـا: نظريات ومناهج، وطرق، وأدوات، وأساليب، كما أصبح لها بحوث ودراسات عميقة، وأصبحت لها مراكز تخطيط ووضع سيناريوهات وبدائل من أجل ضمان تحقيق وصناعة مستقبل أفضل... إن قوى العولمة الاجتياحية متعددة، ومتنوعة المصادر، ومتزايدة القوة.

الفصل الثامن

اقتصاد الحوكمة

دفع اقتصاد ما بعد الحداثة العالم كله إلى التشابك، إلى الترابط، إلى أن يصبح السوق العالمي باتساعه، يصبح الحد الأدنى للسوق أمام أى مشروع من المشروعات، -خاصة تلك المشروعات التى ترغب أن تكون عالمية النشاط، وتحلم بأن تكونْ لها مكانة وتأثير فى السوق العالمى، فأى مشروع منها يكون لدية إرادة الإصرار على الوصول إلى ذلك، والذى يرغب أن يستمر فى النمو والتوسع، وبالتالى فقد اتجهت معظم المشروعات إلى البحث عن وكلاء لهم في كل مكان، أو الحصول على شركاء للاعتماد عليهم، سواء للحصول على المواد الخام والمستلزمات، أو تصنيع بعض المكونات والأجزاء، أو إجراء عمليات التجميع، أو عمليات التوزيع والعرض... وهى عمليات لازمة لنمو وتقدم واستمرار أى شركة، فلم يعد نشاط أى شركة مهما كان حجمها، قادر على النمو والتوسع دون شركاء، ودون وكلاء، ودون وجود أطراف أخرى للمعاملات والعمليات... سواء كانت العمليات : إنتاجية، أو تسويقية، أو تمويلية، أو متعلقة بالكوادر البشرية ....، وطالما أصبح من اللازم أن يكون هناك آخرين... لهم دور... ولهم عمل... ولهم مهام ارتباطية: سواء موردين، أو موزعين، أو مقدمى خدمات واستشارات، ومراقبين العمل للعمل، أو مهتمين بالنشاط... حيث حدث تداخل، تطلب مزيد من الاعتماد... وتشابك فرض مزيد من التفاعل... وارتباط يتطلب مزيد من الثقة:

- حيث لا يوجد مجالا للتراجع عن أى تعهد.
- حيث لا يوجد وقت للنكوص عن أى التزام.
- حيث لا يوجد ثغرة للتنصل من أى ارتباط.

١. ومن يفعل ذلك... ولو لمرة واحدة فقط... يخرج إلى الأبد من السوق... فالعمل الجاد... والعمل الملتزم هو الذى يصنع السوق ...، والذى يضع السوق ثقافة الالتزام... والذى يضمن استمراره هو الحوكمة الذاتية، حوكمة الشركات corporate governance. لقد دفع تيار العولمة الاجتياحية الشركات والمشروعات إلى عالم جديد، حيث أزال جميع الحواجز، وأزال معه كل القيود، وأطلق كافة الحريات... وبما أدى إلى توسيع نطاق الأسواق، وانفتاحها أمام الجميع، وأصبح معها العالم كله باتساعه سوقا واحدة يعمل فيها الجميع، ويتواجد فيها الجميع، وهو ما دعا إلى استخدام سياسات العولمة، والعولمة البديلة من أجل ضمان الاستمرار والتواجد الفعال... ومن خلال نظم الاعتمادية المتبادلة للجميع... والتى معها أصبحت عناصر "الثقة "سواء فى تنفيذ التعاقدات، أو فى تحقيق الارتباطات عنصر حاكم وفعال، بل أن "جدارة "أطراف التعاقد، أصبحت هى الأساس الأول الذى يؤخذ فى الاعتبار عند التعامل بين الأطراف[١]، والشركات، والمنظمات، والدول، ومن ثم فإن سمعة "الفرد"، و" سمعة "المشروعات، "وسمعة" الدولة تأتى فى المقام الأول، يليها فى ذلك أى اعتبار آخر، ولما كانت "السمعة" تراكمية، فهى تنشأ وتتولد عبر المعاملات، وتنمو وتزداد وتترسخ من خلال الممارسات التى يقوم بها

---

(١) يعد انضباط الأطراف ووفائهم بتعهداتهم، وتنفيذهم لالتزاماتهم هو العامل الرئيسى فى نمو الثقة فيهم، وأساس التعامل المحلى والدولى على حد سواء، وليس القوانين وليس العقود، وليس أساليب فض المنازعات... فالانضباط هو القاعدة الأولى لبناء أى معاملات... وأن ثقافة الالتزام، والامتثال للقيم، هو الذى يزيد هذه المعاملات، وأن اللجوء إلى الخداع والزيف والبهتان، والتنصل من الالتزام والإخلال بأى التزام، فإنه يضع نهاية مؤلمة بشعة، بل يحول من يفعل ذلك إلى مجرم طريد بالعار، مهما كان نفوذه وقوته، ومهما كان لديه من أساليب احتيالية شيطانية، يتبعها أو يلجأ إليها لتبرئة ذمته أو لتبرير فعلته الشنعاء.

الأفراد ...ومدى التزامهم بالسلوك القويم، ومن خلال التزامهم بـــالقيم والمبادئ التى يتصف بها رجال الأعمال، ورجال الدولـــة، ورجـــال المعاملات... فالفرد هو عنصر فى إطار مجموعة... ومن ثم أصبحت الحوكمة لازمة من أجل الجميع... فلا مجال لأى تلاعب يحدث فـــى أى شركة من الشركات، حيث سيتأثر به الآخرين... وبالتالى فإن ثقافة الالتزام والحوكمة الذاتية أصبحت أحد متطلبـــات عـــصر العولمـــة، ومتطلبات اقتصاد ما بعد الحداثة .... يدفع إلى ذلك طبيعة العصر... ويدفع إلى ذلك عناصر (الثقة) المتعـــين توافرهـــا، فـــلا مجـــال لأى تلاعب، أو غش، أو خداع... ولا مجال للتستر على أى انحـــراف، أو فساد، أو أى عمليات زيف، أو نصب، أو ادعاء بغير الحقيقة، ســـواء كان ذلك متصلا بالآتى:

- مجالس إدارة الشركات والمديرين التنفيذيين المـــسئولين عـــن إدارة المشروعات.
- الجمعيات العمومية وحقوق المساهمين، والحق فى المعرفة.
- المراقبين الخارجيين وزحفهم فى الحصول على كافة المعلومات.
- العاملين فى المشروع وحقهم فى معرفة إلـــى أيـــن يـــسير ويتجـــه المشروع وتأثير ذلك على مستقبلهم الوظيفى.
- المتعاملين مع المشروع من موردين وموزعين ووســـطاء وجهـــات حكومية مستفيدة.

لقد ارتبطت الحوكمة الذاتية بقيم الإفصاح والشفافية، وبعمليات إتاحة البيانات والمعلومات.

لقد ارتبطت المعاملات التجارية والاقتصادية بعناصر:

- الأخلاق الحميدة.
- القيم العليا الرفيعة.
- المبادئ السليمة السامية.

ومن ثم لم تعد العقود التجارية تحكمها اعتبارات التكلفة والعائد فقط، بل أصبحت تحكمها أيضًا المبادئ والقيم والأخلاق التى تضمن الوفاء بالالتزامات التى تتضمنها هذه العقود .

٢. لقد أفلست شركات عالمية كبرى نتيجة تخلى أحد مديريها عن الأخلاق، أو خروجه عن قواعد القيم والمبادئ، وتراجعت أوضاع شركات أخرى اهتزت صورتها نتيجة اكتشاف فضائح فساد وجرائم أخلاقية قام بها بعض مديريها أو العاملين فيها، مما استلزم التأكيد على الحوكمة الذاتية ونشر ثقافة الالتزام، والتأكيد على هيكل القيم وبنيان المبادئ العليا الحميدة، والمحافظة على نسيج التقاليد الراسخة، وأهمية إظهار ذلك، والتأكيد عليه، خاصة من خلال المعاملات والارتباطات والتعاقدات، وبالشكل والأساس الذى من خلاله يتم تنفيذ وأداء الحقوق واستيفاء الالتزامات، وما يحققه ذلك من:

- ثقة بدون حدود فى الذات حاضرًا ومستقبلاً.
- أمان واطمئنان وبدون حدود فى الطريق الآخر حاضرًا ومستقبلاً.
- راحة ورضاء متزايد وبدون حدود، وبشكل متناغم بين أطراف المعاملات والمبادلات والارتباطات، وبدون أى قلق أو توتر أو خوف.

وقد أصبحت حوكمة الشركات Corporate Governence هى العنصر الرئيسى فى اقتصاد ما بعد الحداثة، نظرا لأن هذا الاقتصاد قائم

على الشركات الديناصورية العملاقة التى تعمل على مستوى العالم، بل إنها تطمح وتصبوا أن تعمل على مستوى الكون، وهى شركات متعدية الجنسيات، عابرة للقوميات، لا تقف أمامها حدود سياسية أو قيود إدارية... سواء بفعل تيار العولمة الاجتياحية، أو بفعل ما تملكه من قوة وسيطرة ونفوذ... وما تستطيع أن تفرضه على العالم من ضغوط تجبر الدول على الاستجابة، خاصة فيما يتصل بالآتى:

١. الاستثمارات الجديدة واختيار مواقعها.

٢. التوسعات فى الاستثمارات القائمة.

٣. العلاقات التجارية والتبادلية التأثيرية فى الداخل والخارج.

٤. حجم الدخل الذى تحققه للدولة من الضرائب، وكذلك الدخل الذى يحصل عليه العاملون فى المشروع .

٥. حجم ما يسهم به المشروع فى تطوير المشروعات الأخرى، خاصة فى مجال إدخال النظم التكنولوجية المتقدمة .

وفى هذا النطاق أصبحت الشركات تتعامل مع الآف الموردين الدائمين، وفى إطار خطط توريد لمنتجات (سلع / خدمات / أفكار)، تحتاج إليها هذه الشركات كمدخلات ومستلزمات إنتاج، وتدخل فى إطار المنظومة الإنتاجية الخاصة بها، وبالتالى فلا مجال لحدوث أى قصور فى التوريد، أو حدوث أى خطأ أو تأخير فى تنفيذ التعاقدات... ومن ثم تأتى أهمية الانضباط التى تحققه الحوكمة وثقافة الالتزام، والحرص على النزاهة وقيم العمل وقيمته ...

وإذا كانت الحوكمة هى ثقافة الانضباط، فإنها أيضًا ذات تأثير شامل على كافة المشروعات، خاصة وأن التعاقدات الارتباطية أصبحت هى الحاكمة والمتحكمة فى المعاملات، سواء الإليكترونية أو غير الإليكترونية، وبالتالى

لم يعد هناك مجال لأى عدم انضباط... سواء فى المعاملات الفورية الحاضرة، أو فى المعاملات الآجلة المستقبلية .. فكل شىء يخضع للانضباط...وهو ما نعرض له بإيجاز على النحو التالى:

أولاً – فكر الحوكمة فى اقتصاد ما بعد الحداثة:

١. يعبر فكر الحوكمة عن ثقافة الانضباط والالتزام، ثقافة الأمانة والصدق والطهارة، ثقافة الأخلاق والقيم والمبادئ... وما يقتضيه ذلك من نظم للشفافية والعلانية والإفصاح، وإتاحة مزيد من البيانات والمعلومات التى تتيح لذوى الشأن والعلاقة، معرفة ما يتم ويحدث فى المشروعات، وتقييم موقف كل منها، واتخاذ قراراتهم بناء على هذه البيانات والمعلومات ...ومن ثم "توفير "قدر كبير من الثقة المتبادلة بين أطراف المعاملات التى تتم، وسواء كانت معاملات فورية حاضرة أو معاملات مستقبلية آجلة. إن فكر الحوكمة هو فكر ارتباطى، فكر يتصف بكونه:

- تابع من الذات، ينبثق من الداخل، ويتحذر فى النفس البشرية ليصبح جزء من الشخصية .
- يؤثر فى الإطار المحيط، فى المجتمع، وفى الجمهور، وفى المهتمين، وكل ما يتصل الخارج المتعلق بالحكم على حوكمة الشركات .
- فاعل بشكل إيجابى من أجل البناء والنمو والاستمرار.

وبذلك تساعد الحوكمة على تنمية المعاملات والمبادلات بين الأطراف والشركاء، وباعتبار أن الحوكمة تساعد على زيادة الثقة فى الأفراد والأطراف بعضهم البعض، واحترام كل طرف منهم لالتزاماته وتعهداته تجاه

الأطراف الأخرى، وازدياد اهتمام كل منهم بالوفاء بالارتباطات، مما يـؤدى إلى مزيد من الاحترام والتقدير.

ومن ثم تتوافر أحد المقومات الأساسية للتبادل الدولى... وفى الوقت ذاته يتوافر نظم جيدة لتحقيق "معرفة "كل طرف بالآخر... ومن ثم فإن نظم الحوكمة... وأدواتها من الإفصاح والشفافية، ونظام نشر المعلومات، وإتاحة البيانات، يعد من الأسس الرئيسية لسلامة المعاملات، والذى يحقـق جانـب كبير من المعرفة لكل من المستثمر، والممول، والمتعامل مع مشروع معـين ...وفى الوقت ذاته يجعل كل شئ يتم :

١. كما يجب أن يكون ووفقا لما هو متفق عليه.

٢. كما يتعين أن يكون ووفقا لما هو متعاقد عليه.

٣. بالشكل الذى يحقق ويحافظ على مصالح كافة الأطراف، ولا يحـدث أى ضرر بأى طرف من الأطراف.

الأمر الذى يساعد الجميع على النجاح، وتعد الحوكمة أحد مؤكدات هذا النجاح، ومن ثم فإن وجود فكر الحوكمة يساعد كافة الأطراف على الإحاطة الفورية بما يحدث فى مشروع معين بذاته، أو بما يحدث فى السوق، وهو ما تقوم كثير من المنظمات الدولية المسئولة بالتأكد من توافره ومن تواجده فى كافة المشروعات، بل أيضًا لدى المسئولين التنفيذيين فـى الحكومـات، وأن وجود الحوكمة كعنصر محقق للنزاهة، سوف يؤدى إلـى اختفـاء ظـواهر الفساد والإفساد ....

ثانيًا - دور الحوكمة فى حسن إدارة الأصول المملوكة للدولة وللمشروعات:

تعمل الحوكمة على حسن إدارة الأصول التى تملكها الدولة، سواء كانت هذه الأصول أصول مادية عينية أو مشروعات، أو حـصص وأسـهم فـى

مشروعات وشركات محلية ودولية، خاصة أن فكر ما بعد الحداثة لا يلغى دور الدولة، بل إنه يؤكد على وجودها، فالدولة أحد الفواعل الرئيسية فى تنمية وتطوير الاقتصاد، خاصة عندما يعجز الأفراد والشركات الخاصة عن القيام باستثمار محدد ومعين، أو لا يرغب الأفراد فى القيام به لسبب أو لآخر، ويكون الاقتصاد فى حاجة ماسة إليه... أو لمعالجة أوضاع احتكارية ظالمة قائمة، أو من أجل تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار... وهنا تقوم الدولة بإنشاء هذه المشروعات، سواء من أجل:

- تحقيق مجموعة من المنافع العامة والمصالح المرسلة اللازمة لحسن سير الاقتصاد، ونموه، وتوسعه، وازدياد وتنوع أنشطته وانطلاقه إلى آفاق جديدة .
- تصحيح اختلال ومعالجة أوضاع احتكارية مدمرة لتوازنات الاقتصاد وزيادة القدرة التشغيلية لوحداته الإنتاجية القائمة، وعدم السماح بحدوث أى ما من شأنه أن يعطل آليات الاقتصاد .
- محاربة ممارسات غير سليمة، وتشجيع المنافسة، وإيجاد روح السعى الجاد من أجل الأفضل والأحسن والأرقى .

ومن هنا تملك الدولة أصول إنتاجية متنوعة، وهى فى ملكيتها لهذه الأصول تحتاج إلى أن تكون هذه الأصول تزداد قيمة، وعلى هذا تحتاج إلى إدارة علمية سليمة، بحيث تغطى عائد ومردود مناسب، فضلاً عن أن لا تستخدم هذه الأصول فى غير الغرض المخصص من أجله. ومن ثم تصبح الحوكمة أمرًا لازمًا وبالغ الأهمية فى إدارة الأصول التى تملكها وتحوزها الدولة، سواء من أجل المحافظة عليها.

ثالثًا - دور الحوكمة فى زيادة كفاءة الإدارة، وتحقيق المحاسبة على الأداء: تقوم الحوكمة بدور بالغ الأهمية فى تحسين

وتطوير القدرات الإدارية، سواء فى عمليات التخطيط، أو التنظيم، أو التوجيه، أو التنسيق، أو التحفيز، أو المتابعة، فالإدارة تصبح خاضعة للمحاسبة وللمسئولية، سواء عن الأداء المتحقق، أو عن النتائج التى تم الوصول إليها، وبصفة خاصة عندما تكون هناك قوى قادرة على محاسبة هذه الإدارة، بل ومحاكمتها، وعزلها وتعيين آخرين بدلاً منها، ومن ثم فإن وجود الحوكمة يساعد على تنشيط الجمعيات العمومية للمساهمين، وزيادة فاعلية هذه الجمعيات، وبصفة خاصة فى مواجهة القوى الإدارية التى قد تخفى فسادا أو عجزا، أو أنها لا تقوم بواجباتها خير قيام، أو تغالى فى الحصول على مكافآت بدون وجه حق لا تتناسب مع ما حققته من نتائج أو إنجازات.

رابعًا - دور الحوكمة فى ضمان الشفافية:

تعمل الحوكمة على توفير كم مناسب من البيانات والمعلومات عن المشروعات، والتى يتم نشرها والإعلام بها والإعلان عنها، إما بشكل دورى منتظم، أو بشكل غير دورى وفقا لما تقتضيه الظروف، وتتطلبه طبيعة المواقف التى تواجهها إدارة المشروعات، وهى بيانات يتعين أن تكون:

- حقيقية وصادقة لا تحتوى على أى أكاذيب.
- بسيطة وسهلة الفهم ولا تحتوى على أى غموض.

كاملة وغير منقوصة وتمكن من إجراء المقارنات ومعرفة الموقف على حقيقته...

وبالتالى ضمان معرفة المهتمين بما يحدث فى المشروع، ومن ثم تحقيق قدر مناسب من الشفافية التى تجعل كل منهم يتخذ قراره، سواء الاستثمارى، أو التجارى فى ظل معرفة مناسبة، وعدم الارتكان أو الاعتماد على التخمين والحدس، أو على مصادر غير دقيقة للحصول على المعلومات.

خامسًا - دور الحوكمة فى تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات:

حيث تزيد الحوكمة من تحسين قدرة المشروعات على عقد الصفقات وسمعتها الطيبة فى السوق، وبالتالى نجاح المشروع، بل إن أحد الركائز الأساسية للتسويق فى عصرنا الحاضر هو وجود الحوكمة، ووجود ثقافة الالتزام، التى تؤكد احترام التعهدات، والوفاء بالالتزامات، واستيفاء الحقوق، وعدم التنصل من أى عقود تم إبرامها، ومن ثم فإن وجود الحوكمة يعزز من القدرة التنافسية لأى مشروع من المشروعات، خاصة فيما يتصل بمعاملاته مع الأطراف الأخرى محليين أو دوليين، وهو ما يتصل أيضًا بالأداء الجيد لكافة وحدات المشروعات، خاصة ما يتصل:

- بالسرعة التى لا تقبل حدوث أى تأخير فى تنفيذ الالتزامات.
- بالدقة التى لا تسمح بحدوث أى خطأ فى تنفيذ التعاقدات.
- بالإشباع المتنامى الذى يوفر عنصر الرضا الكامل.

ومن ثم فإن الجودة الشاملة تصبح حاكمة ومتحكمة فى اكتساب المشروعات المزايا التنافسية، فضلا عن انخفاض أسعار البيع والإتاحة والوفرة والتنوع الإنتاجى.

سادسا – دور الحوكمة فى تنمية وجذب الاستثمارات:

تمثل الحوكمة أحد أدوات الجذب الاستثمارى، سواء الدولى المباشر، أو غير المباشر، كما أنها أيضًا أحد أدوات توطين الاستثمارات المحلية أيضًا... فالحوكمة تعد أحد عناصر التفضيل الاستثمارى بين الدول بعضها البعض، وكذلك التفضيل بين المشروعات بعضها البعض، فالشريك الاستثمارى دائما ما يتجه إلى الدول التى ليس لديها فساد، والتى يتمتع المسئولين فيها بالطهارة

والنزاهة والصدق، والتى لديها قدر كبير من الشفافية والإفصاح، وهــو مــا توفره الحوكمة، وتعمل على استمراره، ومن ثم من خلال الحوكمة يتم مــا يلى:

- زيادة الجاذبية الاستثمارية للدولة وللمشروع.

الفصل التاسع

اقتصاد صناعة السعادة

لا يوجد نشاط اقتصادى فى فكر ما بعد الحداثة، إلا ويعمل على صناعة السعادة، فالسعادة أصبحت أحد الأهداف الرئيسية للاقتصاد فى فكر ما بعد الحداثة، والسعادة هدف دائم ومستمر، سواء للدول أو الحكومات، أو لكافة الشركات والمشروعات، وهو أمر تتطلبه طبيعة العصر، وتفرضه مستلزمات التواجد الابتكارى فيه، حيث تعمل السعادة على تحقيق حالة من الرضا ،وحالة من الانسجام والتوافق ،وتوليد الدافعية من أجل الاستمرار، سواء الاستمرار الإنتاجى التوظيفى التشغيلى، أو الاستمرار التسويقى التنافسى، ولا سبيل إلى ذلك الأمن خلال الابتكار، والاختراع، والتطوير، أى الوصول إلى ميزة تنافسية فارقة عن الآخرين، وملموسة ومحسوسة من جانب كافة الأطراف ... ومن ثم امتلاك ناصية السبق على الآخرين ... وهو ما يحقق القدرة على التفوق، ويعمل على الاحتفاظ بهذا التفوق .... ومن ثم فإن التفوق يحقق أيضًا ويصنع السعادة، أى أن السعادة فى فكر ما بعد الحداثة هى سبب ونتيجة فى ذات اللحظة، وبالتالى فإن تحقيق نصيب منها، يدفع إلى تحقيق المزيد منها، وأن الوصول إلى مستوى معين منها، يدفع إلى الوصول إلى مستوى أعلى وأرقى من السعادة، وهى بذلك تتصف بالآتى:

- السعادة نسبية وتناسبية.
- السعادة حاله وموقف وشعور.
- السعادة ارتقائية فى ازدياد .
- السعادة توافق واتساق وانسجام.
- السعادة رضائية إشباعية.

- السعادة امتلاء وتمام واكتمال.

وإذا كانت السعادة فى حقيقتها هى شعور بكامل الرضا ... فإنها بصورة أخرى تكاد تتوقف على شكل ونوع وقيمة هذا الرضا ...فالرضا هو مقياس السعادة ...وهو قمة بلوغ الكمال ... وهو بذلك اتجاه وتيار، وعملية تفعيلية، واتجاهية استهدافية ... ويرتبط الرضا دائما بالحصول على الحق العـــادل، سواء فى شكل عائد أو أجر أو ربح أو ريع، أو مكافأة... وفى الوقت ذاتـــه تحقيق وإنماء الذات ... أو ما يطلق عليه تأكيد المكانة والتقدير والحـــب ... ويتم ذلك من خلال التوظيف والتشغيل للفرد، ووضعه فى المجال الذى ينمى فيه قدراته، ومهاراته، وملكاته ... ومن خلال إشعاره بأنه مطلوب، ويسعى الجميع إلى الحصول عليه، وأنه مرغوب فيه، ومطلوب مشاركته، ويتعـــين الاستجابة لرغباته واحتياجاته، وخدمته، وتوظيفه، والعمـــل مـــن أجلـــه ... والسعادة بذلك هى تحقيق قمة الحرية والاستقلال والمسئولية ... ورفض كافة صور القهر والاستبداد والديكتاتورية ... ومن ثم فإن نظم العمل والتـــشغيل تعمل وتنطلق من الفرد، ومن ذاته ... وهو ما تذهب إليـــه كافـــة صـــور التشغيل، كما تذهب إليه كافة جوانب الحياة، من أجل جودة الحياة وحمايـــة الإنسان، وحماية حياته الخاصة ... وحماية حقوقه ... وعدم جعل مـــصيره فى أيدى آخرين ... أيًا كان هؤلاء الآخرين.

ويعمل اقتصاد ما بعد الحداثة – من خلال استهدافه الـــسعادة – علـــى تحقيق عنصر الاستقرار، ويقلل من الاضـــطرابات والقلاقـــل التـــى تـــدمر الاقتصاد، ومن ثم فإن السعادة وإن كانت نسبية وتناسبية، إلا أن وجود قـــدر مناسب منها ضرورى، خاصة لدى كافة الأطراف فى العمليات الإنتاجيـــة، نظرًا لكونه يساعد ويعمل على استمرار هذا الإنتاج، ويعمل علـــى تحـــسينه وتطويره، والارتقاء بالمستويات التشغيلية الخاصة به، وهو ما جعـــل كافـــة

الاقتصاديين فى عصر العولمة إلى تصوير السعادة باعتبارها الحالة الافتراضية التى تضمن الاستمرار فى العمل والتشغيل، وتضمن استكمال تنفيذ مراحل الخطط الموضوعة.... ومن ثم فأصبح ينظر إلى "السعادة" من جانبين رئيسيين هما:

الجانب الأول: كونها حالة وموقف وشعور .

الجانب الثانى: كونها عملية ذات مراحل ومضمون .

وبالتالى فقد تم تصميم عدة مقاييس لدرجات السعادة ... فالسعادة درجات وطبقات، ويحتاج متخذ القرار إلى قياسها من وقت إلى آخر، ليس فقط للوقوف عليها، ولكن وهو الأهم لمعرفة مدى نجاح سياساته المطلقة فى زيادة درجة السعادة .

تعد دفع اقتصاد ما بعد الحداثة بقضية "تحقيق السعادة"، بل وإلى "صناعة وإيجاد "مستويات مناسبة" من السعادة إلى سطح الحياة، والى زيادة عناصر التفاعل من أجل تحقيقها، وهو ما دعا أيضًا إلى بحث قضاياها المتعددة على النحو التالى :

أولاً – عناصر صناعة السعادة:

تتعدد عناصر صناعة السعادة، فالسعادة فى حقيقتها نتاج عمل وجهد متواصل، ومن ثم فإنها حالة STATE OF AFFAIR، كما أنها أيضًا نتاج عملية PROCESS، ومن ثم فإنها ظرفية وتوافقية، كما أنها بكل المقاييس مرحلية متصاعدة، ويتم صناعة السعادة من خلال عدة عناصر أساسية تنفذها السياسات الاقتصادية المستخدمة وهى : –

العنصر الأول: سياسة-من أجل زيادة الدخل بصفة مستمرة، وبنسب أعلى من زيادة الأسعار، وأعلى من معدل التضخم، بحيث يشعر الفرد

بتحسن حقيقى فى مستوى الدخل، يمكنه من مزيد من الإنفاق، ومزيد من الادخار ،ومزيد من الاستثمار، وفى الوقت ذاته يشعر بقيمته، وبذاته، وبأنه جدير بالتقدير والاحترام، وأن ناتج عمله محل هذا التقدير والاحترام، وأن هذا الناتج له ثمن مرتفع....

العنصر الثانى: سياسة تعمل من أجل تحقيق زيادة فى مستوى الخدمات العامة سواء المقدمة إلى الفرد أو المقدمة إلى المجتمع بكامله، سواء خدمات الصحة والتعليم أو الأمن ... أو غيرها من الخدمات التى تضمها الموازنة العامة للدولة، والتى تقدم إلى المجتمع، وإلى كافة أفراده ... وهى ما توضح أيضًا حجم الاعتبار والاهتمام الذى يلقاه الفرد، ويسبب له الشعور المتزايد بالسعادة، خاصة من حيث الاطمئنان لاحتضان المجتمع له، وعدم وجود حالة تنافر بينه وبين هذا المجتمع أى أن هناك:

١. توافق مع المجتمع.
٢. انسجام مع المجتمع.
٣. تكيف مع متغيرات المجتمع.
٤. تفاعل مع عناصر المجتمع.
٥. عائد من الاحترام والتقدير من المجتمع.

العنصر الثالث: زيادة ملموسة ومحسوسة فى مستوى الرفاهية، ويتم ترجمة ذلك فى زيادة عدد وحدات السلع التى يقدر على استهلاكها عما كان يقدر عليه من قبل، ومن ثم فإن إشباع غريزة الحيازة والتملك، ودوافع الإحساس بكل منهما يعمل على تنمية الشعور بالسعادة ... خاصة وأن امتلاك الحيازة تدفع إلى الإحساس بالأمان وبالقوة المتتابعة والمتزايدة .

العنصر الرابع: زيادة المشاركة والتعاون فى صناعة حياة أفضل، وفى كافة مجالاتها وكافة عناصرها، ومن ثم إشباع وواقع الإحساس بأن الفرد

مطلوب ومرغوب فيه، ويحتاج إليه، وأن مشاركته لازمة وفعالة، دوافعها قد يسرت تحقيق وإنجاز الأعمال بشكل أفضل.

العنصر الخامس: الإقلال من التوتر والقلق والضغوط الواقعة على الأفراد ومعالجة مصادرها، وبالتالى زيادة إحساس الأفراد بالراحة، وتحقيق التوازن النفسى، ومن ثم زيادة القدرة على الاستمتاع، وزيادة القدرة على الإبداع، وعلى التطوير، وعلى التحسين ..

العنصر السادس: الإقلال من حالات الغضب والانفعالات وحالات الخوف والعجز عن الفعل، وبالتالى من الضياع فى الوقت والجهد والتكلفة التى كثيرًا ما تؤدى إلى الإحباط، والشعور بعدم القدرة على تحقيق الحياة الأفضل والأحسن والأرقى، بل إن كثيرًا ما يكون الاستسلام إلى هذا الشعور مدمرًا للذات المبدعة ومحطمًا لها.

العنصر السابع: زيادة فى الولاء والانتماء والبذل والعطاء : حيث أن السعادة تفترض أن يكون هناك ولاء وانتماء للمكان وللمشروع وللعمل، ومن ثم فإن زيادة الولاء يقلل من معدل دوران العمل، كما أنه يقلل من الفاقد، ويزيد من حجم الإنتاج ويرفع من اقتصاديات المشروعات المختلفة.

ثانيًا – الأبعاد المتكاملة لصناعة السعادة:

لصناعة السعادة أبعاد متكاملة يحتاج الباحث فى اقتصاد ما بعد الحداثة إلى التعرف عليها، وتحليلها، تمهيدا للاستفادة الكاملة منها، حيث ثبت أن هذه الأبعاد فى تكاملها تضيف للسعادة معنى ومضمون خاص، كما أنها تحولها إلى صناعة تحتاج إلى مستلزمات ونظام تشغيل يعمل على إنتاجها...

وعلى هذا فإن صناعة السعادة تتصف بالآتى:

١. أنها صناعة ذات مراحل متتالية.

٢. أنها صناعة ذات مضمون ومحتوى يتعين تحقيقه فى كل مرحلة.

٣. أنها صناعة ممتدة ومتشعبة ومترابطة ومتكاملة ووجود أى قصور ونقص فى أى جانب منها لا يؤدى إلى الشعور بالسعادة.

لقد أصبحت للسعادة أبعادًا سياسية واقتصادية وثقافية، وهى أبعاد ذات مضمون إنسانى وحضارى، يتفوق على الشكل العام الذى تتخذه هذه السعادة، وكذلك فإن هذا المضمون أو المحتوى الإنسانى هو الذى جعل لاقتصاد السعادة مكان الصدارة فى فكر ما بعد الحداثة ... وباعتبار أن اقتصاد السعادة أصبح أداه ومجال لتحقيق التقدم، فضلا عن ضرورات توظيفه لخدمة المجتمع ولضمان تحقيق التفوق باضطراد واستمرار .

ومن ثم فإن اقتصاد السعادة يعمل على تقليل المقاومة تجاه التغيير، خاصة عند اتباع الاقتصاد لمناهج التحديث السريعة، والتى تقتضى تغييرًا فى المفاهيم والنظم والإجراءات، ومن ثم فإن اقتصاد السعادة يرتبط فى قياساته الرئيسية بالآتى:

١. النماذج القائمة، وتأثير كل من القيمة على مقدار السعادة المحققة، والتى تم النظر إليها وفقا لدلالتها ووفقًا لاتجاهاتها.

٢. مقدار الدافع الذاتى، والتى تولده درجات السعادة المتصاعدة، وحجم الإشباع المتحقق عن أى منها، وعن كل منها، ومقدار المهارة والقدرة المحققة فى الإبداع الذاتى.

٣. مقدار الفاقد والمردود المادى والأدبى الذى تحقق عن الإنجاز المرتبط بالشعور بالسعادة، سواء فى إطلاقها العام، أو فى محاورها ومضمونها الخاص.

٤. مقدار الارتباط والترابط ما بين مكونات وعناصر الشعور بالسعادة، والتحقق من وجودها بالفعل، ومقدار التوافق الزمنى وامتداده.

٥. مقدار الأمان والاستقرار التوازنى لأمن الفرد، والأسرة، والمشروع والدولة، والمجتمع، ومقدار ما يتوفر لديه من رسائل أمان وقدرة على الاحتفاظ بأسباب السعادة .

ثالثًا - مناهج صناعة السعادة: يحتاج متخذ القرار فى فكر ما بعد الحداثة إلى معرفة مناهج صناعة الحداثة، لاستخدام ما يناسبه منها، سواء وفقًا لظرفيات المشروع الذى يعمل فيه، أو وفقا للنطاق الجغرافى الذى سيستخدمها فيه، أو وفقا لطبيعة المرحلة ومدى الخبرة التى لديه ومعرفته بأدوات هذا المنهج، ومدى قدرته وبراعته فى استخدامها لتحقيق السعادة ... خاصة فى إطار ما هو مقارن ويستخدم فى الدول المتقدمة: حيث أن للسعادة دورًا رئيسيًا فى تحقيق التقدم، ومن ثم تصبح السعادة سببا ونتيجة، أى سببًا فى إحداث التقدم، ونتيجة للتقدم... حيث يتحقق التقدم مع تنامى الشعور بالرضا، ويزداد التخلف مع ازدياد الشعور بالقلق والتوتر والخوف والغضب، ويتحول الأمر إلى دمار مع الوصول إلى حالة من الاكتئاب والإحباط واليأس ... ومن ثم تحرص المؤسسات والشركات والحكومات والدول على تنمية الشعور بالسعادة، وتستخدم فى ذلك مجموعة من المناهج الأساسية هى:

- منهج المسار الوظيفى السريع الناجح، حيث لا يوجد أفضل من السلطة لتحقيق الشعور بالسعادة لدى العديد من الأفراد، خاصة هؤلاء الذين يتطلعون إلى السلطة الوظيفية باعتبارها المقياس على النجاح والدال عليه أو الوسيلة الأساسية لتحقيق أفكارهم وآرائهم، وفى الوقت ذاته تحقيق طموحاتهم وأهدافهم وآمالهم المشروعة.
- منهج الإعلام التأكيدى للذات، أى الإحاطة بالاهتمام من جانب وسائل الإعلام، وكذلك حضور المؤتمرات والندوات، ومن ثم تفعيل القدرة

على الزهو بالذات، والإشعار بالاحترام والتقدير من جانب الآخرين، خاصة مع وجود اكتفاء مادى وإشباع مادى ملموس.

- منهج التقدير المادى والأدبى معا، حيث كثيرا ما يكون للمزيج من العنصرين أساس فعال فى تحقيق الإشباع والسعادة.

وإذا كان الكثيرين يعدون السعادة نهاية وختام إشباعى، يعبر عن حالة الرضا، فإنه فى فكر ما بعد الحداثة الأمر مختلف، تماما حيث تعد السعادة أداه ووسيلة، كما أنها عنصر تحفيز لمزيد من الابتكار والإبداع ،والوصول إلى معدلات أفضل وأرقى من الإنتاجية والربحية، فالسعادة وإن كانت تعد هدف من الأهداف الهامة، إلا أنها لا تزيد عن كونها هدف مرحلى، يتحول بتحققه إلى أداه ووسيلة للوصول إلى مستويات أفضل وأرقى من السعادة، بل إنه من المهم جدا وإن تظهر أن السعادة لها:

- جوانب كثيرة بعضها معلن والآخر خفى.
- مستويات متعددة بعضها تم الوصول إليه والآخر لازال يتم السعى للوصول إليه.
- أشكال وأنواع وتطبيقات من السعادة تتوافق وتتلاءم مع اختلافات البشر.

وبالتالى فإنه على متخذ القرار أن يعمل جاهدًا على تحقيق السعادة، وصولا وتواصلا مع ما هو محيط به، وما هو مستهدف الوصول إليه من جانب القوى الخارجية، حتى يحتفظ الدفع نحو تحقيق التقدم .

رابعًا - تفعيل وتوظيف صناعة السعادة من أجل مزيد من السعادة:

تتحول صناعة السعادة إلى أداه ووسيلة، ومن ثم فإن نتائجها المتحققة منها تتحول بفعل آليات الاقتصاد إلى مدخلات من أجل صناعة متجددة

وإضافية للسعادة، وبقدر ما يكون الاقتصاد ناجحًا، بقدر ما يكون لديه القدرة على توظيف صناعة السعادة من أجل تحقيق مزيد من السعادة، أى أنها تصبح صناعة تراكمية، يضاف إليها باستمرار ما تم إنتاجه من سعادة، وفى الوقت ذاته عدم السماح بأى تراجع أو نقصان فى هذا المستوى، بل إنه قد يكون مؤلما أن يحدث هذا التراجع أو الانتقاص من هذا المستوى، وعلى هذا يتعين تفعيل ما تم التوصل إليه من سعادة من خلال:

- توظيف السعادة التى تم التوصل إليها فى خدمة الاقتصاد.
- تشغيل السعادة التى تم التوصل إليها فى كافة القطاعات الاقتصادية.
- تنمية إنتاجية السعادة وحاجة الرضا للوصول إلى أعلى قدرات الإبداع.

خامسًا - تنمية عائد ومردود صناعة السعادة بتحقيق كل من الحراك الاقتصادى والاستقرار السياسى، والتنقلية الاجتماعية:

حيث يعمل اقتصاد السعادة على زيادة قابلية الاقتصاد على تقبل الجديد، وعلى الترحيب بهذا الجديد، بل والحث والتحريض على استخدامه وتطبيقه، خاصة عندما يكون العائد والمردود المتحقق منها يتم توزيعه على المشاركين فى تحقيق وصناعة هذه السعادة، وبما يؤدى إلى:

- الإسراع بتقديم الاقتصاد.
- الإسراع بالحراك الاقتصادى.
- الإسراع بالتنقلية الاجتماعية.

لقد استطاعت كثير من دول العالم بالاستخدام الذكى لفكر اقتصاد ما بعد الحداثة، وصناعة السعادة، استطاعت أن تحقق إنجازات ابتكارية هائلة، قادت معها عمليات التطوير فى قطاعاتها الإنتاجية، سواء كانت قطاعات الاقتصاد التقليدى، أو الاقتصاد الحديث، ونجحت فى ذلك فى زيادة النـــاتج القـــومى الإجمالى، وتحسين الدخل المحلى الإجمالى، وزيادة ورفع مستويات المعيشة، وبشكل مضطرد مستمر.

الفصل العاشر

الإنفــاق

يقوم اقتصاد ما بعد الحداثة على تفعيل "الإنفاق"، أى قيام الأطراف الاقتصادية بعمليات الإنفاق، وبشكل دائم ومستمر، سواء كان المنفق دولة، أو حكومة، أو شركة، أو فردا. فالإنفاق ضرورى من أجل تحقيق دورة رأس المال العامل فى النشاط الاقتصادى، فلا يوجد إتمام لهذه الدورة بدون أن يحدث إنفاق من جانب المجتمع لشراء المنتجات الخاصة بالمشروع، وبالتالى تكوين وتجديد الموارد المالية اللازمة لإعادة تمويل النشاط من جديد .

ويصبح بذلك الإنفاق سببا ونتيجة فى إحداث التقدم فهو أساس رئيسى فى تحقيق القيمة المضافة، وأساس رئيسى فى تحقيق الربح، وأساس رئيسى فى تحقيق التكوين الرأسمالى، وأساس رئيسى فى تحقيق التراكم الرأسمالى ... ولهذا فإن متخذ القرار فى فكر ما بعد الحداثة يرصد أى متغيرات أو مستجدات تحدث، وتؤثر على هذا الإنفاق، سواء:

- كم هذا الإنفاق.
- نوع هذا الإنفاق.
- اتجاه هذا الإنفاق.

ولا يقصد بهذا الإنفاق إجمالاً للمبالغ والأرصدة المكونة والموجهة لغرض معين، بل يقصد هنا أن الإنفاق تفاعلى، أى يرتبط بالأداء المتحقق، والإنجاز الذى تم نتيجة لهذا الإنفاق، ومن ثم يتم قياس إنتاجية الإنفاق من خلال قياس آثاره ... بل قد تكون هذه الآثار سابقة للإنفاق[1]، وليس فقط

---

(١) حيث تقوم التوقعات الارتباطية بدور كبير فى هذا المجال، من حيث أن القائم بعملية الإنفاق والمتلقى للدخل يؤثران على سوق المنتجين والموزعين، وغيرهم اعتمادا على قيامهم بهذا الإنفاق المستقبلى، وهو ما يجب أخذه فى الاعتبار.

تالية له ... وهو ما يستدعي وعيا إدراكيًا بهذا التفاعل الحيوى ما بين مولدات الأثر، وما بين نتائج التأثير للإنفاق، سواء فى إطلاقه العام الكمى، أو فى نوعية هذا الإنفاق، وتوقيتاته الزمنية، وما قد يحتاج إليه من عمليات : رصد، وتتبع، وقياس، وتحليل، ودراسة لهذا الإنفاق، ومعرفة مؤشراته الاتجاهية العامة، وتأثيراته على السلوك الاستهلاكى، والاستثمارى، والادخارى، والإنتاجى، خاصة من حيث كون الإنفاق:

- إنفاق دورى اعتيادى تقليدى، يرتبط بالعادات الحياتية، وسبل المعيشة، سواء بشكل يومى، أو أسبوعى أو شهرى أو غير ذلك.
- إنفاق غير دورى وفقًا للظروف والطوارئ المفاجئة أو لمتطلبات أوجبته.

ومن ثم فإن تأثير الإنفاق على توجيه النشاط الاقتصادى، تأثير كبير.

وأن الإنفاق بذلك هو أداه ووسيلة، كما أن له دور أساسى ورئيسى فى توجيه وتنمية النشاط الاقتصادى، وسواء بذاته إجمالاً، أو من خلال عناصره وأجزائه تفصيلا، وبحيث أن الإنفاق يؤدى إلى تفاعل العناصر والمكونات مع بعضها البعض لتحقيق التقدم، فالإنفاق يقوم بوظيفة بالغة الأهمية فى الاحتفاظ بالاقتصاد يعمل، سواء كان هذا الإنفاق جاريا استهلاكيا، أو كان هذا الإنفاق رأسماليا استثماريا ... وسواء كان هذا الإنفاق من موارد ذاتية حصل عليها من دخله، أو كان من موارد خارجية حصل عليها من الخارج بالإضافة إلى دخله، أى عن طريق الاقتراض أو من خلال الهبات والمنح والمساعدات بأشكالها وأنواعها المختلفة، وكلما كان المجتمع حيويا، كلما كان الإنفاق متزايدا، وكلما كان الإنفاق فيه متنوعا ... وكلما كان الإنفاق يمثل المحرك الأساسى لعناصر النشاط الاقتصادى .

ويرتبط الإنفاق فى فكر ما بعد الحداثة بعدة أبعاد رئيسية هى:

البعد الأول: كم هذا الإنفاق، أو حجمه الذى يتعين أن يصل إليه حتى يؤتى أثره وينتج تأثيره .

البعد الثانى: نوعية هذا الإنفاق، أو المجالات التى سيتم الإنفاق فيها، ومدى قدرتها على الاستجابة .

البعد الثالث: توقيت هذا الإنفاق زمانا وكذلك مكانا، وتفاعل عوامل الزمان والمكان .

البعد الرابع: إنتاجية هذا الإنفاق وما يولده من قيمة مضافة وربح وعائد ومردود.

البعد الخامس: تتابعات هذا الإنفاق وتدفقه وتجدده، سواء بشكل دورى منتظم، أو بشكل عرضى موسمى وغير موسمى أو ظرفى أو استثنائى .

ومن هنا فإن للإنفاق أهمية قصوى فى اقتصاد ما بعد الحداثة، تحتاج إلى إيضاح، وتحتاج إلى تأكيد وزيادة اهتمام، خاصة وأن الإنفاق فى فكر ما بعد الحداثة له وظيفته المحورية الهامة، وهو ما سيتم العرض له بإيجاز.

أولاً - أهمية الإنفاق:

الإنفاق أمر لازم لاستكمال الدورة التشغيلية لأى اقتصاد، وبدون الإنفاق لا تستمر هذه الدورة، بل يتوقف الاقتصاد عن العمل، وعن التوظيف، وعن التشغيل، والإنفاق مسئول عن الحالة العامة للاقتصاد، فزيادة الإنفاق تؤدى إلى الانتعاش وخروج الاقتصاد من الركود، واستمرار زيادة الإنفاق تؤدى إلى الرواج والمحافظة على استقرار المجتمع، فى حين انخفاض الإنفاق يؤدى إلى الانكماش، واستمرار انخفاض الإنفاق يؤدى إلى الركود.

ومن ثم فإن اقتصاد ما بعد الحداثة يعمل على زيادة الإنفاق، وتوفير وسائل الدفع، سواء التقليدية أو المتطورة [1]، وبالتالى ضمان سيولة الاقتصاد، والإنفاق بذلك له دور فى توفير سيولة الاقتصاد، وفى توفير الحافز على العمل، وفى الوصول إلى حقيقة ربحية المشروعات ويرتبط الإنفاق بامتلاك رؤية للمستقبل، فالإنفاق وسيلة من وسائل تحقيق هذا المستقبل، بل إن صناعة المستقبل، وما تقتضيه من استثمارات، وتوظيف للقدرات تكاد تتوقف على هذا الإنفاق [2]، وعلى نوعية هذا الإنفاق خاصة فيما يتصل بعدة عناصر هى : -

العنصر الأول: الإتاحة.

العنصر الثانى: الوفرة.

العنصر الثالث: العائد من الإنفاق.

ثانيًا - العوامل المؤثرة على الإنفاق:

يتأثر الإنفاق بكل من عوامل الدخل، وتفضيلات المستهلكين. وبالضغوط الإعلامية وغير الإعلامية المؤثرة على سلوك المستهلك، وعلى النظام النقدى والائتمانى ومدى قدرته على تمويل عمليات الإنفاق.

---

(١) تتطور وسائل الدفع بتطور اقتصاد الدولة، وتطور ثقافة المجتمع، حيث تطورت وسائل الدفع من المقايضة بالسلع، إلى النقود المعدنية، إلى النقود الورقية القانونية الإلزامية إلى النقود الائتمانية، إلى البطاقات البلاستيكية، إلى البطاقات الإلكترونية، إلى النقود الافتراضية.

(٢) يقوم اقتصاد ما بعد الحداثة بدور هام فى تأكيد " ثقة " المستهلكين فى المستقبل، ومن ثم زيادة إنفاقهم، سواء من خلال ما يحصلون عليه من دخل، أو من خلال الاقتراض من مؤسسات التمويل، وبالتالى فإن تأكيد "الثقة" وزيادة عناصر مؤكداتها يعدان من محاور عمل متخذ القرار فى اقتصاد وما بعد الحداثة وذلك من أجل زيادة الإنفاق.

ثالثًا – إنتاجية الإنفاق فى فكر ما بعد الحداثة:

لا يوجد إنفاق لا يأتى بعائد، ولا يحقق إنتاجًا، حتى الإنفـاق علـى الاستهلاك ... حيث يعتبر الاستهلاك مرحلة من مراحل النشاط الاقتـصادى ....، بل وأحد أهداف النشاط الاقتصادى وبصفة أساسية ورئيسية، وبالتـالى فإن الإنفاق يتم قياس مدى جودته بحجم ما يولده من إنتاج، أو بما يحققه من منفعة، أو بما يحدثه من تأثير ... فالإنفاق بذلك يتم استخدامه من أجـل أن يكون:

- محرك للنشاط الاقتصادى ومحفز له.
- محقق لأهداف المشروعات ومؤكد لسلامة أدائها.
- مقياس جيد لمدى تقبل المجتمع للمنتجات المقدمة إليه.

رابعًا – توازنات الإنفاق ما بين النوعية وما بين التلازمية:

يحتاج المحلل الاقتصادى فى فكر ما بعد الحداثة إلى اختيار السوق، وقياس آثار وتأثير قراراته على النشاط الاقتصادى، وعلى اتجاهات السوق، وعلى التفضيلات والخيارات التى يجريها المستهلك فى السوق ... حيث أن جودة الإنفاق تحتاج دائما إلى قياس، سواء كان الإنفاق إنفاقًا اسـتثماريا، أو كان الإنفاق إنفاقًا استهلاكيا .... أو بمعنى آخر سواء كان اتفاقًـا جاريًـا أو اتفاقًا ذو طابع خاص، يستمد خصوصيته من خصوصية الطبيعـة الظرفيـة المصاحبة لعملية الإنفاق .

خامسًا – مولدات الإنفاق وموجباته:

يحتاج الإنفاق فى فكر ما بعد الحداثة إلى تأكيد مصادره، وزيادة هذه المصادر، فضلاً عن تأكيد استقرار هذه المصادر ونموها وزيادتهـا، وفـى الوقت ذاته ترتبط مولدات الإنفاق بموجباته، سواء من حيث:

- ضرورة الإنفاق للحصول على شيء ما، قد يكون سلعة أو خدمة أو فكرة ...
- ضرورة الإنفاق للحصول على منفعة من المنافع الهامة التى يتعين الحصول عليها .
- ضرورة الإنفاق للحصول على عائد أو مردود أو شيئا ما مطلوب الحصول عليه (خاصة الجانب النفسى أو المعنوى) لتأكيد المكانة.

إن الإنفاق فى فكر ما بعد الحداثة له أبعادًا تصادمية، أى يصدم ويصطدم بالمحددات والقيود، وفى الوقت ذاته يحرك ويذيل العقبات التى تحول دون تطور الاقتصاد وارتقائه ... وهو ما ينبغى على متخذ القرار معرفته والعمل على زيادة الإنفاق وتنويع مجالاته، وأن يكون ذلك بطريقة توازنية اتجاهية .. أى يتجه إلى تحقيق هدف منشود... وليس عشوائيا عبثيًا لحظيًا ارتجاليًا.

الفصل الحادي عشر

الادخار

يمثل الادخار تضحية بالاستهلاك الحالى من أجل زيادة القدرة على الاستهلاك فى المستقبل، فمن يدخر اليوم لا يأخذ الادخار هدفا فى حد ذاته، بقدر ما يكون الادخار وسيلة وأداه لتحقيق أهداف كثيرة، من أهمها زيادة قدرته على الحصول على ما يتطلع إليه من سلع وخدمات أفضل فى المستقبل[1] .

إلا أنه مع فكر ما بعد الحداثة أصبح الادخار هدفا فى حد ذاته، أصبح أحد العناصر الأساسية التى يحرص متخذ القرار الاقتصادى على وجوده وإيجاده، وتشجيع الأفراد عليه، ويستخدم وسائل متعددة من أجل تحقيق هذا الهدف، بل ويضع مجموعة من الحوافز التى تدفع إلى ذلك مثل :

- الأمان المستقبلى.
- مواجهة المواقف الصعبة.
- الحصول على عائد مجزى.
- تأكيد المكانة والتقدير الذاتى.
- التواصل مع الاتجاه العام للمحيطين به.

ومن ثم يزداد الاتجاه إلى الادخار وأن يأخذه مدخلا من أجل الاستثمار، فلا يوجد استثمار بدون ادخار، وبالتالى حتى يتحقق قدر مناسب من

---

(١) جدير بالذكر أن الأفراد، كثيرا ما يقعون تحت ضغط هدفين متعارفين، هما تنظيم الإشباع فى الوقت الحاضر ويتجه كامل الدخل، بل ويقترض لتحقيق هذا الهدف، وبين إرجاء هذا الإشباع ، إلى المستقبل مع توجيه جانب من دخله إلى الادخار

الاستثمار لابد أن يكون هناك ادخار مناسب، سواء كان ادخار اختيارى، أو كان ادخار إجبارى، وسواء كان ادخارا صريحا مباشرا، أو كان ضمنيا خفيا غير مباشر، وهو ما جعل اقتصاد ما بعد الحداثة يعمل على:

- توليد الدافع للادخار من أجل الادخار.
- تهيئة المناخ للادخار من أجل الادخار.
- تنمية وتراكم الثروة من خلال الادخار.

وعلى هذا فقد نجح اقتصاد ما بعد الحداثة فى زيادة المدخرات وتنميتها بشكل كبير، فضلا عن تعديد أنواع المدخرات، وتوفير مؤسسات الادخار وتعبئة الموارد، خاصة البنوك وشركات التأمين وصناديق التوفير، وكذلك صناديق المعاشات ... وغيرها، ومن مؤسسات تجميع المدخرات ... وزيادة قدرتها على الجذب الادخارى، سواء من المصادر الادخارية المحلية، أو من المصادر الادخارية الدولية.

ولما كان الادخار، والسلوك الادخارى تحكمه عوامل تفاعل كل من القدرة على الادخار، والرغبة فى الادخار، فإنه أيضًا تحكمه ضوابط وتتحكم فيه قيود.

ومن ثم فإن الادخار يصبح أمر شخصى توازنى نسبى، يرتبط بأوضاع وقدرات الفرد المدخر، ويرتبط أيضًا بعوامل خارجية تؤثر عليه، وعلى سلوكه، وعلى أولويات إنفاق دخله الذى حصل عليه ...

ومن ثم فإن هناك عوامل مادية وأخرى غير مادية تؤثر على قرارات وتفضيلات توزيع هذا الدخل على مجالات الإنفاق المختلفة، ومن ثم فإن قضية الادخار هى قضية كلية شاملة تحتوى على عناصر متعددة، وهى عناصر مؤثرة وكذلك تعد عناصر حاكمة ومتحكمة فى الأنشطة والممارسات الادخارية وهو ما يحتاج إلى تناولها، وأهمها ما يلى:

أولاً – تعبئة الموارد الادخارية:

يتواجد داخل كل مجتمع من المجتمعات أيًا كان درجة تقدمها حجم معين من الفائض ... وقد يأخذ هذا الفائض شكلا نقديا، أو قد يأخذ شكلا عينيا، وكلما كان هذا الفائض نقديا كلما كان قابلا للادخار ويمكن استثماره، أما إذا كان عينيا فإنه يتجه إلى الاكتناز وإلى المضاربة على أسعاره ... ومن ثم يعمل اقتصاد ما بعد الحداثة على تحويل كافة الفوائض العينية إلى فوائض نقدية، بحيث يسهل تحريكها، ونقلها، وإيداعها داخل بنك من البنوك، وبالتالى سهولة استثمارها، أو توظيفها، أو تشغيلها بما يضمن:

- استمرارها.
- زيادتها.
- عائدها ومردودها.

وعادة ما يحتاج " الفائض " الاقتصادى فى كل دولة إلى "تعبئة" سواء فى أوعية ادخارية، أو فى مجالات الادخار المتنوعة.

ثانيًا – زيادة مرونة الموارد الادخارية:

حيث يتوقف اختيار أشكال وأنماط التوظيفات الاستثمارية على مدى مرونة الموارد الادخارية، ومدى قدرتها على التطويع والتكيف والتلاؤم مع الاستخدامات البديلة وفرص الاستثمار المتاحة ... خاصة أن بعض فرص الاستثمار كثيرا ما تتعرض لمخاطر يصعب على أصحاب الودائع تحملها، كما يصعب على بعض البنوك تقبلها أو قبولها، أو الدخول فى تمويلها، وبالتالى يحتاج الأمر إلى زيادة مرونة الموارد الادخارية حتى تستطيع مؤسسات الاستثمار وأجهزته الدخول بها إلى مجالات الاستثمار المتنوعة

والمتعددة، ولعل ما لوحظ فى السنوات الأخيرة من إنشاء شركات وصناديق "للادخار المرن" ما أكدته من أهمية أم يكون هناك موارد ادخارية "مرنـــه"، وأن تكون هذه المرونة كافية، وبحجم مناسبة للاستثمارات المطلوب ضـــخها فى المشروعات كبيرة الحجم.

ثالثًا – تفعيل اقتصاديات الموارد الادخارية:

كثيرًا ما تقف أجهزة الادخار عاجزة عن الدخول بمواردها المحدودة فى مجالات توظيفية معينة، ومن ثم فإنها تأخذ بالأحوط، ومن ثم يصبح لديها فائض غير قادرة على توظيفه، أو يصبح لديها موارد عاطلة عن التوظيف، أو موارد فاقدة ومهدرة نتيجة توظيفات خاطئة، أو توظيفات غير قادرة على إتاحة مجالات للارتقاء بإنتاجية الموارد الادخارية، وزيادة العائد والمـــردود المتحقق والمتولد عنها .

رابعًا – تنمية وتطوير وتنويع مصادر الموارد الادخارية:

استطاع فكر ما بعد الحداثة أن يعمل على تنويع مصادر الادخار، وأن يحث الاقتصاد القومي على تنمية هذه المصادر، وزيادة قدرتها على توليد مزيـــد من المدخرات التى تحتاج إليها المشروعات الضخمة، ومن ثم فـــإن مهمـــة الادخار أصبحت مهمة متعددة الأنشطة، كما أنها متعـــددة الجوانـــب، وذات طبيعة اتصالية، ومستمرة.

خامـــسًا – تأكيـــد واســـتقرار وفاعليـــة مـــصادر المـــوارد الادخارية:

يعمل فكر ما بعد الحداثة على زيادة تأكيد واستقرار فاعلية مصادر الموارد الادخارية، وهى عملية أساسية وضرورية لتحسين وتطوير الادخار، وبالشكل الذى يعمل على:

- زيادة حجم الموارد الادخارية.
- زيادة فترة الادخار.

ومن ثم يمكن إيجاد الخطط التوظيفية والاستثمارية لهذه الموارد، كما تتيح عناصر التعدد قدرة أفضل على إحداث مزيد من المدخرات، ومزيد من القدرات التمويلية.

الفصل الثانى عشر

الاستثمار

أسهم فكر ما بعد الحداثة، فى إحداث تحول واسع المدى فى فلسفة ومضمون الاستثمار، ولم يعد الاستثمار مجرد انتهاز فرصة استثمارية متاحة، كما هو قائم فى الفكر التقليدى، ولم يعد الاستثمار مجرد صناعة فرصة استثمارية جديدة كما هو قائم فى الفكر الحديث، بل تطور هذا الفكر إلى أبعد من ذلك، إلى صناعة مدن استثمارية متكاملة، إلى صناعة مستقبل امة بكاملها، صناعة تحقق ما يلى:

١. التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج المتاحة.

٢. الارتقاء بإنتاج وإنتاجية جميع عوامل الإنتاج تحت التشغيل.

٣. ابتكار واستحداث وإبداع طرق ووسائل وأدوات ومناهج وأساليب إنتاجية أفضل، تزيد من العائد والمردود والدخل.

٤. ضمان وتأكيد النجاح الدائم والمستمر فى كافة المجالات، وعدم ترك مجال للصدفة والعشوائية الارتجالية.

٥. ضمان التفوق والتميز وتحقيق السبق على الآخرين، وتوليد الانطباع الإيجابى والصورة الذهنية الإيجابية، وخلق الأثر الجيد عن ذلك.

وهو ما دعا إلى تطوير مفهوم "الاستثمار"، خاصة مع إدخال عناصر "الجاهزية"، وأدوات "الاستنفار" التى تدفع إلى الضغط والتعبئة الجماهيرية لصنع منظومة القيم والمبادئ التى تحمى وتصون عملية "الاستثمار" من جانب، وتطور الملكات والخبرات والمهارات والقدرات الاستثمارية من جانب آخر.

إن الاستثمار فى إطاره العام لم يعد يقبل المخـــاطرة أو المجازفـــة، أو يتحمل فيه الربح والخسارة، أو أن تكون نتائجه غير مضمون أو محل شـــك ... لم يعد هذا أو ذاك ... بل أصبح بحكم فكر ما بعد الحداثة يتجاوز البدائل والاحتمالات، ويتجاوز الخيارات والمسارات البديلة والاحتمالية ... إلـــى أن أصبح كل شيء فيه يخضع للتخطـــيط، والتنظـــيم، والتوجيـــه، والتنـــسيق، والتحفيز، والمتابعة ... كل شيء فيه قد تم رصـــد متغيراتـــه ومـــستجداته، وتتبعها عن قرب، وتحليلها، ودراسة اتجاهاتها، ومعرفة إلى أيـــن ستـــصل، ومن ثم العمل على الاستفادة من إيجابياتها، وتجنب سلبياتها ...

لقد أصبح الاستثمار جماعيا وليس فرديًا ... ولم يعد مشروعا منفـــردا، أو مجموعة مشروعات متناثرة متبعثرة هنا وهناك ... لا رابط بينها... بـــل أصبح عمل تكاملي ارتقائي وتفاعلي ...لقد حدث تغييرا واسعا فى نظريـــات ومناهج الاستثمار، وفى الانتقال من " حداثة " الأدوات الاستثمارية إلى " ما بعد حداثة " صناعة المستقبل كما يجب أن يكون، شكلا ومضمونا، وواقعـــا فائق الواقعية Hyperreality، فالاستثمار لم يعد أدوات ومناهج ،وطـــرق ... فحسب ... بل اتسع مداه ليصبح منظومة تفاعلية شاملة ومتكاملـــة، تجـــدد ذاتها، وتطور أدواتها ومنهاجها من أجـــل مـــستقبل يـــتم اختيـــار أبعـــاده وجوانبه...مستقبل أمة بكاملها ... وليس مجرد مستقبل مشروع بذاته ....

لم يعد من المقبول أو من الجائز التعامل مع قضايا التنميـــة المـــستدامة بالعشوائية، أو بالارتجالية، أو بعدم المعرفة الناجم عـــن الجهـــل بالأســـس والقواعد، وكذلك بالابتعاد عن المناهج والأصول الخاصة بعلم الاســـتثمار، سواء من حيث النظرية العامة للاســـتثمار، أو مـــن حيـــث طـــرق جـــذب المستثمرين، أو من حيث الأدوات والأساليب الاســـتثمارية، أو مـــن حيـــث عمليات التفعيل والمفاعلة للاستثمارات الحالية القائمـــة، ومتطلبـــات إنـــشاء

وإقامة وتأسيس قواعد لاستثمارات جديدة فالاستثمار عمل جاد، منضبط، قائم على رؤية استنهاضية، ترفض التخبط والتضارب، كما ترفض التعارض والتضاد، كما ترفض الهدر والضياع والفقد فى الموارد الاستثمارية، أو تعطيل الاستفادة من المشروعات الاستثمارية[١]. ومن هنا يحتاج متخذ القرار الاستثمارى إلى دراسة جدوى قراره الاستثمارى، سواء كان متصلا بـ: -

١. إنشاء مشروع جديد تماما، له مزاياه الابتكارية الملموسة والمحسوسة.

٢. إنشاء مشروع مماثل لمشروع قائم بالفعل، يحتاج السوق إلى منتجاته التى ينتجها .

٣. إجراء توسعات فى مشروع قائم بالفعل لزيادة قدراته على امتلاك اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق، وبالتالى تحقيق عائد ومردود ودخل وربح أفضل .

٤. إنشاء مدن استثمارية متكاملة المشروعات، ذات قدرة عالية على التفعيل الاستثمارى .

٥. اعتماد رؤية إستراتيجية لنهضة أمة، ومشروعات نهضتها الاستثمارية.

خاصة أن اقتصاديات كل قرار استثمارى تحتاج إلى حساب دقيق، لا يتوقف فقط عند حدود التكلفة والعائد، بل يزداد عمقا ويتسع مجالا إلى

---

(١) كثيرا ما تضيع موارد الدول الفقيرة فى مشروعات استثمارية لا تكتمل، ولا تعمل، حيث تتوقف فى مرحلة من مراحل بنائها، أو تتعثر خطواتها، وتطوراتها نتيجة لسبب أو لآخر، بل إن بعضها يفقد قدرته على الإنتاج والتشغيل والتوظيف نتيجة تآكل رأس المال العامل، وعدم قدرة المشروع على تدبير أموال تكفى للقيام بعمليات توفير مستلزمات الانتاج، أو سداد الديون، أو دفع أجور العمال، أو القيام بعمليات الصيانة الدورية ...

حسابات أخرى من بينها التأثير التشابك المتولد عن الاســتثمارات المزمــع إجرائها على كل من الدولة المضيفة للاستثمارات والمشروعات القائمة فيها، وكذلك على المستوى العالمى.

فبعد عدة عقود من التنمية، مرت خلالها الدول النامية بعده تجــارب قاسية ومريرة وتحملت الكثير من الأعباء، ولكنها لم تحقق العائد المستهدف، بل أنها لم تستطيع أن تحقق نجاحا ملحوظــا فــى الخــروج مــن واقعهــا المتخلف[1]، بل لم تستطيع أن تحافظ على مركزها وموقفها ووضعها الــذى كانت عليه عند بدء عمليات التنمية فيها، حيث تراجع هذا الوضــع وازدادت تخلفا، إلى الدرجة التى أطلق فيها بعض الباحثين مصطلح " تنمية التخلــف " THE DEVLOPMENT "OF UNDER DEVLOPMENT، على هذا الواقع الغريب الشاذ، حيث أصبحت تجارب التنمية، تنمية للتخلف "، وهــو تعبيــر يحمل من السخرية المؤلمة الكثير، ولكنه يعبر عن واقع أليم لازالت تعيــشه كثير من دول العالم الثالث، وهو ما جعل معظمها يتجه إلى معالجة أوضاعه من خلال دراسة علم الاستثمار، حيث ظهر أن هناك قصورا فى كل من:

- أنواع الاستثمار.
- نظريات الاستثمار.
- كم وقيمة الاستثمارات.
- مناهج الاستثمار.

---

(١) كانت الأسباب الرئيسية لما حدث من تخلف ترجع إلى : الفــساد، والجهــل، و العــشوائية، وبالتالى تم تبديل موارد ضخمة فى صراعات وحروب خارجية، وداخلية، وأهدرت أمــوال فــى إنفاق بذخى وغير استثمارى، وضاعت موارد فى مشروعات غير مدروس جدواها، وتم تهريــب أموال إلى الخارج، فضلا عن ضياع الكثير منها فى مشروعات لم تكتمل .

- جودة الاستثمار.
- أساليب الاستثمار.
- مجالات الاستثمار.
- ضرورات ومتطلبات الاستثمار.
- طرق الاستثمار.
- حضانات الاستثمار.
- أدوات الاستثمار.
- مقومات ومؤكدات نجاح الاستثمار.
- استمرارية الاستثمار.
- وسائل الاستثمار.

ومن ثم فإن تحقيق التقدم فى فكر ما بعد الحداثة يرتبط بكفاءة الاستثمار، وفاعليته، وهو ما تتجه إلى تحقيقه الدول باختلاف أنظمتها، أى أن تتجه إلى تحقيق تكامل الاستثمار، وإلى دافعية الاستثمار، وفى الوقت ذاته الارتباط باقتصاديات المشروعات الاستثمارية، وقد تطور الأمر إلى الارتباط بالمناطق الاستثمارية، ثم بالإقليم الاستثمارى، ثم بالدولة الاستثمارية، ثم بالأمة الاستثمارية، ثم بعالم الاستثمار.

إن الاستثمار فى فكر اقتصاد ما بعد الحداثة يرتبط بقضية صناعة المستقبل كما يجب أن يكون وهى عملية ترتبط بالاحتراف أو بالقدرة على جذب الاستثمارات الدولية، وعلى توطين الاستثمارات المحلية، وبالشكل الذى يتيح ويعمل على تنمية كل من القدرة على الاستثمار، وكذلك تنمية فاعلية الاستثمار بحيث يصبح أداه لكل من:

- إحداث التغيير الإيجابى نحو التوجه إلى الأفضل والأحسن والأرقى، سواء فى المشروعات الإنتاجية، أو فى غيرها من المشروعات.
- تهيئة المناخ العام والمجال الذى يتيح للمستثمرين الحرية الكاملة فى اختيار مجال استثمارهم، وعدم وضع قيود تعيق حركتهم.
- تحقيق التقدم والتفوق والامتياز، فضلا عن زيـادة الـدخل والعائـد والمردود، وتحسين مستوى المعيشة، والارتقـاء بجـودة الحيـاة، وتحقيق السعادة والرضا.

إن هذا كله يتوقف على "جودة الاستثمار"، وعلى اتجاهه لصنع "مستقبل واعد"، وعلى اتخاذه طريقا لتحقيق وضعا أفضل، وهو ما يجب توضيحه من خلال العرض لبعض جوانب فكر ما بعد الحداثة فى قضايا الاستثمار علـى النحو التالى:

أولاً – اختيار مجالات الاستثمار: يتوقف نجاح الاستثمار فى صنع مستقبل أفضل على النجاح فى اختيار مجال الاستثمار الواعد فإحداث التفوق والتميز يرتبط بعناصر الاستمرارية والديمومة، والقـدرة علـى الارتبـاط بحاجات دائمة ومتصلة لعدد كبير من المستهلكين، وبالتالى ضمان تـسويق كامل الإنتاج فور إنتاجه، وضمان الحصول على عائد ومردود داخل، دائم ومستمر، وتحقيق ربحية مناسبة.

وبالتالى فإن الوصول إلى هذه المجالات الاستثمارية الواعدة يحتـاج إلـى دراسات استثمارية مستفيضة ومتعمقة وتحليلية، وفى الوقت ذاته إلى ربـط المشروعات بعضها البعض لتحقيق وتوفير مؤكدات نجاح كل منها .

ثانيًا – توطين الاستثمارات: يحتاج كل استثمار إلـى "منطقـة"، و" مكان "، و "موقع" استثمارى يمارس فيه نشاطه، وينطلق منه إلى الأخـلاق

المتسعة، ومن ثم فإن حسن اختيار "المواطن الاستثمار" يساعد كثيرات في نجاح الاستثمارات، خاصة عندما يستفيد كل مشروع استثمارى من المشروعات القائمة معه فى ذات المكان، ويصبح الجميع يعمل في إطار منظومة متكاملة متفاعلة، وذات طابع ارتقائى منظم ومنتظم .

ثالثًا – بناء مدن الساتلايت الاستثمارية : تحتاج تفاعلات الاستثمار إلى الترابط والربط التتابعي والتفاعلى المنظم بين المشروعات بعضها البعض، سواء فى توجيهها الكلى العام، أو فى توجهاتها الجزئية الخاصة، ومن ثم فإن الاستثمار فى فكر ما بعد الحداثة اتجه إلى بناء مدن الساتلايت الاستثمارية التكنولوچية، وهى مدن بث وإشعاع، كما أنها مدن استقطاب وجذب للاستثمارات، وتوظيف للطاقات، والملكات، وتشغيل للموارد والقدرات ... وبدون توقف ... فهى فى عملية:

- سباق مع الزمن من أجل زيادة القدرة والإمكانية.
- ارتقاء دائم ومستمر بالطاقات التشغيلية والتوظيفية.
- ابتكار وإبداع واستحداث للجديد والمبتكر والأكثر إشباعًا وإقناعًا.

رابعًا – تطوير اقتصاديات مدن التكنولوجيا:عندما يتم إنشاء مدينة تكنولوجية، فإنها تحتاج إلى امتلاك اقتصاديات التشابك، واقتصاديات التشبيك، وهى اقتصاديات تعمل على تطوير اقتصاديات المدينة التكنولوجية ذاتها، والوصول بها إلى مستويات أرقى وأحسن، ويأخذ هذا التطوير عدة جوانب أهمها:

١. تطوير اقتصاديات-الإنتاج فى المدينة.
٢. تطوير اقتصاديات التسويق التى تملكها مشروعات المدينة.

٣. تطوير اقتصاديات التمويل والتكوين والتراكم الرأسمالى.

٤. تطوير الكوادر البشرية.

خامسًا - الانطلاق إلى الاستثمار الكونى: حيث يمثل الكون المجال الأوسع للاستثمار الواعد، سواء نتيجة الموارد الهائلة التى تتواجد فى الكون، أو بما يشير إليه من امتداد وتنوع مجالات الاستثمار ذات العائد والمردود والربح الكبير، وما يتجه إليه من تطوير ما هو قائم واكتشاف الجديد، فالاستثمار الكونى أصبح المحور الأكثر جذبا للموارد والفائض الاستثمارى، خاصة أن عائد الاستثمار فيه خيالى ومرتفع، حيث يحقق (الجنية الواحد) نحو ١٢٨ جنيها، أى أن نسبة الربح فيه خيالية تكاد تصل إلى ١٢٨٠٠%، وهو عائد يصعب تحقيقه فى أى مجال استثمارى تقليدى.

إن الاستثمار فى فكر ما بعد الحداثة، هو انطلاق لصنع واقع جديد، واقع أفضل وأرقى، وأحسن، كما أنه أيضًا تفعيل كما هو قائم ومتوافر، وتوظيف وتشغيل لكل ما هو متاح، وإتاحة الفرصة للمبادرة والابتكار والإبداع.

الفصل الثالث عشر

الإنتاج

أعاد فكر ما بعد الحداثة تعريف معنى كلمة ومضمون الإنتاج، وأعطى للمفهوم أبعادًا جديدة، أبعاد ذات طابع امتدادى، قائم علـى الثـراء، وعلـى التنوع، وعلى القدرة، وعلى التعدد، وعلى التشكيل، وعلى صناعة محـاور تفاعلية استهدافية ... وعلى الحث، والاختراع والابتكار ... ولم يعد الإنتاج يطلب بذاته ... بل أصبح الإنتاج مساويا للإشباع، ومتصلا بمجال الإمتـاع، ومتجاوبا مع الارتقاء، ومتفقا مع التميز ... فالإنتاج يتناول إنتاج كل شـيء مطلوب ومرغوب فيه من جانب المستهلك القادر على الشراء والمـستهدف الوصول إليه حاضرًا، والمخطط له مستقبلاً.

والإنتاج بذلك "حلقة" متصلة فى " سلسلة" من الحلقات، أو أنه مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادى الذى تمارسه الأمم، وبالتالى فإن الدور الذى يقوم به فى الواقع يتعدى نطاق المرحلة، ليصبح دورا متدفق كتيار منظم يـصب فيه كافة المنتجات السلعية والخدمية والفكرية التى تنتجها الأمـة ... وهـى جميعها تخضع للتطوير والارتقاء كمنتجات تفاعلية، وتخضع أيضًا للإضافة.

ولما كان الإنتاج ذو طبيعة تأثيرية على كل مـن المـدخلات، ونظـام التشغيل والمخرجات ... فإنه أيضًا يؤثر على كافـة النـواحى الاقتـصادية بصورة أو بأخرى، وهو ما يتطلب أن يكون هذا التأثير إيجابيًـا واتجاهيًـا ودافعا ... وفى الوقت ذاته مولدا لمجموعة من المحرضات من أجل صـنع التقدم، ومن أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى والسياسى للأمة ... أى أن الإنتاج بذلك عنصرًا فاعلاً فى الأمة، ومتفاعلاً مع آمالها وطموحاتها التى تسعى إلى تحقيقها.

حيث يرتبط الإنتاج بقضية التوظيف والتشغيل، وهى قضية لا تقف عند حدود المصانع والمعامل والمزارع والمناجم ... بل أنها تتجاوز هذا كله إلى كافة أنواع ومجالات الإنتاج السلعى والخدمى والفكرى ،سواء التقليدية أو غير التقليدية، المتشابهة والمتماثلة والمختلفة .. كما يرتبط الإنتاج بالحقيقة الواقعية القصوى Hyper Reality (١)، وهى حقيقة قائمة على تقديم الواقع بصورة مجسمة أفضل عما هو قائم ومتواجد بالفعل ... ففى فكر ما بعد الحداثة ما هو قائم على تعظيم الإدراك والوعى والشعور، بالمنتجات المقدمة، وبخصائصها، ومتابعتها، وأدائها، وبصورة غاية فى الإقناع ... وبالتالى تتخذ الحقيقة صورة أرقى وأفضل مما هى قائمة الآن ... أو مما هو واقع وفعلى ومطبق، حتى تكون مقنعه وفعاله، ومن ثم فإن الإنتاج يرتبط بالحياة وبالنظام المعيشى فيها، حيث يعنى الإنتاج بتنمية الموارد، ويعنى أكثر بإيجاد وتشغيل العناصر والمكونات، وجميع عوامل الإنتاج لتساهم جميعها، ومن خلال العمليات الإنتاجية فى إيجاد والوصول إلى المنتج السلعى والخدمى والفكرى المطلوب الوصول إليه ... ومن ثم فإن اقتصاديات الإنتاج هى اقتصاديات الوفرة، وبالتالى لا تحكم الإنتاج ندرة، بقدر ما يتعين أن تحكمه قوانين الوفرة ... أى أن هناك فرق ما بين أوضاع الندرة النسبية، وبين قوانين وآليات الوفرة التناسبية.

ويعد الإنتاج الوجه الثانى للإنفاق، حيث يعنى بالوفرة السلعية والخدمية والفكرية، تلك التى توجه لإشباع الحاجات والرغبات ولمقابلة القوى الشرائية التى يعبر عنها هذا الانفاق... وهو أمر يتعين أن يكون سابق فى

---

(١) تعد الحقيقة القصوى أحد مناهج فكر ما بعد الحداثة من أجل صنع واقع أفضل وأرقى وأحسن، خاصة واقع الإنتاج المخطط والمستهدف، والذى يتم تصميمه والارتقاء بخصائصه ومواصفاته بشكل دائم ومستمر، وبما يجعل المستهلك يبحث عنه ويترتب ويرتقب موعد طرحه فى الأسواق لما يوفره له من إشباعات وتلبية حاجات جديدة ارتقائية.

الإتاحة، وفى العرض عن قوى الطلب المعبرة عن الإنفاق، فالإنتاج يتعين توفيره وبشكل مادى ملموس، ومحسوس، ومحسوب قبل أن يتحرك ويتولد الطلب عليه، وهو ما يستدعى إلى الوعى حضورا متتابعا ومتصاعدا فى أهمية ابتكار النظم والوسائل والأدوات التى تمكن من:

- الزيادة الكمية العددية فى كل المنتجات.
- الارتقاء النوعى والكيفى فى كل المنتجات.
- التوافق الزمنى توقيتاً وظرفا ومرحلة واحتياجًا وإشباعًا.

ومن ثم فإن قضايا الإنتاج فى فكر ما بعد الحداثة، تزداد اتساعا وشمولاً، وتحتوى وتضم العديد من العناصر الممتدة، والتى يجب معرفتها والإحاطة الكاملة بجوانبها وعناصرها حتى يمكن أن تتطور مشروعاتنا وشركاتنا وتتوافق وتتكيف مع مقتضيات ومتطلبات العصر، وهو ما نعرض له بإيجاز على النحو التالى:

أولاً – دور الابتكار فى الإنتاج فى فكر ما بعد الحداثة:

أصبح الاحتكار محور رئيسى من محاور الإنتاج فى فكر ما بعد الحداثة... فالابتكار الدعامة الرئيسية التى تطور من ذاتها، وتضيف إلى قدراتها إمكانات وموارد، كما أنها فى الوقت ذاته تضع منطلقات التطوير والارتقاء للاقتصاد بكاملة، سواء لكون الابتكار يحرض ويحث على مزيد من الابتكار، أو لكون الابتكار دافع ويحرض على الجديد الغنى الأكثر إشباعًا وإمتاعًا... بل والأكثر دافعا للتطوير والتحديث، وبصفة دائمة ومستمرة.

حيث يقوم الابتكار بدور كبير فى اقتصاد ما بعد الحداثة، وهو دور بطبيعته متزايد، حيث أن إضافة الجديد المبتكر إلى كل من: نظام الإنتاج

سواء: تشغيلاً، وتوظيفًا، أو إلى المنتجات، وطرق توزيعها أو تقديمها، أو إلى أنظمة التمويل الخاصة بها، يعد من الأمور بالغة الأهمية في عصر تتزايد فيه الخيارات والبدائل أمام الجميع... خاصة أن الابتكار يتيح:

١. مجالات جديدة للإنتاج لم يتم التعامل عليها من قبل من جانب المنتجين الحاليين، وتفتح مجالا واسعا من أجل التطبيقات الإنتاجية المختلفة التى تزيد من الفرص الاختيارية أمام المستهلكين ،وغير المستهلكين، فالابتكار يتيح فرصا جديدة، ويتيح مجالات جديدة، ويتيح قوى جديدة، بل قد يدفع إلى وجود عالم جديد، سواء من الأفكار، أو من المعارف أو من المنتجات المتعددة الأنواع والأشكال والأحجام والألوان والاستعمالات....

٢. إشباعات جديدة للمستهلكين لم يتم إشباعها للمستهلكين الحاليين من قبل، فضلاً عن عمليات ومجالات الإتاحة، والوفرة، والعرض، وما يستدعيه ذلك من ابتكارات فى كل منها.

٣. قواعد ارتكازية إنتاجية قابلة للتطوير والارتقاء مستقبلا، خاصة بالإضافة إليها، وفتح المجال أمام ابتكارات جديدة لازمة لها استخداما واستعمالاً.

ويرتبط الابتكار بأصحاب المواهب، وبعقول ماهرة قادرة على اكتشاف الجديد، وقادرة على توظيف هذا الجديد، وقادرة على تسويقه، وعلى الإبداع من جديد فيه، وتحويله إلى منتجات (سلعة / خدمة / فكرة)، تزيد من قيمة المعروض، وتنمى القيمة المضافة، وتضاعف من الربحية.

ثانيًا - دور التطوير فى الإنتاج فى اقتصاد ما بعد الحداثة:

يحتاج أى نظام إنتاجى إلى تطوير، وهو أمر أساسى وبديهى وافتراضى، ومن يتقاعس عن التطوير، فإنه يتجمد ويتخلف، بل قد يفقد

مقومات وجودة وأساس استمراره، ويواجه مواقف تجبره على إغلاق خطوط إنتاجه والتوقف عن التشغيل والعمل والإنتاج، ليس فقط لتدهور اقتـصاديات الإنتاج، ولكن أيضًا لانصراف المستهلك عن التعامل مع منتجات المـشروع التى لم تتطور، حيث لا يقف الإشباع الحالى لدى حد معين لا يتجاوزه، بـل إن أى إشباع مهما بلغ مستواه، هو إشباع ظرفى ووقتى، وهو مرهون بتجدد الرغبة، وبظهور الحاجة، وكما يرتبط أيـضًا بارتقـاء الرغبـة وتـصاعد الحاجة... ومن ثم فإنه ما أن تتجدد الرغبة فى إشباع جديد من ذات النـوع، أو فى إشباع آخر، أو أن يتم البحث عن إشباع أرقى وأفضل، فإن الفرد يتجه إليه، ويحرص على الحصول على الجديد الأكثر إشباعًا لحاجاته ورغباتـه خاصة إذا ما كان واقعا تحت ضغط مُلّح، ومتعدد المصادر، وسواء كانـت مصادر ذاتية داخلية، أو كانت مصادر خارجية ... وكلاهما مؤثر على نمط ونوع الإنتاج.

ثالثـا – دور التحـسين فى الإنتـاج فى اقتـصاد مـا بعـد الحداثة:

حيث أن كثيرا ما يكون المنتج الابتكارى فى صورته وشـكله البـدائى الأولى يحتاج إلى تحسين دائم ومستمر ... سواء من حيث الحجم أو الشكل، أو الأداء ... وهو ما يجعل قضية الإنتاج فى فكر اقتصاد ما بعد الحداثة أمر فى غاية الأهمية، حيث تطبق المبدأ العـام كـان ثـم أصـبح Being and Becoming، وهو ما يتصل بقضايا التحسين التى تحدث، وبعمليات التحسين المتواصل التى تتم على المنتجات.

وهو ما يتصل دائما-بعملية التطوير، التى تحرص كافة الشركات علـى القيام بها، سواء كان هذا التطوير متصلا بالمنتجات التى تقوم بإنتاجهـا، أو كان متصلا بنظم تسويق هذه المنتجات.

رابعًا – دور التنويع فى الإنتاج فى اقتصاد ما بعد الحداثة :

حيث يقوم اقتصاد ما بعد الحداثة على تنويع مجالات الإنتاج، وتنويع المنتجات، وزيادة فرص الاختيار أمام كل من المستثمر الفرد والجماعى، وأمام المستهلك، ومن ثم فإن الإنتاج لم يعد مجرد منتجات تأخذ شكل قوالب جامدة، بل أصبحت عمليات الإنتاج تتيح العديد من التشكيلات الإنتاجية، كما أنها أصبحت تستجيب بمرونة أكبر لما تتطلبه متغيرات ومستجدات السوق والمستهلك، وما يتطلع إليه كل منهما، خاصة ما يتصل بالوظائف والإشباعات التى تحققها هذه المنتجات، أو ما يتعلق بوسائل استهلاكها، وطرق ومكان الحصول عليها .

خامسًا- دور التكامل فى الإنتاج فى اقتصاد ما بعد الحداثة: لم يعد مقبولاً أن يكون هناك مشروعات منعزلة عن بعضها البعض، أو أن تكون هناك ظاهرة الجزر المحاط بها الماء من كل جانب، والتى لا تتبادل منتجاتها مع بعضها البعض ... بل أصبحت المهمة الأولى لمتخذ القرار الاقتصادى هى إيجاد المعابر والجسور الواصلة بين المشروعات بعضها البعض، وزيادة التبادل بين هذه المشروعات، سواء من أجل تعظيم القيمة المضافة، أو من أجل تنمية القدرة على النمو والتوسع والاستمرار، ويستخدم فى ذلك منهج وأدوات "التكامل" الذى يتم إحداثه بين هذه المشروعات بعضها البعض.

الفصل الرابع عشر

اقتصاد التفوق

عمل فكر ما بعد الحداثة على إحداث تغيير فى التوجهات الاقتصادية، سواء من الأهداف، أو الطموحات، أو الآمال العريضة الواسعة، فلم يعد الأمر مجرد فرضيات، ولم يعد الأمر مجرد بديهيات افتراضية، نسعى إلى تحقيقها، ولكن كان هناك تغييرا واسع المجال، ممتد إلى أبعد مجالات الامتداد ... بل أن فى تمدده يزداد اتساعا ... وبصفة دائمة مستمرة .... وهو ما استتبعه أيضًا إجراء تغيير فى المضمون، والمحتوى، والشكل العام للعمل الاقتصادى. وهو تغيير كان شامل ومتكامل وجذرى:

١. سواء فى الأدوات والوسائل.

٢. أو فى الطرق والأساليب.

٣. أو فى المناهج والاقترابات.

وقد كان لهذا التغيير آثاره التى أنتجها ،كما كان له مؤثراته التى لاتزال تحدث أثرها، وفى الوقت ذاته أدى إلى تغيير كامل فى المفاهيم، سواء تلك المتصلة بشكل مباشر بالاقتصاد، أو تلك التى كان يعتبرها البعض غير متصلة بشكل مباشر بالاقتصاد ... الأمر الذى أدى إلى زيادة مساحة الحوار، وأدى إلى تنوع مجالات الاهتمام، ودخول العديد من المتخصصين فى مجالات متنوعة إلى مجال العمل الاقتصادى، وإلى مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تطوير المفاهيم، وإلى توسيع دائرة الاهتمام، وإلى امتداد مجال الرؤية ... بل إن الأهداف ذاتها قد تغيرت وتعدلت وأصبحت لها مفاهيم جديدة، ولها إطار وشكل جديد.

حيث لم يعد الغنى – على سبيل المثال – هدف فى حد ذاته، فقد أدى السعى لتحقيقه إلى حاله من النهم، وعدم الاكتفاء بما تم إنجازه وتحقيقه،

والسعى الدائم إلى المزيد دون اكتفاء، وإحداث شكل من أشكال تراكم الثروة بدون توظيف أو تشغيل، وتعطيل حركة دوران رأس المال فى الاقتـــصاد، واتساع الفجوة بين ما يملك ولديه ... ومن لا يملك وليس لديه رأس المـــال ... وازدياد الغنى ثراءًا، وازدياد الفقير بؤسا ... بل أدى ذلك إلـــى الجـــور على كل شيء ،وظلم الأجيال القادمة بعد أن نضبت الموارد النادرة، وتأثرت البيئة بالتلوث، وفنيت آلاف الأحياء، وتراجعت قوى التوازن الحيوى، واتسع نطاق الاختلال، ووصوله إلى أوضاع غير مسبوقة، أوضاع ظالمة تفتقر إلى العدالة و يعوزها الإنصاف ... وهو ما أسس اختلالات واسعة النطاق ظاهرة بشكل واضح جلى، سواء بين ظواهر متعارضة، أو بين خصائص متنافرة... يظهرها الجدول التالى:

جدول رقم (١)

الخصائص المتعارضة والمتنافرة الناجمة عن التخلف الاقتصادى

▪ الغنى والفقر.	▪ الصدق والكذب.	▪ الربح /الخسارة.
▪ التقدم/التخلف.	▪ الكل/ الجزء.	▪ المجموع/الفرد.
▪ الثراء والفاقة.	▪ الصراحةوالخداع.	▪ التكلفة / العائد.
▪ الصحة والمر.	▪ الأمانة والخيانة.	▪ الكفاءة/ الفشل.
▪ التقدم والتخلف.	▪ الجمال والقبح.	▪ التراكم /التناقص.
▪ الفائض/ العجز	▪ الانتعاش/الانكماش	▪ الحاجة /الإشباع.
▪ الحرية والقهر.	▪ الحركة والجمود.	▪ الحافز / الإحباط.
▪ المشاركة والاستبداد.	▪ الوعى والغيبوبة.	▪ الرواج/الركود.
▪ الشورىوالديكتاتورية.	▪ العزم والوهن.	▪ البناء/الهدم.
▪ العلانية والخفاء.	▪ الفاعلية والشلل.	▪ التأسيس/التصنيف

▪ الحوكمة والفساد .	▪ الشفافية والضبابية	▪ الحيازة/التخلص.
▪ الإصلاح والتردى.	▪ الاندماج والتفكك	▪ الامتلاك/البيع.
▪ القوة والضعف.	▪ التحالف والصراع	▪ التخطيط/العشوائية
▪ الكرامة والمهانة	▪ الصلاحيةو المعيب	▪ التنظيم/التخبط.
▪ الإصرار والتراخى.	▪ الاستفادة والهدر	▪ التوجيه/التضارب.
▪ الانطلاق/ الهبوط.	▪ الامتداد/ الانحسار	▪ التفويض/التركز.

لقد استخدم البعض هذه الصفات ليحل بعضها محل الآخر، واستخدموا الضجيج والدوى الإعلامى، والقهر والعنف والتعسف الإدارى ليفرضوا ما ذهبوا إليه زورًا وبهتانًا.

لقد نجم عن هذا كله ظهور الحاجة إلى فكر اقتصادى جديد، فكر يعمل على تحقيق التقدم فى مختلف المجالات، وأن يحافظ على قوة الدفع الذاتى للاتجاه نحو الأفضل والأرقى والأحسن ... فقد جعل اقتصاد ما بعد الحداثة "التفوق" الهدف الأسمى للنشاط الاقتصادى، بل جعل التفوق فى كافة المجالات الأساس الطبيعى لحركة الاقتصاد وبدون ذلك لا يكون للاقتصاد هدف، وبدون ذلك لا يكون لحركة الاقتصادى أساس، أو معنى، أو مضمون.

أولاً – ضرورة التفوق:

إذا كان البعض ينظر إلى التفوق باعتباره حالة ظرفية، أى تستمر باستمرار الوضع الذى حقق هذا التفوق، فإنه فى اقتصاد ما بعد الحداثة الأمر يختلف، حيث أن الاهتمام بتوفير عوامل التفوق وعناصره، وإيجاد أسبابه ودوافعه، وتحقيق هذا التفوق بشكل دائم ومستمر، وبالتالى فإنه لا يكفى امتلاك أسباب التفوق، بل يتعين السعى الدائم لتحقيقه، والسعى الدائم إلى التنمية المتواصلة لمجالات التفوق، خاصة تلك المجالات التى تفتح الطريق أمام الاقتصاد ليزداد تنوعا وامتدادا واتساعا، وليزداد حركة وانطلاقا، وبدون حدود، وهو ما يعمل على:

- زيادة الطاقة الاستيعابية للاستثمارات.
- فتح مجالات جديدة وحيوية للاستثمار.
- اكتساب مزيد من القدرة على التوظيف بجميع عناصر الإنتاج وبالتالى يصبح الاقتصاد أكثر حيوية ونشاط وواقعية إنجازية، ومن ثم يزداد تقدما حقيقيا يعكس ذاته على كافة جوانب الحياة.

ثانيًا - تنوع مجالات التفوق:

التفوق قد يكون فى مجال أو نشاط معين، ومن ثم يعد النشاط القائد للأنشطة الأخرى، وبالتالى فإن الاقتصار على هذا النشاط يعد مكلفا، ويعد فى الوقت ذاته قيدا على تفوق الآخرين، حيث سوف تتجه جميع الموارد إلى هذا المجال، فضلا عن تأثير عوامل المحاكاة والتقليد، وهو ما يتطلب أن يتم تنويع مجالات التفوق، وبالتالى نشر الاهتمام على مجالات متعددة ،وعدم إحداث التركز، بل يتم توزيع المخاطر ونشرها، ومن ثم يمتلك الاقتصاد المتفوق قوة فى مجالات حيوية، تعمل بمثابة حافز ودافع على تحقيق مزيد من التنمية ومزيد من التكوين الرأسمالى، ومزيد من التراكم الرأسمالى، ومزيد من القيمة المضافة، وبصفة خاصة فى:

- المجالات الأكثر نموًا.
- الأنشطة الأكثر استيعابًا.
- النواحى الأكثر عائدًا وربحية وقيمة مضافة.

ثالثًا - تكامل مجالات التفوق:

يحتاج اقتصاد التفوق إلى الاستفادة من كافة الإمكانات والموارد المتاحة، وهو أمر لا يحدث إلا عندما يكون هناك تكامل ما بين مجالات

التفوق المختلفة، وبالتالى يعطى كل منها للآخر، ويحفز كل منهــا الآخــر، ويحمى كل منها الآخر خاصة من التعرض لأخطاء تؤدى إلى جمود توقــف أو تعطل لحركة سير هذا النشاط، أو تؤدى إلى اختلالات واســعة، أو إلــى صنع فجوات فى الاقتصاد القومى، أو تحول مشروعاته إلى جزر منعزلــة يحيط بها الماء من كل جانب، أو إلى تفكك قطاعــات الاقتــصاد، وظهــور العشوائية الارتجالية التى تشتت الجهد، وتدمر نتائجــه، وعائــده، وبالتــالى تصبح حتمية التكامل بين المشروعات، وبين الأنشطة، وبين القطاعات مــن أجل الآتى:

- أن يستفيد كل منها من الآخر.
- أن يدعم كل منهما الآخر.
- أن يؤسس كل منهما للآخر فرص للنجاح والنمو والاستمرار.

رابعًا - ريادة التفوق وارتباطاته التشابكية:

يوفر التفوق شكلا من أشكال الريادة، وهو يساعد على تغيير طبيعة المجتمع، ليصبح أكثر توافقًا وانسجامًا، ويصبح أكثر فهما لضرورة أن يحل الوئام والانسجام محل التوتر والصراع، وأن يتوفر للجميــع منــاخ صــالح وحيوى وفعال....

خامسًا - دائرة التفوق التصاعدية الاتساع:

هناك دائرة متلاحقة سريعة الدوران، ودائمــة التوســع، يــصنعها التفوق، ويحتاج الوعى بها إلى تعريف وفهم، أى أن التفوق لا يقــف عنــد سقف معين، أو يكون له حد معين يقف عنده، أو لا يتجاوزه... بل أن التفوق لا حدود له، بل هو فى قياس متصاعد، ومن ثم يحتاج إلى تنظيم جيد، سواء للجهد، أو للدافع، أو للحافز على التفوق.

إن اقتصاد ما بعد الحداثة يمثل التزام بالتفوق ... سواء كان التفوق على الآخرين، أو حتى على الذات ... فالتفوق أساس قاعدى لاقتصاد ما بعد الحداثة، وهو اتجاه طبيعى، ونتيجة حتمية، حيث يرتبط هذا التفوق بثلاث اعتبارات قاعدية أساسية تدعم انطلاقته وهى :

القاعدة الأولى – قاعدة التخلى: وهى قاعدة الإصلاح الاقتصادى بصفة أساسية، حيث تعمل هذه القاعدة على معالجة كافة صور الفساد الاقتصادى، وهو إصلاح لازم من أجل استعادة الحيوية والفاعلية للنظام الاقتصادى بكامله، حيث تعمل هذه القاعدة على التخلى عن كافة صور الإسراف والهدر والفاقد، ومعالجة كافة أشكال الضائع فى الوقت والجهد ومستلزمات الإنتاج، وكذلك معالجة المعيب وغير المطابق للمواصفات، ومن ثم يتمكن المشروع من تخفيض التكاليف الحقيقية، أى تكاليف اللامسئولية وعدم الكفاءة إلى أدنى درجاتها، ومن ثم فإن اقتصاد ما بعد الحداثة لا يعترف بالقصور أو التخلف، بل هو دائم السعى لتحقيق التفوق والتقدم ... بل يمكن القول أن التقدم هو فى ذاته المحرك الحافز لاقتصاد ما بعد الحداثة، وهو الذى يحث على امتلاك المزايا التنافسية للمشروعات والشركات، وزيادة قدرتها الاقتصادية وبشكل ارتقائى دائم ومستمر.

القاعدة الثانية – قاعدة التحلى: وهى قاعدة الجمال، والتجميل، أى جعل المشروع فى أفضل حالاته، وفى أحسن صوره، ووفقا للإمكانات والموارد التى يتملكها ويحوزها بالفعل، وهى قاعدة الجدية والندية والجاهزية والعمل على أكمل وجه، وفى أفضل صورة، وفى أحسن وضع وحال، أى العمل كما يجب أن يكون، والتحلى بقيم الالتزام والحوكمة الذاتية، والتفانى فى العمل، وتقديم أفضل ما لدى العمل، فضلا عن الانتماء والولاء الكامل للمشروع، والجودة والإخلاص فى العمل، وإعطاء العمل أفضل ما لدى الفرد

العامل، سواء من فكر أو من جهد، وتقديم كل أسباب النجـاح للمـشروع، وجعله متفوقًا فى قياساته المتداولة والمطبقة فى مرجعياتها القائمة.

القاعدة الثالثة – قاعدة التجلى: وهى قاعدة الإبـداع، والابتكـار، والوصول إلى ما لم يصل إليه الآخرين، وإلى الإكفـاء والأمـن والأرقـى والأفضل إشباعا وإمناعًا، والأقل تكلفة، والأحسن أداءًا، أو إلى الذى يوجـد مجالا جديدا لم يتم الوصول إليه من قبل .

وبالتالى فإن التفوق يصنع بالسعي والجهد المتواصل، وهـو حالـة ظرفية مرهون استمرارها، باستمرار أسباب التفوق، ومن ثم فهو حاله مؤقتة تناسبية فى إطار سعى وجهد الآخرين.

وقد احتاجت الدعوة إلى التفوق، الكثير من الجهد والوقـت والفكـر الذى قام على فلسفة عميقة الجذور، بضرورة أن يكـون التفـوق الهـدف الأسمى، والذى تسعى البشرية إلى تحقيقه، سواء فى سعيها الحثيث لعمـارة الأرض، أو للوصول إلى أعماق الكون، أو للانطلاق إلى آفاق جديدة، مـن العلم والمعرفة، والقدرة على الإنجاز ... فالتفوق هدف دائم ومستمر، يتعين أن تسعى إليه كافة المشروعات والدول والمنظمـات، والعمـل مـن أجـل الوصول إليه، ثم المحافظة على هذا التفوق انطلاقا من كونه هدف ووسيلة، ونتيجة وأداه، وبتحقيق مزيد من التفوق، ومن ثم فقد اهتم اقتصاد مـا بعـد الحداثة بالتفوق، ليس فقط كحاله state of affair، ولكن أيضًا باعتباره عمليه process يتم القيام بها وإنجازها، سواء على مراحل stages متتابعة، أو مـن خلال سلسله متكاملة الحلقات يتم تنفيذ حلقاتها المتكاملـة بـشكل متناسـق ومتتابع، ولضمان تحقيق التقدم بعناصره ومكوناته المختلفة، فالتقدم وإن كان يشكل إطار عام كلى، فأنه فى الوقت ذاته يضم عناصر جزئيـة ومكونـات فرعية، جميعها يتعين الاهتمام بها، ومعرفة كيف تتفاعل معا من أجل إحداث

التقدم، فعلى سبيل المثال: فإن عنصر الواعدية فى تفاعله مع عنصر الالتزام والحوكمة الذاتية، يعطيان للمستقبل مدلولا، ويؤشران معا اتجاها، ومن ثم فإن أحدهما يستدعى وجود الآخر... وبالتالى يمكن القول أن التقدم لا يمكن استيراده من الخارج، أو نقله أو استئنافه... بل يتم فقط بالسعى إلى تحقيقه من خلال امتلاك أسبابه، واستخدام وتوظيف والتشغيل الجيد لكل من هذه الأسباب.

وقد أصبح التقدم قائما على صناعة المستقبل، أى إيجاد وضع المستقبل كما يجب أن يكون، فالمستقبل يكاد أن يكون قائم بيننا الآن، ولكن فى شكل بدائى أولى، فالمستقبل هو نتاج خياراتنا الراهنة، وعملنا الحاضر الذى نقوم به، وبالتالى فإن خياراتنا واختياراتنا التى نقوم بها الآن فى الحاضر هى التى ستشكل واقع المستقبل، والذى يتم صناعته وإيجاده وفق عدة عوامل رئيسية وأساسية هى:

العامل الأول: الرؤية المستقبلية الممتدة لتغطى الفترة الزمنية التى خلالها سوف يتم تشكيل الرؤية المستقبلية لكل المستقبل، وبمعنى آخر أن هذه الرؤية سوف تشكل إستراتيجية كما يجب أن يكون، وهى إستراتيجية حاكمة ومتحكمة فى كافة التوجهات، وهى تغطى عقدين من الزمان أو أكثر أى تمتد لما يزيد عن عشرين عاما متواصلة وبدون انقطاع، وبشكل دائم مستمر، ومن ثم يتعين أن تكون الإستراتيجية مرنه، وتتمتع بالقدرة على التكيف السريع مع المتغيرات، واستيعاب المستجدات، وأن تكون مليئة ومفعمة بالآمال والطموحات .

العامل الثانى: مجموعة من السياسات المرحلية الإطارية العامة، وهى سياسات يتم رسمها من أجل الوصول إلى تحقيق الرؤية الإستراتيجية، ومن ثم فإن هذه السياسات عادة ما تضم خمس أنواع هى:

- سياسات الإعداد والتجهيز والتهيئة.
- سياسات التنفيذ والإنجاز والتشغيل.
- سياسات مواصلة العمل واستكمال المهام.
- سياسات المعالجة والتعديل والتصحيح والتقويم.
- سياسات التجميل والمكافأة والعائد والإثابة.

العامل الثالث: مجموعة المهام التنفيذية المطلوب إنجازها لتحقيق الرؤية شكلاً ومضموناً ومحتوى، والتي يتعين أن تتم للوصول إلى نتائج ملموسة يتم قياسها ومكانتها بما هو مخطط، ومن ثم فإن هناك برامج أداء تضم هذه المهام، وهناك خطة تضم هذه البرامج، وجميعها يحكمها إطار زمني وتوقيتات معيارية قياسية.

الفصل الخامس عشر

اقتصاد الخبرة

على الرغم من أن اقتصاد ما بعد الحداثة، يتعامل ويعتمد على الابتكار [1]، فإنه لا يلغى أو ينفى أبـدًا عامـل الخـبرة Experience Factor، فالخبرة أساس تأكيد نجاح وسلامة القرارات المستقبلية، وعامل تقييم لما هو قائم فى الحاضر، فضلاً عن أنها تراكمات ما تم اكتسابه فى الماضى، والتى تشكل جميعها رصيد متراكم من المعارف التى تم تحصيلها فى سنوات عديدة ممتدة، ومن خلال ممارسات العمل، سواء كان عملاً متنوعًا متكـاملا، أو كان عملاً متنافرًا مختلفا، حيث تعبر الخبرة عن ما تم تحصيله مـن نتـائج الممارسات العملية فى مواجهة المشاكل والأزمات والمواقف الصعبة، وما تم اكتسابه من مهارات فى التعامل مع كل منها، وأى منها، وقد أدى هذا الأمر إلى وجود أهمية قصوى للخبرة المتراكمـة، سـواء فـى إدارة الـشركات والمشروعات، أو فى إتمام عمليات الدمج والاستحواذ، أو فـى ممارسـات عمليات إعادة الهيكلة... أو فى غزو الأسواق الدولية، والتركـز، والتوسـع والانتشار فيها ،وتحقيق السيطرة على قوى الفعل فيها، وتوجيههـا بالـشكل الذى:

- يحافظ على المصالح والمنافع التى تم صنعها فى هذه الأسواق.
- زيادة تعظيم العائد والمردود والمتحقق من ذات المـصالح القائمـة حاليًا.

---

[1] تتقدم الدول وتتفوق المشروعات من خلال تكامل وتضافر كل من عنصرى الابتكار والخبرة، أى أن الجديد المبتكر لا ينفى القديم الراسخ، بل هو قائم عليه، فعلى سبيل المثال، أن منظومة القيم والمبادئ والتقاليد الراسخة هى للتى تصون كل تقدم وتحمى مكاسبه وإنجازاته، وهى التى تـدفع وتوفر الحافز إليه، وفى الوقت ذاته هى التى تحرض على التحسين والتطوير، وإجراء عمليـات التحديث، وتوفير الدافع والحافز على الابتكار .

- تحقيق مزيد من العائد بزيادة حجم الصالح والمنافع، وإيجاد وتنمية وتطوير قواعد مصالح ومنافع جديدة يتم صنعها في المستقبل القريب.
- معالجة الأخطار والحد من تصاعد الخطر والحيلولة دون حدوث تراجع في مستوى العائد والمردود أو انكماش المصالح والمنافع، أو حدوث أزمات ومواقف صعبة تواجه المشروع أو تهدد استمراره.

ومن ثم فإن اقتصاد الخبرة لا يعمل فقط على زيادة المكاسب، بل أيضًا يعمل على تقليل الخسائر، ومن ثم فإن اقتصاديات الخبرة، هي اقتصاديات التكلفة والعائد، واقتصاديات المنفق والمردود، واقتصاد المصروف والربح، واقتصاديات كل من:

- القدرة على العمل والرغبة فيه والحرص عليه.
- المهارة والبراعة في العمل والتفوق في الإنجاز المتحقق.
- الموهبة والملكات في العمل وفي الاختراع وفي التطوير والإبداع.

ومن ثم فإن اقتصاد ما بعد الحداثة أضاف إلى اقتصاديات الخبرة، اقتصاد المحتوى والمضمون، ليتكامل كل منها، ويعطي معنى جديدًا، ويعطي مفهومًا أشمل وأعمق، وبالتالي يولد تأثير وأثر متعدد الجوانب، وممتد الأبعاد، وعميق ... فالخبرة هي تفاعل حيوي ما بين الذات الإنسانية المبدعة، وبين الإطار البيئي المحيط بهذه الذات تفعل فيه وتتفاعل معه، أخذًا وعطاءًا... وبدون حدود.

وعلى هذا تعمل الدول المتقدمة على البحث عن الخبراء الماهرين الموهوبين، وإلحاقهم بشركاتها ومؤسساتها العلمية والبحثية، ومراكز صياغة تصورات وسيناريوهات المستقبل، وصناعة المزايا التنافسية ،وصناعة

الفرص الاستثمارية... والتوجه بهم إلى مزيد من التقدم والتفوق والتميز... مزيد من رغد الحياة... ومزيد من جودة الحياة... إن الخبرة دافعها الفعلى هى استمرار تحقيق النجاح الذى حدث فى الماضى.... استمراره فى المستقبل... وهو ما يشير إلى أن الخبرة فى منظور اقتصاد ما بعد الحداثة لها ثلاث مراحل امتدادية هى:

المرحلة الأولى: جذور الماضى، أى عمق الخبرة الذى ترتكز إليه.

المرحلة الثانية: أوضاع الحاضر، وما تحققه من إنجازات النتائج.

المرحلة الثالثة: آفاق المستقبل، وما تهدف إلى الوصول إليه.

فالخبرة وإن كانت تعبر عن تجارب الماضى التى مر بها الفرد، فإنها أيضًا لا تنفى قدرات الحاضر وما تحققه من إنجازات، وفى الوقت ذاته تشير إلى ما تضعه من تصورات ملهمة لصناعة المستقبل. وفى الوقت ذاته فإن هذه الخبرة تتضمن قصص النجاح الملهمة والشاحذة للطاقة الإبداعية، كما أنها تتضمن فى الوقت ذاته اقتصاد القدرة على الإبداع، واقتصاد القدرة على الإشباع، واقتصاد القدرة على إدارة التغيير، واقتصاد القدرة على التطوير، وعلى الارتقاء، وعلى التشغيل المتزامن، وعلى التفعيل والمفاعلة الارتباطية التكاملية، والتى من خلالها يتحقق النمو والتوسع ويتولد العائد والمردود.

وتشمل الخبرة جانبين أساسين، بل إنهما فى الواقع يمثلان مصدرين رئيسيين لها، وهما:

المصدر الأول: مصدر داخلى: يتصل بالمشروع أو الكيان الإدارى الذى يعمل فيه الفرد، وما يرتبط بالمشروع من لوائح وقوانين، وأنظمة عمل، وتعليمات وقرارات إدارية، فضلاً عن الخطط والبرامج الموضوعة،

والهياكل التنظيمية، والواجبات التنفيذية، والمهام، وتوصيف الوظائف، والمسارات الوظيفية، وعلاقات العمل، وعلاقات السلطة، وتلقى الأوامر، ومتابعتها .

المصدر الثانى: مصدر خارجي يتصل بالبيئة والمجتمع الذى يعيش فيه الفرد، وينتمى إليه، وما يتصل به من هيكل للقيم والمبادئ وعادات وتقاليد وآداب يتعين مراعاتها وعدم تجاهلها، وما يتطلبه ذلك من مهارات التعامل مع هيئات ومؤسسات ومنظمات وأفراد المجتمع، وضمان عدم معارضتهم أو مقاومتهم للمشروع أو لما يتخذه المشروع من قرارات قد تتعارض مع مصالحهم، وتأييدهم وتبنيهم ومساندتهم له، بل ومساعدته فى الظروف الصعبة التى يمر بها، والمواقف الصعبة التى يتعرض لها من وقت إلى آخر.

ومن خلال هذين المصدرين تتشكل وتتكون خبرة الفرد، ويتم صقل هذه الخبرة من خلال الاحتكاك العملى بالمتغيرات والمستجدات الحياتية، واختبار مدى صلاحيتها الاستمرارية ... وبصفة خاصة أن معارف الإنسان تتكون من مزيج من الدراسة والعلم والتدريب، ومن العمل التنفيذى الممارس، ومن مخالطة أفراد المجتمع الذى يتفاعل معه، ويعيش فيه، سواء كان مجتمع العاملين فى المشروع والمتعاملين معه، أو كان مجتمع خارجى يخالطه، يفعل فيه، ويتفاعل معه .

وبالتالى فإن مفهوم الخبرة، مفهوم يتناول كافة جوانب الحياة المعاشة، وهو مفهوم متعدد الجوانب الارتباطية، وله كثير من الأبعاد، وعناصره متنوعة، ويحتاج إلى إيضاح، خاصة عند تناول اقتصاديات الخبرة، وتأثيرها على عمليات نمو المشروعات، وهو ما سيتم تناوله بإيجاز على النحو التالى:

أولاً – مفهوم اقتصاد الخبرة:

يطلق مصطلح "الخبير" على ذلك الفرد الذى لديه كل مـن المعرفـة العلمية والقدرة العملية على التعامل مع المواقف المختلفـة، والتـى تتـصل بالأعمال المتخصصة التى يمارسها، وهو ما يشتمل على:

- القدرة على الرصد.
- القدرة على التتبع.
- القدرة على القياس.
- القدرة على التحليل.
- القدرة على الدراسة.
- القدرة على رسم الاتجاه.
- القدرة على وضع البدائل.
- القدرة على اختيار البديل الأفضل.
- القدرة على تنفيذ هذا البديل ومتابعة هذا التنفيذ.
- القدرة على تحقيق النتائج والوصول إلى الأهداف المرجوة.

ومن ثم فإن العائد الاقتصادى المتحقق من هذه الخبـرة يجعـل نتـائج المشروعات أكبر وبشكل ملموس ومتفوق عن غيرهـا مـن المـشروعات. المثيلة، والمنافسة. وبالتالى تمثل الخبرة علامة فارقة ما بين الإنجاز المتحقق فى هذه المشروعات، ومـا بـين التكـاليف التـى أنفقـت وتحملتهـا ذات المشروعات، أى أن نتائج الخبرة هى التى تتحدث عنها، ولـيس كمـا هـو يتصوره البعض بكم وعدد سنوات ممارسة العمل.

ومن ثم فإن الخبرة لا تتصل قط بإنتاجية الفرد الخبير، ولكن أيضًا بنتائج المشروع وإنجازاته ونجاحاته المتحققة فى السوق المحلى من جانب، وفى الأسواق الدولية من جانب آخر .

ومن هنا فإن الخبرة تنصرف إلى كل من الشخص الطبيعى، وأيضًا الشخص المعنوى، وكلاهما صدى للآخر، ونتيجة منطقية لكل منهما، حيث أن الخبرة "ثقافة" جانب منها متوارث جيل بعد جيل، والجانب الآخر مكتسب بالجهد والعمل المتواصل، والإضافة الجديدة إلى المتوارث القديم ... ومن ثم فإن رصيد الخبرة المتراكم، يتعين أن يغذيه ويضاف إليه المبتكر المستحدث.

ويتم النظر إلى الخبرة على كونها تيار متدفق، تصنعه الأحداث، وتصقله الحوادث، وتضيف إليه نتائج التجارب، فخبرة الأيام والسنين، تترجمها المهارات والقدرات، وتعكسها جودة القرارات، والسلوكيات، والتصرفات، ولما كانت الخبرة تراكمية فإنها أيضًا تعبر عن حجم المعارف التى قام الفرد باكتسابها وتحصيلها من ممارسة العمل التنفيذى، وفى الوقت ذاته تشير إلى كم التجارب التى مر بها، وحجم المواقف الصعبة المصاحبة لهذه التجارب، وقدرته على مواجهة هذه المواقف الصعبة والتغلب عليها.

وتقاس الخبرة عادة بعدد سنوات ممارسة العمل بنجاح، وبمعنى آخر أن الخبرة يتعين أن تكون خبرة كفاءة واقتدار ونجاح، وتفوق وامتياز وارتقاء، وليست خبرة فى الفشل أو فى التخلف أو فى الفساد، فهذه ظواهر يتعين مقارنتها والتخلص منها، وعدم السماح باستمرارها... فالفساد يمثل ضياع وهدر وفقد للقيمة، وللمعنى، وللمضمون... وضياع لفرصة نجاح، وعائد، ومردود... وهو ما لا يجب السماح به تحت أى دعوى... أو بموجب أى ادعاء... ومن ثم فإن الخبرة ما هى إلا انعكاس للقيم والأخلاق الحميدة، وأن اقتصاد الخبرة ما هو إلا اقتصاد الأخلاق الحميدة... وهو ما يؤكده ويصر على تأكيده اقتصاد ما بعد الحداثة... فى كافة صوره ومجالاته.

ويعبر اقتصاد الخبرة عن منظومة الخبرة وهى منظومة ذات طبيعة تفاعلية استهدافية، تعمل من أجل تحقيق أهداف محدده، وفى الوقت ذاته فإنها جزء من نظام متكامل، وتعمل فى إطار المجموع العام الكلى للنشاط الاقتصادى، أى فى منظومة الاقتصاد العام الكلى MACROECONOMY، وكذلك على مستوياته وعناصره الجزئية MACROECONOMY ، وبهذا فإن المنظومة هى جزء من النظام — ومن ثم فإن تتابع عمل المنظومات، وتوافقها، واتساقها، هو الذى يعطى للنظام حيويته وفاعليته، وفى الوقت ذاته يحقق ويولد الخبرة بجوانبها الثلاثة الرئيسية التالية:

- جانب الثقافة والفلسفة الحاكمة للخبرة بما فيها منظومة القيم والمبادئ والأخلاق، والعادات والسلوكيات والتقاليد ونسيج الوعى والإدراك الحاكم للتوجهات.
- جانب السلوكيات والتصرفات التى يتم القيام بها وممارستها فى تنفيذ المهام والواجبات والأعمال والوظائف، وما يستوجبه ذلك من متطلبات تنفيذية.
- جانب المبادرات الإبداعية وما يقتضيه السعى نحو الأفضل والأرقى والأحسن، والإصرار على التفوق، والإصرار على التقدم والرقى.

ومن ثم فإن الخبرة كمنظومة هى جزء من نظام عام، وأن هذا النظام يحتوى على العديد من المنظومات الخبيرة، وهى منظومات تفاعلية استهدافية، ذات طبيعة متكاملة، وهى فى الوقت ذاته تعد أصلاً ASSET من الأصول الرأسمالية التى يتعين أن يستفاد منها، وتوظيفها، واستثمارها، والحصول منها على عائد مناسب، يفوق تكلفتها بكثير، وهو ما يتم أخذه فى الاعتبار من خلال تتبع أجزاء هذه المنظومة، أى:

- مدخلات المنظومة، وما يتصل بالحصول على المعارف.
- تشغيل المنظومة، وما يتصل بالاستفادة من الخبرات.
- مخرجات المنظومة، وما يتصل بها من عائد ومردود متولد عن المنظومة.

وبالتالى فإن اقتصاد الخبرة يتصل مدى جودة أداء هذه المنظومة، أى أنه يرتبط بعدة جوانب رئيسية هى:

- جانب تخفيض التكلفة المترتبة عن اتخاذ قرار سليم وصائب(١)، خاصة فيما يتصل بتأثير القرار المتخذ على الصورة الذهنية IMAGE لدى جماهير المشروع، وسائر جمهور العاملين، أو لدى جمهور المتعاملين .
- جانب تخفيض الوقت الذى يستغرقه إحداث تجارب لاختبار صحة القرارات المتخذة.
- جانب تحصيل العائد والمردود المتحقق عن اتخاذ قرار سليم وصائب فى وقت قياسى.

ثانيًا – أنواع الخبرات المكتسبة:

تتعدد أنواع الخبرة وتختلف باختلاف حياة وممارسات كل فرد المهنية ،والثقافية والاجتماعية، ويتم النظر إلى كل منها على حده، وإن كانت تنقسم بصفة عامه إلى نوعين رئيسيين هما:

---

(١) قد يحتاج الأمر إلى إظهار الجانب الاقتصادى للخبرة، إلى النظر إلى ما قد يحدث لو لم تكن هذه الخبرة موجودة، أى أن تكاليف عدم وجود الخبرة قد تكون أعلى من وجودها، وأن تكلفة خطأ عشوائى ارتجالى قد يكون مدمرًا للمشروع، ومن ثم فإن عدم وجود الخبرة قد يدمر المشروع تماما .

النوع الأول – خبرة تكرارية: وهى خبرة لا تضيف جديدًا عن ما سبق تحصيله، بل تعد تكرار لما سبق الحصول عليه، وهى خبرة نمطية تــرتبط بالأعمال النمطية المعتادة التى تتم فى المشروعات، وهى خبرة تأكيدية يــتم التأكد من وجودها لدى الفرد الخبير، والتى تنشأ عن ممارسة عمل روتينـــى معتاد، ليس فيه الجديد الذى يحتاج إلى معالجة خاصة، وهذه الخبـــرة لهـــا عائدها الاقتصادى المتمثل فى وفورات متزايدة نتيجة:

- اكتساب مزيد من المهارة فى الإنتاج.
- معالجة الهدر والضائع والفاقد والمعيب وغير المطابق للمواصفات.
- علاقات الإنتاج المتزايدة ما بين الفرد ككيان عاقل رشيد، وما بـــين العمل كمجال ارتباط وتشغيل وانعكاسه على الإنتـــاج كمـــا وكيفـــا، وعلى الإنتاجية كعنصر امتياز وتفوق ارتباطى.

النوع الثانى – خبرة تراكمية: وهى خبرة متنوعـــة تمثـــل الإضـــافة الحديثة فيها الجانب الأكبر، وهى تزداد وتتراكم وفقا لقدرة الفرد على تنويع نشاطه، وعلى استيعاب الجديد، سواء فيما يقوم به مـــن أعمـــال حاليـــة، أو أعمال يرغب فى الانتقال إليها فى المستقبل، وهى خبرة ذات عائد ومـــردود اقتصادى مرتفع يتم الحصول عليه من خلال الوفورات الخارجية المتحققـــة عن:

- التكامل والتنويع فى مجالات الاستفادة من الأنشطة المتنوعة ســـواء كمصدر للمواد الخام، أو كمجال لتـــسويق المنتجـــات، أو كمجـــال لتطوير نظام الإنتاج والتشغيل والتوظيف.
- إقامة المعابر والجسور والكبارى الاقتصادية الواصلة بين المشروع الذى يعمل فيه الفرد، وباقى المشروعات التى كان سابقا يعمل فيها، أو يتعامل معها، مما يقضى على ظاهرة الجزر الاقتصادية .

- إحداث قدر ما من التطوير والدفع الذاتى نحو التطوير، خاصة الاستفادة من اختلاف درجة تطبيق التكنولوجيا من نشاط إلى آخر، مما يسهم فى الارتقاء بتكنولوجيات العمل التنفيذى الارتباطى فى المشروع.

وتستخدم المشروعات متعدية الجنسيات اقتصاديات الخبرة بكثافة، ففى الوقت الذى تطبق فيه أحدث عناصر التكنولوجيا، تقوم بإنشاء " النظم الخبيرة " وتعديد " مجتمعات الخبرة "، فى مراكزها الإنتاجية، والتسويقية، والتمويلية والخاصة بكوادرها البشرية، وهى بذلك لا تترك ثغرة من الثغرات التى لا تسمح لها بالإنجاز المتفوق، خاصة فى مجالات التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعة، لكافة الجهود التى يقوم بتنفيذها جميع العاملين... فالخبرة تفاعل ما بين الفرد فى ذاته وما بين العمل الذى يقوم به .

وكلما كان متخذ القرار قادرا على تحريك العاملين لديه، وكلما كان قادرًا على تحفيزهم، وتفعيل عناصر الرغبة والقدرة لديهم، كلما كان ناجحا فى تنويع خبراتهم، وتوجيههم إلى أعمال وأنشطة متنوعة تزيد من تراكم الخبرات لديهم، وكلما كان قادرًا على اكتشاف كل من:

- مواهبهم الخاصة وملكاتهم التى ولدوا بها.
- مهاراتهم التنفيذية التى ازدادت وصقلت بالعمل.
- قدراتهم الإبداعية التى تم التعبير عنها.

وبالتالى كلما كان قادرًا على توظيفهم فى التخصصات التى يعطوا فيها على إنتاج وأفضل إنتاجية.

ثالثاً - أهمية اقتصاد الخبرة وتأثيره في المشروعات:

إن الخبرة تختصر كل من عوامل الزمن والتكلفة في التعامل مع المواقف الصعبة التي تواجه متخذ القرار، أيًا كان موقعه، سواء كان على مستوى دولة، أو مستوى منظمة، أو كان مشروع معين من المشروعات، ومن ثم تصبح الخبرة عامل نجاح يساهم في ربحية المشروعات، وفي زيادة كفاءة المنظمات، وفي ارتقاء الدول وتقدمها، فهي تعمل على تحقيق عدة أهداف رئيسية أهمها الأهداف التالية:

١. اكتشاف ما لم يستطيع الآخرين اكتشافه، خاصة فيما يتصل باكتشاف الفرص الاقتصادية السانحة وتقييمها تقيما سليما، فإذا لم يكن هناك فرص اقتصادية قائمة، تم صناعة وإيجاد هذه الفرص، والتوجه بها إلى تحقيق التقدم ... وبالتالي يتم التحول من تفعيل الفرص القائمة إلى مفاعلة الفرص المصنوعة.

٢. تشخيص جيد لكل ما يواجهه المشروع من أوضاع ظرفية طارئة، أو مواقف صعبه، أو أزمات عنيفة، أو مشاكل، سواء في العمل التنفيذي الذي يتم في المشروع، أو في البيئة الخارجية المحيطة به، والتعامل السريع الصائب معها، خاصة فيما يتصل بالقدرة على:

- وقف تصاعد الأزمة، وعدم السماح باستفحال المشاكل الناجمة عن تصاعد ضغط الموقف الصعب الذي يواجهه المشروع.
- امتصاص الضغوط، وإعادة توجيه القوى السلبية لتصبح عنصر إيجابي بناء وليس هدام، وبما يساعد على حسن إدارة التغيير، وقبول الجديد المستحدث.
- إدارة مجتمع العاملين داخل المشروع، ومجتمع العملاء والمتعاملين بالشكل الذي يحافظ على المصالح، ويحقق المكاسب والمنافع.

٣. تعامل فورى مع أى قصور فى بدايته قبل أن يستفحل ويشتد ويصعب علاجه، وبصفة خاصة نتيجة عدم المعرفة، أو سوء الفهم، أو عدم وجود نظام اتصال فعال، أو لأى سبب آخر، ومن ثم المبادرة باتخاذ الإجراءات السريعة، ومن ثم فإن الخبرة تعمل فى هذا المجال على:

- توفير الإجراءات الاحترازية والتحوطية الوقائية التى تحمى من حدوث أى اختلالات أو اعتلالات.
- توفير عنصر العلاج والإصلاح الفورى السريع لأى بـوادر مبكـرة تظهر أن هناك اتجاه أو مؤشر لاختلال.
- زيادة فاعلية النظام الإدارى وقدرته على السيطرة علـى الأحـداث، وتفاعله معها، وإحاطته الكاملة بما يحدث أولاً بأول.

٤. تنمية العائد وزيادة المردود، وتحقيق ربحية مناسبة، مع ضمان استمرارية الأداء والإنجاز وعدم التوقف عن التشغيل والتوظيف والعمل، وهو ما يضمن استمرارية المشروع، ونموه، وتوسعه، وهو ما يساعده أيضًا على التواجد الفعال المؤثر فى كافة الأسواق، وعلى تبسيط الإجراءات، وتحقيق عمليات الدمج، والاستحواذ، والابتلاع، والتحالف، والمشاركة، والتعاون، وبالتالى تحقيق ما يلى:

- اقتصاديات الحجم الكبير المتزايد تضخمًا وقوة.
- اقتصاديات السعة والنطاق الذى يتزايد توسعًا.
- اقتصاديات الارتباط والتشابك والتـداخل ونمـو القيمـة المـضافة، والربحية.

٥. تحقيق فاعلية الاختراع والإبداع وزيادة الدافع نحو الابتكار والتحسين والتطوير والتجديد، والكشف عن أصحاب المواهب، والاستفادة من أفكارهم ومخترعاتهم، وبما يحقق عدة عناصر أهمها:

- عنصر السبق على الآخرين.
- عنصر التميز عن الآخرين.
- عنصر التفوق والصورة الإيجابية الفارقة عن الآخرين.

رابعًا - أهمية إنشاء النظم الخبيرة:

استطاع اقتصاد ما بعد الحداثة أن يعمل على زيادة الاعتماد على عناصر الخبرة، واستطاع أن يؤسس مجموعة من النظم الخبيرة والتى تعتمد عليها المنظمات الإدارية، خاصة وأن مكتسبات الخبرة وتراكمها تحتاج دائما إلى تفعيل وإلى توظيف، وبالتالى تعظيم الاستفادة منها، وعدم تجاهلها أو إهمالها أو التغاضى عن وجودها وأهميتها، فالاستثمار الحيوى للخبرة هو الذى يعطى لها عائد، ويعطى لها مردود، ويحقق من خلالها نجاح المشروعات، والمنافع والمكاسب ليس فقط من خلال تجنب السلبيات، ولكن أيضًا لتحقيق الإيجابيات، سواء من خلال:

- تقديم المشورة.
- تقديم الرأى.
- تقديم النصيحة.

أو من خلال إسناد بعض المهام الفنية التى يصعب التعامل معها إلا من خلال فرق المهام الخبيرة EXPERT TASK FORCES والتى تضم النظم الخبيرة، والتى تتولى التعامل مع المعضلات الفنية التى تواجه الكيان الإدارى، خاصة فيما يتصل بقدرة هذه النظم على:

- توفير البيانات والمعلومات الكاملة والتفصيلية.

- تقديم الحلول التى سبق تجربتها واقتراح بدائل التعامل مع المواقف المختلفة.
- تقييم ومتابعة الآثار المختلفة للتطبيقات التنفيذية ومقارنتها بما حدث فى الماضى، أو ما سبق التعرض له من مواقف صعبة.

لقد نجحت النظم الخبيرة فى صيانة وحماية المشروعات من شرور العديد من الأزمات والمشاكل الصعبة التى تواجه متخذ القرار، سواء بحكم تيار العولمة الاجتياحية، ومتطلباته، أو بحكم ما هو تفاعلى داخل المشروع ومتطلبات هذا الداخل، أو بحكم الظروف والأوضاع الخارجية، وما يقتضيه هذا الخارج.

إن أساس أى قرار جيد هو توفير البيانات والمعلومات، ووضع الحلول والبدائل، والتصورات والسيناريوهات.

وهو ما تقوم به النظم الخبيرة، والتى تحول مكتسبات خبرة الماضى إلى أساس تقييم وتعامل مع أوضاع ومشاكل وأزمات الحاضر، وفى الوقت نفسه تحقق نظام وقاية وأمان ضد أزمات المستقبل.

خامسًا - ضرورة إنشاء مجمعات الخبرة:

استطاع اقتصاد ما بعد الحداثة أن يلفت ويوجه النظر إلى أهمية ضرورة الاستفادة من الإنسان الخبير، وأن يوظف هؤلاء الخبراء فى القيام بإعمال (الخبرة)، وأوجد هذا الاقتصاد "مجمعات الخبرة"، وهى مجمعات "عقول" BRAINS، وتعمل بشكل دائم مستمر، سواء كمراكز تفكير، أو كمراكز للبحوث والاستشارات، أو كمراكز تفكير، أو كمراكز للتنمية الفكرية، أو كمراكز لوضع وصياغة تصورات صناعة المستقبل كما يجب أن يكون، أو لصناعة المزايا التنافسية، أو للاستفادة مما هو متوافر ومتواجد من

موارد، أو لتحسين الاســتخدامات، أو لتنميــة وتطــوير الاســتثمارات ... وغيرها.

وهى تشكل مجموعات استشارية لديها الإمكانيات والموارد اللازمة، والقدرة على تقديم الرأى والمشورة، وعلى تقديم خبراتها فى كافة المجالات الإدارية والفنية، خاصة فيما يتصل بــ:

- وضع الإستراتيچيات.
- رسم السياسات.
- إجراء عمليات التخطيط ووضع البرامج الزمنية.
- إجراء عمليات التنظيم ورسم المســار الــوظيفى وإعــادة الهيكلــة التنظيمية.
- اقتراح مصادر التمويل وإجراء توازنات الهياكل التمويلية.
- نقل الخبرة إلى الكوادر البشرية، وتدريبها، وإعدادها وتأهيلها عمليا وعلميا سواء للعمل بشكل عــام، أو للقيــام بالمهــام ذات الطبيعــة الخاصة.
- تطوير القدرات الفنية الإنتاجية، وزيادة استعدادها لتقبل الجديد خاصة فى المجالات التى تنعكس على جوده وأداء المنتجات، وعلى شكلها.

وبذلك يتم استخدام واستغلال مجمعات العقول، والحصول منهــا علــى أكبر استفادة ممكنة من عقول العلماء والخبــراء العــاملين فيهــا، وزيــادة مساهمتهم فى تطوير وتنمية المشروعات، بل والدول، فالتقدم وإن كان يقوم ويستند إلى إرادة صنع التقدم، وإلى الإصرار والمثابرة، إلا أنه أيضًا يتوقف على الرؤية، والمهام والتنظيم الذى ييسر ويساعد على الوصول إليه.

وتحرص معظم الدول والمنظمات والمشروعات على تنمية وتطوير الخبرات البشرية لديها، وفى الوقت ذاته استقدام الخبراء الدوليين لنقل خبراتهم إلى كوادرها البشرية، وزيادة عناصر الولاء والانتماء للاحتفاظ بهم، وجعلهم فاعلين فى تنمية الكيانات الإدارية، وفى الوقت ذاته، الحث والدفع والتحفيز لملكاتهم ومواهبهم فى تصميم ووضع الرؤى VISION المستقبلية لما يجب ويتعين أن يكون عليه الكيان الإدارى، وتحويل الطموحات والآمال، والأهداف إلى واقع حقيقى حى معاش وملموس ... وبالتالى فإن اقتصاديات الخبرة تمثل ركيزة أساسية لاتخاذ القرارات الصائبة الرشيدة العاقلة.

الفصل السادس عشر

اقتصاد تعاون المتنافسين

استطاع اقتصاد ما بعد الحداثة أن يعيد هيكله توازنات النشاط الاقتصادى، ويضيف إلى الفكر الاقتصادى محركات جديدة ينطلق بها إلى آفاق أكثر اتساعًا، وأكبر حجمًا، ويوفر طاقات إبداعية متعددة المجالات : إنتاجًا، وتسويقا، وتمويلا، وكوادر بشرية ...سواء من خلال تيار العولمة الاجتياحية، أو من خلال متطلبات التفوق واكتساب مزايا تنافسية، أو من خلال إملاءات متطلبات عمليات الدمج والاستحواذ، وعمليات الابتلاع وإجراء التحالفات المشتركة، فالعالم الآن كما هو سابقا قائم على أن هناك آخرين، وأن هؤلاء الآخرين لابد من التعامل معهم، ولا بد من الحياة معهم، ولا بد من أخذ كل ما لديهم فى الاعتبار، وحساب دقيق لكل ما يقومون به فى الوقت الحاضر، وما يتجهون للقيام به فى المستقبل، وحساب كل عمل ونشاط ما يتصل ويرتبط بمخاطر كل تصرف، وهو ما يحتاج إما إلى:

١. إخضاع هؤلاء للسيطرة وتأمين حركتهم ومخاطر هذه الحركة حتى لا تؤدى إلى إحداث أضرار، أو إلحاق أذى بنا، أو تدمير مصالحنا سواء بشكل عام أو فى منطقة معينة بصفة خاصة.

٢. القضاء على هؤلاء الآخرين أو إضعافهم، أو إرهاقهم إلى أطول فترة ممكنة، وجعلهم يتخبطون، وبالتالى جعل حركتهم سيرا مترددا فى نفس المكان أو تراجعهم إلى الخلف، مما يسبب ويحدث حالات انهيار، ويؤدى إلى دمارهم، وإغراقهم فى مشاكل التخلف والتخبط والفشل.

٣. استيعاب هؤلاء الآخرين وتوظيفهم وإدخالهم منظومة ارتباطية لتحويل قوتهم المدمرة إلى قوة بنيان، وإلى مصدر قوة ونجاح لنا،

ويتم ذلك من خلال إدخالهم طرف فى منظومة ارتباطيـة اتجاهيـة عامة، يتم من خلالها العمل على تحويلهم من منافسين إلى متعـاونين متحالفين، ودمجهم بشكل تدريجى من خلال:

أ- صناعة المكونات والأجزاء التى تدخل فى صناعة منتجـات معينـه بذاتها، ويتم توظيف مهاراتهم فى تطوير هذه الأجزاء، مـع عـدم السماح لهم بإنتاج المنتج بالكامل... إلا بعيـوب صـناعة تجعلهـم يفقدون السوق إذا ما استمروا فى ذلك.

ب- التخصص فى إنتاج المدخلات الارتباطية، وبسعر رخيص تنافسى، مع عدم تمتعهم بأوضاع تكنولوجية احتكارية، خاصة من خلال تعديد مراكز الإنتاج، مع الاحتفاظ بمراكز الاستهلاك تحت السيطرة شـبه الاحتكارية، وضمان عدم خروج الأسواق عن السيطرة التوزيعية.

- استخدام كافة الوسائل والأدوات والممارسات لتحقيـق مزيـد مـن الارتباط وعدم السماح بحدوث انفلات، وإبقاء الأطراف المختلفة فى إطار هذه المنظومة، سواء من خلال التشابكات:

- الإنتاجية.
- التسويقية.
- التمويلية.
- الخبرات والكوادر البشرية.
- التكنولوجيا فائقة التقدم.

وقد وجدت معظم الدول أن اسـتخدام مـنهج تعـاون المتنافـسين COOPETION أفضل المناهج لتحقيق السيطرة على الآخـرين، بـدلاً مـن

الصراعات والحروب والمؤامرات التى تعمل علـــى إزاحـــة الآخـــرين، أو القضاء عليهم، حيث أن وجودهم أصبح يشكل ضرورة، وأصبح لهم حاجة، بل أن وجودهم يعد فى الحقيقة تواجد استمرار لنا، وضمان توســـع ونمـــو، ومن هنا اتجهت الشركات والمـــشروعات إلـــى اســـتخدام مـــنهج تعـــاون المتنافسين، وإجراء التحالفات الكلية النطاقية، مـــن أجـــل ضـــمان إيجابيـــة سلوكيات الأطراف الأخرى، واستخدام التحالف الجزئية المحورية، من أجل تخطيط الأعمال، وتنسيقها مع هذه الأطراف، والتبادل الحيوى الفعال معهـــم وبما يعود بالخير على الجميع.

أولاً – مفهوم التعاون مع المتنافسين:

يقوم التعاون مع المتنافسين على إعادة هيكلـــة فكـــر واتجـــاه هـــؤلاء المتنافسين، وتحويل نشاطهم من نشاط "منافس" يهدف إلى الإزاحة والقضاء على أنشطتنا إلى نشاط متكامل مع نشاطنا، وفى الوقت ذاته عدم السماح لهم بالخروج عن الإطار المسموح لهم السير فى نطاقه، وبالتالى فـــإن مفهـــوم التعاون مع المتنافسين يأخذ عدة جوانب هامة هى:

- الجانب الفلسفى الذى يستند إليه، والذى يضع قواعد الحركة وإطـــار التحريك لتعاون المتنافسين، ويحولهم من منافسين عدائين إلى حلفاء متعاونين .

- الجانب السلوكى الذى يتم به، والقائم على منهج معين مـــن منـــاهج تعاون المتنافسين، سواء كان منهجا تقليديا تم تجربته أو اســـتخدامه، أو كان حديثا جارى تطبيقه وتجربته واستخدامه والحكم على مـــدى كفاءته، أو كان منهجا ابتكاريًا جديدا تماما ولم يتم تجربته عمليا بعد، وهو ما يتصل بمناهج:

- الفرانشيز.
- التعهيد.
- الإنتاج المشترك.
- التوريد التكاملى.
- البحوث المشتركة.

- الجانب القيمى الأخلاقى الذى يسير عليه ويحمى تعاون المتنافسين من أى خطأ أو قصور، وما يتصل بالحوكمة الذاتية، أو بثقافة الالتزام بعناصر الثقة اللازمة لإتمام المعاملات والمبادلات، واللازمة لعقد الاتفاقيات طويلة الأجل، والتى تبنى عليها خطط الانتاج، وخطط التسويق، وخطط التمويل، وخطط الكوادر البشرية .... وما يستتبعها من تكاليف ونفقات يتم تحملها....

- الجانب التنظيمى الهيكلى الحاكم له والمتحكم فيه والذى يضبط العمل المشترك بين الأطراف، وفى الوقت ذاته يحدد المهام والواجبات والعمل التنفيذى المتعين القيام به، ومدى ارتباطه بأعمال الآخرين، ومدى توافقه معهم.

- الجانب التوجيهى الحافز له والمحرض عليه ويتحقق منه العائد والمردود، وما يتصل به من حوافز ومولدات الدوافع على القيام بالأعمال والمهام المطلوب القيام بها فى إطار التعاون والتحالف القائم.

ثانيًا - أهمية التعاون مع المتنافسين:

يعمل التعاون مع المتنافسين على الاستفادة مما هو متوافر لديهم، خاصة ما يتصل بالقدرات الإنتاجية والخبرات البشرية، وكذلك أسرار

الصناعة، وحقوق المعرفة، وبراءات الاختراع، وكلما كان التعاون متقــدم، كلما كانت الاستفادة أكبر وأفضل وأعمق، خاصة فى عمليــات اختــصار الزمن وتقليل التكلفة، وزيادة العائد، وهو ما يتصل بالآتى:

- زيادة استيعاب التكنولوجيا المتقدمة.
- زيادة تقبل العاملين التغيير نحو الأفضل وعدم مقارنة الحديث.
- زيادة الانطباع الإيجابى والصورة الذهنية الإيجابية عن المشروع.
- زيادة تأثير المشروع فى السوق المحلى والأسواق الدولية.
- زيادة اقتصاديات التشغيل.

ثالثًا – مجالات التعاون مع المتنافسين:

متعدد متنوع مجالات التعاون مع المتنافسين، وإن كانت أكبر هذه المجالات هى:

- مجالات التعاون الإنتاجى.
- مجالات التعاون التسويقى.
- مجالات التعاون التمويلى.
- مجالات التعاون فى إعداد تدريب الكوادر البشرية.
- مجالات العمل المشترك فى إجراء البحوث والدراسات وإجراء التجارب والاختبارات .
- مجالات التعاون المشترك فى التوجه الجماهيرى وخدمة المجتمع .

رابعًا – أسس وقواعد التعاون مع المتنافسين:

لابد من وضع مجموعة الأسس والقواعــد التــى تحمــى تعــاون المتنافسين، خاصة فى ظل ارتفاع المخاطر، والضغوط الدولية، سواء لتأثير

العولمة الاجتياحية، أو لتأثير ازدياد شبكة العلاقات المتداخلة بــين أطــراف المعاملات، بعضهم البعض، وما يستدعيه ذلك من وعْى إدراكى شامل يحدد الإطار العام لكل من:

- العقود والاتفاقيات التى تصنع تعاون المتنافسين .
- العلاقات الارتباطية التى تربط أطراف التحالف وتعاون المتنافسين .
- الأنشطة ذا المهام والوظائف المحددة لكــل طــرف مــن أطــراف التحالف.

خامسًا - ضوابط وقيود التعاون مع المتنافسين:

لا يوجد عمل مشترك من الأعمال بدون ضوابط حاكمة، وبدون قيود متحكمة، خاصة عندما يكون هذا العمل المشترك بين مجموعة من المنافسين، حيث تتناول كل منها ما يلى:

- نطاق التعاون.
- مجالات التعاون.
- مناطق التعاون.
- حجم الأعمال كما وقيمة.
- الأنشطة المسموح بها والأنشطة المحظورة غير المسموح بها.

لقد عمدت كثير من الشركات استخدام مناهج " تعاون المتنافسين " مــن أجل ضمان استمرارها، ومن أجل ضمان تقدمها وتفوقها، ومن أجل تحسين اقتصادياتها وزيادة أرباحها وبشكل متواصل.

الفصل السابع عشر

اقتصاد الدمج

يمثل الاتجاه نحو الدمج تيار متصاعد اجتاح العالم باتساعه[1]، شرقًا وغربًا، وشمالاً وجنوبًا، وهو تيار تصاعد مع تزايد ضغوط العولمة الاجتياحية، وما أملته من اعتبارات القدرة والمكانة والتأثير، سواء على المستوى العام الظاهر للسوق الدولى، والذى مر بحركات دمج وحيازة وابتلاع كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، أدت إلى ظهور كيانات اقتصادية عملاقة ازدادت حجما وسعة ونطاق، أو على مستوى السوق المحلى من حيث حدوث اندماجات تسارعت وتيرة حركتها، سواء بين شركات كبيرة الحجم، أو متوسطة الحجم، قامت بابتلاع شركات صغيرة الحجم، والاستحواذ عليها.

وبالتالى فإن ما تم من اندماجات فى سوق الشركات، مرشح أيضًا للاستمرار، وإلى مزيد من الاندماجات المستقبلية، تمليه عده اعتبارات بعضها اقتصادى، والبعض الآخر اعتبارات عملية تشغيلية، وهى اعتبارات

---

(١) شهد العالم خلال العقدين الماضيين حركات اندماج واسعة النطاق، شملت كافة دول العالم، وعرف العالم معها اندماجات بالغة الضخامة بين الشركات والبنوك الكبرى، لفرض سيطرتها على السوق العالمى وتوجيهه وقيادته ، خاصة أن الدمج أصبح أحد متطلبات الاستمرار فى عالم ما بعد الجات، والدخول إلى عصر العولمة الاجتياحية، وحتى تظل الكيانات المندمجة قادرة على مواجهة المنافسة، والاستمرار فى السوق العالمى، وأن تظل فاعلة فيه، مؤثرة على اتجاهاته، وليس فقط لحماية مصالحها والحفاظ على أوضاعها وحصتها فى السوق...راجع فى ذلك المزيد من التفصيل المرجع التالى:

د/ محسن الخضيرى – الاندماج المصرفى – مدخل متكامل ومهارات إجراء التحالفات الإستراتيجية وحيازة المزايا التنافسية فى عصر العولمة – فى كتاب العولمة الاجتياحية – مجموعة النيل العربية – القاهرة ٢٠٠١ صـ٣١١ : صـ٣٣٢ .

لا تتعلق فقط بالجانب المحلى، بل أيضًا تخضع لضغوط وتأثيرات ما يحدث فى العالم من اندماجات.

فالاندماج اتجاه عرفته كثير من دول العالم، ومرت بتجاربه كثيرا، وفى مراحل مختلفة من حياتها الاقتصادية، وباختلاف الأنظمة السياسية التى اتبعتها، ومن ثم فقد عرفت الشركات والمنظمات الدمج كهدف ووسيلة، كما عرفته كضرورة، وخاضت أكثر من تجربة ناجحة فى عمليات الدمج، خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، كما عرفته أيضًا خلال التسعينات من ذات القرن... وعرفته خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين... وهى عمليات نجم عنها إحداث تعديلات واسعة النطاق فى هيكل وبنيان أجهزة الإنتاج والشركات، وهى تعديلات شملت كل من:

- عدد الشركات العاملة، حيث انكمش العدد نتيجة الاندماج.
- حجم الشركات العاملة، حيث ازداد الحجم بفعل الاندماج.
- ممارسات تقديم المنتجات فى الأسواق، حيث تأثر الأداء بفعل القلق والتوتر الناجم عن عملية الاندماج.

وترتب عليها إعادة هيكلة فى وحدات الإنتاج والتسويق والتمويل وإعداد الكوادر البشرية، سواء من خلال سياسات التخصص وتقسيم العمل بينها (١)، أو من خلال فتح المجال أمامها لتنويع نشاطها، وعدم الانغلاق على نشاط اقتصادى محدد بذاته، لما يمثله من مخاطر التركز، والانغلاق على نشاط محدد بذاته، وبالتالى فإن ضرورات الدمج كعلاج فرضته أحوال بعض الشركات والمشروعات، والذى لا يجب أن يبتعد كثيرا عن حتمية الدمج

---

(١) وهو ما حدث فى فترة الستينات من اعتمادات سياسات التخصص النوعى، ثم التخصص القطاعى، ثم فتح المجال أمام البنوك لممارسة كافة الأنشطة فى فترة السبعينات .

كاتجاه، ومعالجة، وتكييف، وصنع توازنات اتجاهية لتحقيق أهداف صناعة مستقبل واعد قائم على مزايا تنافسية، ثم إيجادها كمقوم ومؤكد نجاح، وكأساس تواجد دائم ومستمر فى مستقبل تبدو آفاقه مشحونة بمتغيرات ومستجدات بالغة الشدة والقسوة فى عالم الشركات والمشروعات ومؤسسات رأس المال والتمويل والبنوك والمصارف [٢].

وفى عصرنا الحاضر، أصبح الدمج تيار عالمى، تيار صنع اتجاه محلى نحو الدمج، وهو اتجاه أنتج ذاته وفرض نفسه، أملته حاجة وولدته دواعى وأسباب، بعضها إصلاحى علاجي، والآخر استشرافا لتحصيل منفعة وجنى عائد ومكاسب، خاصة وأن هناك منافع لا يتم الحصول عليها بدون الاندماج، ومن ثم فإن أسباب الاندماج ودواعيه متعددة، وأهدافه ومراميه متنوعة، ومجالاته، وطرقه، وأدواته، وأساليبه، ومناهجه، ونظرياته، ومحاذيره أيضًا كثيرة، وهو قرار يحتاج إلى دراسات مستفيضة وشاملة ومتكاملة تشمل كافة النواحى، سواء المؤثرة على عملية الدمج، أو المتأثرة بتلك العملية، فالدمج وإن كان يراه البعض علاج، فإنه يحتاج أيضًا إلى مهارة المعالجة، ومن ثم فإن مدلولات الاستخدام والتشغيل والتوظيف المصاحبة لعملية الدمج، لا يجب أن تتجاهل عناصر الخبرة والدراية والمعرفة[١]، ومهارة القائم بعملية الدمج، فالجراحة وإن كانت علما يدرسه ملايين الأطباء، إلا أنها فى الحقيقة تستند

---

(٢) راجع فى ذلك المزيد من التفصيل :

د/ محسن أحمد الخضيرى – صناعة المزايا التنافسية – منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادى المعاصر – مجموعة النيل العربية القاهرة ٢٠٠٤ .

(١) من الملاحظ أن جميع هذه العناصر تراكمية يقوم عامل الزمن بدور رئيسى فى زيادتها وإن كان تنوع الأحداث، وتعدد الحوادث، واختلاف الظروف والمواقف والأوضاع يزيد من جودتها وتأثيرها على مقومات عمليات الدمج والاستحواذ والابتلاع والتملك ...

إلى خبرة ومهارة الجراح، وقدرته على الإبقاء على حياة المريض وإنقـاذه وزيادة فاعليته، وليس الادعاء كذبا بنجاح العملية... ولكـن للأسـف مـات المريض!!!... فالنجاح هو ضمان استمرار الكيان المصرفى الذى تولد عـن عملية الدمج، وازدياد حيويته وفاعليته، ونموه بمعـدلات مناسـبة، وزيـادة حصته فى السوق عما كانت عليه حصة المشروعات المندمجة قبـل إتمـام عملية الدمج فى مجموعها العام(٢).

وبالتالى فإن الحرص على زيـادة قـوة المـشروعات المندمجـة، والحرص على تنمية عناصر القوة الذاتية الداخلية لها، يصبح أحد الجوانـب بالغة الأهمية التى يعطى لها متخذ القرار فى المشروعات كامل اهتمـامهم، خاصة من أجل التكيف مع المتغيرات والمستجدات التى يموج بها الـسوق، سواء محليا أو دوليا، بركائزه ومعطياته ومؤسساته وبنوكه ومـصارفه .... فاعلة فيها ومتفاعلة معها.

إن متتاليات عمليات الدمج وإعادة الهيكلـة والخصخـصة وإعـادة التنظيم والترتيب التى تشهدها سوق الأنشطة والمشروعات، سوف يكون لها تأثير متعدد الجوانب والمجالات...

حيث يعد الحلم الطموحى الأول لأى مشروع من المشروعات، هـو أن يصبح المشروع رقم (١) فى العالم، أى الأول فى كل شئ، سواء فى حجـم أصوله، أو حجم معاملاته، أو حجم أرباحه، أو فى عدد فروعة وانتشاره، أو الخبرات المتراكمة المتوافرة لدية فى كوادره البشرية المؤهلة تأهيلاً عاليًـا،

---

(٢) يلاحظ أن أحد مؤشرات النجاح الأساسية هو استمرار عملاء الشركات المندمجة فى التعامل مع الكيان الجديد المتولد عن عملية الدمج، كما يعد مؤشرًا سلبيًا حدوث هجرة جماعية من جانب عدد كبير من عملاء المشروعات المندمجة إلى خارج الكيان المتولد عن عملية الدمج، واتجـاههم إلى شركات منافسة بدلا من الاستمرار مع الكيان الجديد .

والتى تصبح عقوله المفكرة لصناعة مستقبل واعد أفضل وأحسن وأرقى من الحاضر الذى يعيشه المشروع، ويحياه، ويمثل هذا الحلم الطموحى أحد عناصر قوه الدفع الذاتى للعاملين فى المشروع، كما يمثل لهم الهدف الأسمى الذى يرسم من أجله سيناريوهات صناعة المستقبل، من أجل امتلاك ناصية التقدم وقصب السبق والتفوق، وهو ما يسعى كل مشروع إلى تحقيقه، فإذا ما وصل إليه، عمل على استمراره، وسعى بشكل دائم على بقاءه على قمة النشاط الاقتصادى الذى يتعامل فيه ببذل مزيد من العمل والتوظيف والتشغيل العلمى المتوازن والمتسق والمتكيف سريعا مع متغيرات التواجد، ومستجدات الوجود.

وإذا كان الاندماج هو أحد الأدوات التى تلجأ إليها الشركات والمؤسسات والمشروعات المختلفة لاكتساب مزايا تنافسية لا تتوافر إلا بالاندماج، فإن الاندماج فى واقعه يكتسب وضعا خاصا، فهو امتداد ما بين:

- ماضى عريق عميق الجذور.
- حاضر متسع لمتغيرات ومستجدات.
- مستقبل واعد يتم صناعته وإيجاده.

ومن ثم فإن الاندماج هدفه الرئيسى هو ضمان الاستمرارية الحيوية الفاعلة، ويعد الاندماج المصرفى أحد الأدوات بالغة الأهمية التى تستخدمها المشروعات فى سبيل تحقيق هذا الهدف، خاصة أن الاندماج يزيدها قوة وقدرة وحجما وسعة ونطاق، كما يضيف إليها قدرات إبداعية وابتكاريه متمثلة فى مجموعة المفكرين الباحثين الذين بدونهم يصعب صناعة وإيجاد مثل هذا المستقبل الواعد، ويصبح الاندماج عبئا على كاهل الشركات المندمجة، وهو ما لفت نظر متخذى القرار إلى أهمية استخدام الدمج، من

أجل زيادة قوة وقدرة المشروعات على التكيف مع متطلبات الانفتاح على العالم، والارتباط بتيار العولمة الاجتياحية.

وإذا كان قرار الدمج تحكمه حسابات دقيقة لتوازناته الاتجاهية العامة[1]، فإن الدمج الذى يحدث فى السوق النامية يحتاج إلى حسابات أكثر دقة، وأكثر تفصيلا سواء لعناصر الأداء الداخلى لكل مشروع، أو ما يطلق عليه "حسابات الداخل"، وكذلك إلى دراسة شاملة لتأثيراته على السوق، أو ما يطلق عليه "حسابات الخارج"، وبالتالى يحتاج الأمر إلى معرفة ماهية الدمج، وأنواعه، وأهدافه، وأسبابه، ومتطلبات نجاحه، وهو ما اهتم به اقتصاد ما بعد الحداثة، وأعطى له أهمية وأولوية تحتاج إلى توضيح لكافة جوانبها على النحو التالى:

أولاً - مفهوم الدمج:

هو قيام مشروعين أو أكثر بالاتحاد والاندماج لتشكيل كيان إدارى أكبر حجما ونطاقا وسعة، وبالتالى اكتساب اقتصاديات أفضل، سواء من خلال تعظيم العائد والمردود والأرباح، أو من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف، واكتساب تأثير أكبر فى السوق، وقدرة أكبر على توجيه هذه السوق لحماية المصالح المكتسبة، أو التأكيد عليها، وزيادة نمو هذه المصالح وبشكل ومعدل مناسب، وبما يؤدى إلى توفير مؤكدات نجاح المشروعات المندمجة فى:

---

(١) تتعدى هذه الحسابات نطاق توازنات السوق المصرفى، والمستهلك للخدمات المصرفية، إلى حسابات أخرى تشمل توازنات صنع المستقبل، وآليات الاندماج وتطبيقاتها، ونظمها المستحدثة، وبجانب هذه المستحدثات، يتم أيضًا رؤية استشراقية للمستقبل بعد الدمج، فالدمج ليس هدفا فى ذاته، وإنما هو أداه ووسيلة لتحقيق أهداف، وأن نتائج الدمج المستهدف تحقيقها ما هى إلا مقدمات لنتائج أخرى متتابعة ومتتالية ومترتبة عليها.

١. زيادة المصالح والمنافع التى يتم جنيها من النشاط الممارس مع تنمية قدرة المشروعات المندمجة على توليد القيمة المضافة، والتكوين الرأسمالى، والتراكم الرأسمالى.

٢. تحقيق قدر أكبر من الارتباط التشابكى ما بين المشروع المندمج ككيان فاعل، وما بين السوق الذى يعمل فيه، وتفعيل توظيف الطاقات الإبداعية التى يملكها الكيان الاقتصادى المندمج.

٣. فتح عالم جديد متسع، يعطى مجالا وميدانا، وفرص سانحة يتم انتهازها وتشغيلها وتوظيفها، كانت المشروعات قبل الدمج لا تستطيع الاقتراب منها، وأصبحت بعد الدمج قادرة على استقلالها وتوظيف جانب من مواردها وإمكاناتها فيها.

٤. بناء نموذج لمشروع اقتصادى قائد يزداد قدرة وفاعلية بمرور الوقت مع تزايد معدلات النمو والتوسع فى معاملاته وحصته السوقية .

٥. صيانة وحماية الصورة الذهنية الإيجابية المتولدة عن المشروع المندمج فى ذهن وعقل وضمير أفراد المجتمع الذى يعمل فيه والمحيط به.

إن الاندماج يتيح الجمع ما بين متناقضات كانت قائمة، وبين توافقات تم إحداثها ما بين المشروعات المندمجة بعضها البعض لتصبح كيانا واحدا يمتلك من الحيوية والقدرة ما يؤهله لصنع مستقبلة الواعد.

ومن ثم فإن (الدمج) عملية process يتم فيها إحداث تعديلات وتغييرات بنيانية وهيكلية، سواء بشكل عام كلى، أو على نطاق خاص جزئى، وهى عملية تتم فى إطار خطة وبرنامج له توقيتاته المعيارية القياسية، وله أهدافه المرحلية الزمنية، وله آثاره ونتائجه الممتدة على المدى القصير والمتوسط

والطويل، ومن ثم فإن الدمج بين المشروعات والشركات لا يحدث عشوائيًا أو ارتجاليًا، بل هو نتيجة دراسة شاملة متكاملة تناولت أجزاءه جيدا، وعناصره وأبعاده ... كما تناولت أيضًا مراحله المتعاقبة، وما يتم إحداثه فى كل مرحلة منها، وبالتالى فإن عملية الدمج تحتاج إلى وعى إدراكى شامل لكافة الجوانب والأنشطة التى ستتأثر بقرار الدمج، سواء بشكل فورى حاضر، أو بشكل أجل فى المستقبل، وكذلك إلى إجراء حسابات دقيقة للعناصر التى ستؤثر فى عملية الدمج، سواء من خلال توقعات ردود فعل العملاء المستهلكين الحاليين لمنتجات الشركات المندمجة، أو من خلال ردود فعل السوق ككل تجاه عملية الدمج[1]، حتى يأتى الدمج صحيحا وسليما، ومنتجا لأهدافه الموضوعة، ولا ينجم عنه أى سلبيات، بل على العكس تماما يتعين أن يكون الاندماج إيجابيا، ومنتجا، وفاعلاً، وهو ما يؤكد عناصر مفهوم الدمج التالية:

١. إيجابية الدمج كفكرة وكأسلوب، ومنهج، ووسيلة، وأداه لتحقيق أهداف.

٢. فاعلية الدمج كوسيلة وطريقة لمعالجة الأوضاع السلبية القائمة واكتساب أوضاع إيجابية جديدة.

---

(١) تعد دراسات "الفعل ورد الفعل" إحدى الدراسات بالغة الأهمية التى يتم إجرائها قبل عمليات الدمج، والتى تساعد على رسم خطة الدمج، ووضع برامجها المعيارية القياسية وتوقيتاتها الزمنية المناسبة، حتى لا تحدث متاعب أو قلاقل، أو تحدث أزمات ومواقف صعبة تؤثر على حسن أداء الشركات المندمجة، وعلى أوضاعها فى السوق ...وهى أيضًا دراسات مستمرة، حيث يتم إجرائها بشكل دورى، ومتتابع مع كل مرحلة من مراحل الدمج، ومن ثم فهى دراسات يطلق عليها "دراسات ما قبل، وأثناء، وبعد " للوقوف على ردود الفعل سواء التى تمت أو المتوقعة من جانب مجتمع البحث عند إدخال متغير تجريبى معين .

٣. تتابعيه الدمج واحتياجه إلى مقومات يتعين وجودها وتوافرهـا قبـل الإقدام على عملية الدمج، خاصة فيما يتصل:

- تحقيق التوافق والانسجام والرضا الداخلى للعاملين فى المـشروعات المندمجة.
- زيادة الدافع والحافز نحو تنمية المعـاملات والعمليـات التجاريـة التبادلية والتأثير الإيجابى على الإنتاج والإنتاجية.
- مزيد من جذب العملاء والمستهلكين للمنتجات التى تقدمها الشركات المندمجة بعد الاندماج.

ثانيًا – أسباب الدمج:

تتعدد أسباب الدمج فى نشاط الشركات والمشروعات، وإذا كان البعض يرى ويرجع الاندماج لأسباب عامة تنطبق على كافة الشركات، فإن البعض الآخر يرى أن للمشروعات والشركات أسباب خاصة عند قيامهـا بعمليـات الدمج والاستحواذ، والتحالف، والابتلاع، وأى شكل آخر من أشكال الاندماج، حيث تقع أسباب الدمج بين معالجة اختلالات واعتلالات قائمة حاضرة، وبين اكتساب مزايا ومنافع واقتصاديات أفضل فى المستقبل، أى أن الدمج كقـرار يقع ما بين المعالجة الحاضرة للمشاكل والاكتساب المستقبلى للمزايا، وهو فى واقعه عملية وحالة، وهو مراحل متتالية عبرها تتم عملية الدمج، وعلى هذا يمكن تصنيف الأسباب الرئيسية للدمج إلى ثلاث حزم رئيسية هى : –

الحزمة الأولى:

الحصول على اقتصاديات أفضل، سواء فـى مجـال الإنتـاج، أو التسويق، أو التمويل، أو الكوادر البشرية على المستوى العام الكلى للشركات والمشروعات مصارف والبنوك المندمجة، وبما يؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج

للمشروع المندمج ككل، ورفع إنتاجية العاملين فيه، واكتساب مزايا تنافسية تؤهله لأوضاع أفضل في السوق دوليا ومحليا، وتحقيق وفورات داخلية وخارجية تقلل التكلفة وتزيد الأرباح، فضلا عن اكتساب قدرة أعلى على:

١. تحقيق الانتشار الجغرافي محليا وإقليميًا ودوليا.[١]

٢. تنويع النشاط التشغيلي وزيادة أنواع المنتجات التي يتم تقديمها للسوق.

٣. الدخول إلى مجالات جديدة، سواء تقليدية أو غير تقليدية تتكامل مع مزيج المنتجات التي يقدمها المشروع لعملائه.

٤. تحقيق نصيب أكبر وحصة أفضل في السوق المحلي والدولي.

٥. اكتساب قدرة أعلى على مواجهة المتغيرات والمستجدات والتكيف السريع معها، واستيعاب تأثيرها وآثارها بسهولة ويسر.

٦. تنمية قاعدة رأسمالية وتحقيق كفاية رأسمالية أكبر تساعد المشروع على مواجهة أي مواقف صعبة مفاجئة تحدث في المستقبل.

٧. تنمية القدرة على استيعاب مخاطر نظامية وغير نظامية كان يصعب تحملها قبل الاندماج.

---

(١) يساعد الاندماج الاقتصادي على زيادة قدرة المشروعات على الامتداد إلى مناطق كانت محرومة من المنتجات التي تنتجها نظرا لأن اقتصاديات المنطقة الحالية لا تسمح بإنشاء وحدة توزيع فيها، ومن ثم فإن إعادة بناء وتشكيل وزيادة قدرة المنطقة اقتصاديا يحتاج إلى جهد كبير من جانب منافذ توزيع الشركات والمشروعات المندمجة والعاملين في هذه الوحدة، وهو ما يحتاج إلى مشروع كبير لدية موارد أكبر تسمح له بصناعة سوق في هذه المنطقة وتطوير اقتصادها وزيادة فرص نجاح الوحدة الاقتصادية التي سيتم الامتداد إليها، وبذلك يتم تطبيق المبدأ الاقتصادي (المشروع صانع أسواقه، وليس السوق صانع مشروعاته) .

ومن ثم يصبح المشروع بنك قادر على تحمل مزيد من المخاطر، مع تقليل خسائرها إن حدثت، ومن ثم تأكيد قدرة المشروع بنك، وتعزيز مكانته، وتنمية موارده وزيادة فاعلية استخداماته وتوظيفاته، وبشكل يتوافق مع الاتجاه العام السائد فى الصناعة، بل قد يعمل المشروع المندمج بنك الجديد بعد الاندماج على صناعة هذا الاتجاه وتأكيده، خاصة إذا ما كانت لديه الرغبة ويملك القدرة على ذلك.

الحزمة الثانية:

معالجة كافة أنواع القصور، خاصة الاعتلالات التى ينجم عنها فائض سيولة غير مستغل، أو مورد مهدر، أو فاقد فى الوقت والتكلفة ، أو ضياعات متعددة، وبالتالى معالجة كافة مجالات الإسراف، وعدم الكفاءة الاقتصادية، وبما يؤدى إلى تخفيض التكاليف، وزيادة العائد، وهو ما يجعل المشروعات المندمجة بعد قرار الاندماج، قادرة على تحسين أوضاعها التنافسية، خاصة وأن الفائض فى أى من المشروعات المندمجة سوف يتم استغلاله فى المشروع الآخر الذى لديه عجز، ومن ثم يتوقع مع حدوث الدمج، أن تحدث زيادة مضطردة ومتنامية فى قدرات البنوك المندمجة نتيجة الاتجاه إلى التكامل فى:

١. إنتاج المنتجات المتنوعة بين المشروعات المندمجة بعضها البعض(١).
٢. تسويق المنتجات المتنوعة بين المشروعات المندمجة بعضها البعض.

---

(١) يؤدى الاندماج بين المشروعات إلى انتشار منتجات كل منها لدى فروع الشركات الأخرى المندمجة مع استخدام الاسم الجديد SPREAD OUT ، وبشكل يزيد من عدد المنتجات ومن فاعلية التعامل عليها .

٣. تمويل المنتجات المتنوعة بين المشروعات المندمجة بعضها البعض.

٤. الكوادر البشرية المتنوعة بين المشروعات المندمجة بعضها البعض.

٥. التطبيقات التكنولوجية المتطورة والمستخدمة في الصناعة يتم استخدامها في الكيان الجديد الذي تم إنشاءه بعد الدمج.

وبذلك تتحقق وفورات داخلية كانت تضيع على كل بنك على حدة، وأصبحت مع التكامل الاندماجي موظفة ومستغلة بشكل يعطي لها عائدا ومردودا مناسبا.

الحزمة الثالثة:

إطلاق قوى إبداع أكبر وأفضل للتعامل مع واقع جديد، واستخدام الابتكار والتحديث لزيادة قدرة المشروع على الاستمرار، وعلى التوسع، وعلى النمو، وبشكل متزايد، خاصة فيما يتعلق ويرتبط بصناعة الأسواق، وصناعة المزايا التنافسية الارتقائية التي تتيح للمشروعات المندمجة قدرات أكبر وأفضل على التملك والاستحواذ على نصيب متزايد من السوق نتيجة :

١. الحصول على مراكز القيادة والريادة والسبق في السوق من خلال تقديم الجديد والأحسن والأفضل من المنتجات المتنوعة المتطورة .

٢. الحصول على رضاء العملاء والمتعاملين والاحتفاظ بولائهم وانتمائهم المشروعات المندمجة، خاصة وأن المشروع المندمج يصبح قادر أكبر على إشباع احتياجاتهم .

٣. الحصول على استقرار العاملين، وتخفيض معدل دوران العمالة، والمحافظة على دافعية العمل وزيادة الإنجاز .

ثالثا - أنواع الدمج:

تتعدد أنواع الدمج، مثلها في ذلك مثل كافة العمليات الاقتصادية المختلفة، وإن كان الدمج في حد ذاته نوع منها، ويضاف أنواع جديدة من

أنواع الدمج من وقت إلى آخر حيث ينظر إليه على أنه شكل مــن أشــكال التحالف الاقتصادى الذى يتم بين مشروعين أو أكثر، وأهم أنواع الاندماجات ما يلى:

- الدمج بالمزج.
- الدمج التدريجى.
- الدمج بالضم.
- الدمج الفورى.
- الدمج بالحيازة والاستحواذ.
- الدمج بالتحالف.
- الدمج بالابتلاع.
- الدمج بالامتصاص.
- الدمج بالتعاون.
- الدمج بالعمل المشترك.
- الدمج الطوعى.
- الدمج القسرى.
- الدمج الرأسى.
- الدمج الأفقى.
- الدمج المؤقت.
- الدمج الدائم.

- الدمج التفاضلي.
- الدمج التكاملي.
- الدمج بالإدارة.
- الدمج بالانتفاع.
- الدمج بالتملك والشراء.

ولكل نوع من هذه الأنواع ضوابط حاكمة، ومحاذير متحكمة، وفي الوقت ذاته له دواعي استخدام، كما أن له نواهي لا يجب الاقتراب منها، حتى يحقق الاندماج أهدافه ونتائجه.

رابعًا – أدوات الدمج:

تتعدد أدوات الدمج وتتنوع، وتتراوح ما بين الأدوات القانونية التشريعية، والاقتصادية، والتسويقية، والتمويلية، والثقافية الفكرية، وهي أدوات لازمة ومتلازمة لنجاح عملية الدمج، ويحتاج استخدام كل منها إلى معرفة كاملة بخصائصها وكيفية استخدامها، وتطبيقها توقيتا ومكانا، وظرفيات كل نوع منها، والتي نعرض لها بإيجاز كما يلي:

١. الأدوات القانونية والتشريعية، والتي يتعين معها إعداد اتفاق الدمج واستيفاء الموافقات القانونية والتشريعية والإدارية اللازمة من جهات الإشراف.

٢. الأدوات التسويقية والتي تتصل بالسوق والمستهلك واعتبارات تقديم المنتجات المتنوعة، سواء من حيث تطوير مزيج المنتجات، أو شبكة الفروع، أو تسعير المنتجات، أو ترويج المنتجات المتنوعة .

٣. الأدوات الاقتصادية، من حيث التكلفة والعائد، واعتبارات التشغيل والوفورات المتحققة، والموارد المستخدمة للإنفاق على عملية الدمج والشراء والاستحواذ .

٤. الأدوات التمويلية، من حيث مصادر الأموال، وهيكل هذه المصادر، وتوزيعها التناسبى، ومدى سلامة هذا التوزيع، وارتباطه بالتوظيفات المتنوعة التى تمت قبل عملية الدمج، وكذا القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الخاصة بالمشروعات المندمجة.

٥. الأدوات الفكرية والثقافية، من حيث رسالة المشروعات المندمجة الموجهة إلى الجمهور، ومدى نجاحها فى تحقيق دعم ومساندة الجمهور للمشروعات بعد دمجها مع بعضها البعض، وتقبل الجمهور للكيان الاقتصادى الجديد المتولد عن الدمج، وتستخدم هذه الأدوات بالكامل من أجل تأكيد نجاح عملية الدمج، وإن كانت تختلف فى مضمونها وفقا لنوع الدمج المستخدم، ووفقًا لتوقيت وظروف عملية الدمج، مما يجعلها تبتعد عن أسلوب استخدام المنهج النمطى التقليدى، أو القوالب النمطية التقليدية، إلى أن يتم التعامل مع كل حالة دمج على حدة.

خامسًا - رسالة الدمج:

لكل مشروع رسالة مجتمعية يعمل على تحقيقها، وهى رسالة يتم صياغتها، وإرسالها من المشروع إلى أفراد المجتمع، عبر وسائل متعددة، ويتم إرسالها وبثها فى توقيتات مختارة جيدا، من أجل إعلام الجمهور المجتمعى عن المشروع، وعن خدماته المصرفية التى يقدمها، وعن أنشطته وأوضاع السوق الذى يعمل به وهى مهمة متواصلة مستمرة، تقوم المشروعات المندمجة بمراعاتها، والحرص على تحقيقها، وفى الوقت ذاته

فإنه من خلال هذه الرسالة يتم تفعيل كامل إمكاناتها ومواردها وطاقاتها، خاصة أن الرسالة تخاطب كل من الجمهور الداخلى للمشروعات المندمجة (جمهور العاملين فى المشروعات المندمجة)، والجمهور الخارجى (جمهور المتعاملين والجمهور المجتمعى المحيط بالمشروع)، ومن ثم يتم الاهتمام بمحتوى ومضمون الرسالة الموجهة من المشروع إلى جماهيره، سواء فيما يتصل بكل من:

- الدور الاجتماعى الذى يقوم به البنك لخدمة كل من مجتمع العاملين فيه والمتعاملين معه، والمحيطين به.
- مساهمات المشروع الدامج فى حل مشاكل المجتمع والقضاء على هذه المشاكل، وبما يجعل المشروع عنصرًا هامًا فى استقرار المجتمع .
- مساهمة المشروع فى تطوير المجتمع وتحسين أوضاعه وتنمية قدراته وزيادة فاعليته ورقية .

سادسًا – متطلبات ومؤكدات نجاح عمليات الدمج:

يحتاج نجاح أى عملية دمج إلى تطوير وتنمية، والارتقاء بـ " ثقافة " الكوادر البشرية العاملة فى المشروعات المندمجة لتصبح ثقافة واحدة، وهى عملية حضارية لازمة وضرورية لتوحيد كل من المفاهيم والمصطلحات واللغة المستخدمة فى الكيان الإدارى الجديد الذى تكون نتيجة الاندماج الذى تم، وبالتالى يحتاج توفير مؤكدات نجاح عملية الدمج إلى ما يلى :

- حسن تخطيط عملية الدمج وإعداد برنامج قياسى بتوقيتات زمنية معيارية قياسية، وعدم السماح بالخروج عن هذا البرنامج.
- حسن تنظيم عملية الدمج وإعداد هيكل تنظيمى مرن ومفتوح قادر على استيعاب كافة العاملين فى الكيان الاقتصادى الذى تم إنشاؤه بعد

عملية الدمج أى المشروع المنـدمج الجديـد، وإشـباع طموحـاتهم الوظيفية، والقضاء على مشاكلهم الإدارية المختلفة.

- حسن التوجيه لعمليات الدمج وإقامة نظام جيد للتوجيه يتولى إبـلاغ الأوامر والتعليمات والتوجيهات الإدارية لكافة وحـدات المـشروع المندمج .
- حسن التحفيز لقوى الفعل العاقل الرشيد والعاملين فـى المـشروع الدامج .
- حسن التنسيق بين وحدات المشروع الدامج بعضها البعض لـضمان تنفيذ السياسات الموضوعة بعد عملية الدمج وعدم حدوث أى سـوء فهم .
- حسن المتابعة والرقابة عن قرب لكل ما يحدث ويتم داخل مجموعة المشروعات المندمجة وخارجها لـضمان سـرعة معالجـة أوجـه القصور، والتكيف السريع مع المتغيرات والمستجدات التـى تطـرأ على السوق .

ومن ثم فإن الإدارة الجيدة لعملية الدمج، والوعى الإدراكى الـشامل بخطورة هذه العملية، واليقظة الكاملة لما يتم ويحدث فى الكيان الاقتـصادى بعد عملية الإدماج، جميعها تصبح متطلبات ومؤكدات لنجاح عملية الدمج

سابعًا – المتابعة الجيدة لكل ما أحدثـه ويحدثـه الـدمج علـى أرض الـواقع العملـى:

يخلق الدمج الاقتصادى واقعا جديدا، واقعا ملموسا، له تأثيراته على معاملات العملاء، وعلى أنشطتهم وعلى تلبية احتياجاتهم ورغباتهم، وعلى تفضيلاتهم التعاملية، وهو واقع قد يكون غريبا أو جديدا على بعض المتعاملين مع الكيان الاقتصادى الجديد، والذى قد يكون مجاله:

- تغيير فى مزيج المنتجات الذى يقدمه المشروع.
- تغيير فى أساليب التعامل وتقديم هذه المنتجات.
- تغيير فى شعار المشروع وعلامتــه واســمه التجــارى، والألـــوان المستخدمة، وشكل المطبوعات الخاصة بالمشروع(١).
- تغيير فى ملابس وزى العاملين وسلوكهم النمطى العام ومصطلحات تعاملهم والكلمات المستخدمة.

وهو أمر واقع قد يقابــل بــالرفض والغــضب، أو يواجــه بــالقبول والارتياح... كما أنه قد يثير قلقا حذرا، خاصة مع عدم وضوح أو ضــبابية الإعلان عن عمليات الدمج، وهو ما يتصل بمدى قــدرة المــشروع علــى استيعاب عمليات المقاومة الطبيعية لكل جديد، وعدم إيجاد ما من شــأنه أن يهدد مستقبل الكيان الاقتصادى الجديد، خاصة فى مجال مواجهة الــشائعات التى يطلقها بعض المعارضين للاندماج، بشكل معين، وفى وقــت معــين، وباستغلال أحداث معينة، لتحقيق أهداف معينه.

وبالتالى فإن سرعة التصدى لعناصر التوتر والقلق تؤدى إلى تفادى تأثير الشائعات على الكيان الاقتصادى المندمج، ومن ثم تمكين هذا الكيان من تحقيق أهدافه وزيادة قدرته على التنمية الذاتية، فضلا عن تــوفير المــوارد والمساندة الجماهيرية له، وهو ما يتطلب توافر كوادر بشرية، إدارية جيــدة، تقوم بمتابعة ومراقبة، وعن قرب لما يحدث ويتم فى السوق، ورصد وتتبــع وتحليل ودراسة ردود الفعل وآثار عملية الاندماج التى تمت، وهى متابعــة تأخذ الشكل الوقائى الذى يمنع حدوث أى سلبيات أكثر من الشكل العلاجــى الذى ينتظر لحدوث السلبيات ثم، يبادر بعلاجها.

---

(١) يتم ذلك وفقا ونوع الدمج الذى تم استخدامه، وعادة ما لا يقوم المــشروع الراســخ بتغييــر شعاره أو مطبوعاته اعتمادا على ترسيخ التقاليد العريقة المستخدمة منذ إنشاء المشروع واعتيــاد السوق عليها ... وإن كان من المفضل إحداث تطوير فيها من وقت إلى آخر .

الفصل الثامن عشر

اقتصاد التغذية

يعد اقتصاد الاختراق أو النفاذية Breaking Through الاقتصاد الأكثـر تعبيرًا فى علاقته باقتصاد ما بعد الحداثة، والدخول إلـى عـصر العولمـة الاجتياحية، فالنفاذ أو الاختراق هو اتجاه إلى "ما بعد" Beyond، أى الخروج من حال أو وضع معين Situation إلى وضع آخر، يقع فيه المجهول، ومحل الشك، موضع الهدف المتعين اختراقه أو الوصول إليه، وهو اقتصاد حيـوى ويشكل الشغف واستطلاع غير المعلوم الجانب الأكبر منـه .. ومـن هنـا يتبارى اقتصادى ما بعد الحداثة فى اختراق المجهول، وفى الوصول إلى "ما بعد"، ويستخدم كل منهم الاكتشاف كأداه للوصول إلى هذا المابعد، وهو مـا أضفى طعما ومذاقا خاصا لاقتصاد ما بعد الحداثة، حيث أصـبحت هنـاك مجالات متعددة ومتنوعة يتناولها علم اقتصاد ما بعد الحداثة فـى قـضاياه المتعددة المتمثلة فى:

- ما بعد حدود الكون.
- ما بعد حدود ما هو معروف.
- ما بعد حدود المحسوس.
- ما بعد حدود العقل والإدراك.
- ما بعد حدود المتوافر والمألوف.
- ما بعد حدود المتعارف عليه والمعتاد.
- ما بعد حدود النظم التشغيلية والقوى المستخدمة.

وعلى هذا فإن النفاذ والاختراق لكل قضايا وجوانب وامتداد "لما بعد" يشكل الاقتصاد ما بعد الحداثى ذى العائد، خاصة لما بعـد : يمثـل حـافزًا

ضخما للوصول إلى ما هو "خفى"، وما هو "أفضل"، وما هو "أحسن"، وما هو أرقى واكبر وأكثر فاعلية... وهو عادة ما يمثل مفاجأة... رغم أن المتوقع أن يصل إلى "شيء ما" من هذا ومن ذاك... وأن يتم توظيف هذا الشيء اقتصاديا، أى إنتاجًا وتسويقًا وتمويلاً وكوادر بشرية وهو ما يجعلنا نعرض له بشيء من الإيجاز.

أولاً - منظومة اقتصاد الاختراق:

يعمل اقتصاد ما بعد الحداثة على النفاذ من ما هو قائم ومعروف إلى ما هو مجهول، وتحويل جانب من هذا المجهول الخفى، إلى معلوم علني، واستخدامه واستثماره اقتصاديا وبفاعلية كاملة : أى إنتاجًا، وتسويقًا، وتمويلاً، وتوظيفا للكوادر البشرية... وهو ما يتطلب النفاذ إلى عالم جديد، بوسائله وأدواته، وطرقه ومناهجه، وصناعة حوادثه وأحداثه، وإلى الوصول إلى ما هو أفضل، وأكثر إشباعًا للاحتياجات والرغبات، والذى يتوافق مع الإمكانات والقدرات، والذى يستجيب إلى توظيف الموارد المتاحة .

ومن ثم فإن النفاذية إلى عالم المجهول، واستكشاف بعض جوانبه، وإدراك وفهم ودراسة وتحليل علاقات وارتباطات ما تم كشفه ومعرفته، هو فى الحقيقة عمل يتم بهدف الوصول إلى معلومات لم تكن متوافرة، والوصول إلى أشياء لم تكن متاحة، والتفاعل معها والتفعيل بها، واستخدام ناتج المفاعلة للوصول إلى أبعاد جديدة وأشياء جديدة فى ثلاثية:

- الفراغ.
- الأشياء.
- الناس.

ومن هنا فإن اقتصاد ما بعد الحداثة اقتصاد يخرج عن النمطيات، ويتجاوز إطاره، ويقترب من هذا المزيج المتنافر، أو الذى يبدو كذلك...

مزيج المجهول... ومعالجة البيانات التى تم جمعها ليشكل منها، وبها، وفيها، صورة أكبر من ذلك، صورة ما هو متطلع إليه، وما هو اقتصاد مخطط للوصول إليه، سواء كان ذلك:

- بالتلازم.
- بالتتابع.
- بالاستقلال.

وهو ما يستدعى إننا عندما نستخدم اقتصاد الاختراق والنفاذية، إننا نستخدم اقتصاد المحتوى أو المضمون، وهو اقتصاد ذا مغزى عميق، فالتقدم والرقى دائما طرفا فيما هو متجه إليه، وجارى الكشف عنه، أو بمعنى آخر هو طرف رئيسى فى قضايا التوظيف والتشغيل والاستثمار، وهو ما يتناول أيضًا تأثيراته على عمليات الدخل والاستهلاك والادخار.

ثانيًا – مسار الاختراق أو طريق النفاذية:

جعل اقتصاد ما بعد الحداثة للاختراق مسار يتعين أن يسير فيه، وهدف يتعين أن يتجه إليه، ليس فقط كهدف، ولكن أيضًا كطريق يوصل إليه، ويحقق معرفة المجهول، والاستفادة من ما تم تحصيله من معلومات وبيانات، والاستفادة منها اقتصاديا... أى أن يؤثر على قدرات المشروعات والشركات الحالية، وأن يساعد على إنشاء وتأسيس مشروعات جديدة وتقديم خدمات للمشروعات الحالية القائمة، متمثلة فى مشروعات التطوير الكبرى المصاحبة لعمليات الاكتشاف أو التوظيف لما هو تم اكتشافه، والمضى قدمًا إلى الأمام لزيادة الإنتاج وتعظيم الإنتاجية.

إن امتلاك قوة النفاذية يحتاج إلى بناء ثقافى فكرى قائم على أعمدة قوية من حيث اكتشاف المجهول، وحب الإصرار على بلوغ الأهداف،

والوصول إلى ما بعدها، أى أن النتائج التى تم التوصل إليها، تصبح قاعدة انطلاق لتحقيق نتائج وإنجازات جديدة، إنجازات حيه وملموسة فى عالم يزداد اتساعا وارتقاءًا، ويزداد اتصالا وتواصلا فى تفاعل حى ومستمر... ويحتاج إلى التأكيد على أن هذا التعامل لا يتم عشوائيا، بل إنه يتم بشكل منظم، وأن له مسار وطريق، كما أن له هدف ونتائج يتم التوصل إليها.

ثالثا – توجب الاختراق والنفاذية:

لا يضع اقتصاد ما بعد الحداثة فرصة، إلا يؤكد فيها ضرورة الاختراق والنفاذية إلى ما وراء المعلوم، إلى بحث ما هو مجهول، وتحويل الجانب الأكبر منه إلى معلوم، ويتم ذلك بشكل سباق مستمر ومتلاحق من أجل الاستفادة من كل ما يتم التوصل إليه اقتصاديا... فالاقتصاد هو الهدف، وهو الأداه، وهو الوسيلة، كما أنه الطريق والمسار لجنى العائد والحصول على المكسب المتزايد... إن هذا يوضح أن وجوب الاختراق هو جزء من وظيفة الاقتصاد المتداخلة فى فكر ما بعد الحداثة.

إن الوجوب فى اقتصاد ما بعد الحداثة يقود علاقات الاقتصاد، بأنشطته وأفرعه المختلفة، وتحدد ضوابط الحركة وقيودها فى إطار وضوح الرؤية للفكر الاقتصادى ما بعد الحداثي... ومن ثم فإن التقاء الأشياء مع الأنشطة تظهر تجليات وإبداعات تحول الرؤى والأحلام والطموحات إلى واقع حى ومعاش، وهو ما يظهر أبعادًا بين المكونات الرئيسية الآتية:

- المكان.
- الأفراد.
- الزمان.
- الحضور.

- النظام.
- الشروط.
- العلامات.
- الرموز.
- العلاقات.
- الضوابط والقيود.

إن وجوب الاختراق كعمل امتدادى إلى ما وراء المعروف، وتبعات ذلك، من ضرورات السعى إلى الكشف عن المجهول، هو فى الحقيقة سعى البشرية الإنسانية الأزلى والأبدى، وهو سعى لا يحتاج إلى إيضاح، بقدر ما هو يحتاج إلى استخدام دلالات متعددة لما هو حادث فى أماكن بذاتها، وفى أزمات بعينها، وما أفرزته كل منها من استبدالات وبدائل متنوعة ومتباينة ... مثلت بكل ما فيها طريق وحضارات البشرية جمعاء... إن التنكر لنتائج الفكر البشرى الإنسانى أمر أصبح غير وارد فى ظل إضاءات المعرفة الحالية، وفى ظل تعدد مصادر المعلومات، وفى ظل أبنية متجسدة الدلالة، ينظر إليها من منظور فعلى واقعى، ليس فقط من خلال معابر وجسور وعلاقات مادية... ولكن أيضًا فى إطار جسور ورموز غير مادية، وهما ما يؤثران على:

- طبيعة الدور والحركة الخاصة بكل شىء.
- إطار الحركة الذى يحتوى كافة الأدوار وحركة كافة الأشياء.

وإذا كان الاختراق يحدث وجوبًا... وهو واقع... فإن ما يتم التوصل إليه من معارف يندمج ويتوحد مع ما هو متواجد، ويتم استخدامه فى سياق

السلطة والقوة والنفوذ... ومن ثم فإن ما يتم التوصل إليه ليس ركاما من المعارف... بقدر ما هو نتاج تفاعل ما بين الإدراك الحسى للأشياء، وما بين حركة إرادات ورؤى ومصائر فى سياقات سعى دائم للارتقاء.

رابعًا - تنمية القيمة المضافة من خلال الاختراق والنفاذية:

هناك العديد من العمليات المنظمة التى يعتمد ويقوم عليها اقتصاد الاختراق، حيث أن الوصول إلى بيانات أو معلومات جديدة لا يمثل شيئا ذى قيمة إذا لم يسهم فى تنمية القيمة المضافة، فعلى سبيل المثال أن الكون أمامنا يبدو فسيحا لا حدود له، ومن ثم فإن معرفتنا الحديثة به تبدو محدودة، ولكنها فى الواقع تمثل شيئا ذو قيمة فيما يتصل بالآتى:

- البحث العلمى والاستكشاف لما هو مجهول وغير معروف.
- التعليم وتلقين الآخرين المعارف التى تم الوصول إليها.
- التصنيع والتطبيقات التصنيعية لما تم اكتشافه.
- التشغيل والتوظيف للإمكانات والموارد والأفراد.
- الاختراع والابتكار والوصول إلى الجديد.

إن تنمية وزيادة القيمة المضافة فى فكر ما بعد الحداثة قائم على نسيج محكم من الترابطات والعلاقات والتشابكات المتداخلة، وهى تشابكات ذات دلاله واضحة، تربط بين العناصر والأجزاء والمكونات، وتشكل منها جميعا كل متكامل، وبحيث لا يمكن اختزاله فى أحد عناصره التكوينية، وتصبح بذلك القيمة المضافة عملية أساسية ذات تأثير مضاعف على الإنجاز وعلى الإنتاجية، ومن ثم فإن القيمة المضافة فى فكر ما بعد الحداثة هى نتائج هذا التفاعل والذى تحكمه عمليات:

▪ التركيب والتواصل والإيصال.

▪ التفاعل ذى الدلالة والمعنى والمضمون.

▪ الامتداد والابتكار والاختراع والوصول إلى الجديد.

خامسًا - زيادة عائدية ومردود التعلق والارتباط:

قام اقتصاد ما بعد الحداثة بجعل كل الأشياء مرتبطة CONNECTED، وجعل من هذا الارتباط اقتصاد فى حد ذاته[1]، وكلما بدت الأشياء متنافرة ومستقلة، ومتباعدة، كلما كانت أدعى وأوجب إلى إدخالها منظومة تفاعلية استهدافية، وكلما كان ذلك أدعى إلى مزيد من الارتباط ... ومن هنا فإن اقتصاد ما بعد الحداثة يهتم بكل من الكم العددى، والكيف النوعى فى إطار اقتصاد الارتباط والتعلق CORELATED ECONOMY، والذى يتم تطويره فى إطار البحث والاستكشاف، وإطار الدراسة والتطبيقات الصناعية، وإلى عمليات أكثر تعقيدا تشملها التجارب المبكرة للوصول إلى منتجات أفضل، سواء كانت سلعا أو خدمات أو أفكار .

إن تحولات الوجود وضرورات انتظامه والتى تعبر عن ذاتها فى وحدة كلية متجانسة، هى فى واقعها تصنع وتنتج زيادة فى العائد والمردود، وهى زيادة مصدرها التعلق للارتباط بعلاقات تجاربه بين أجزاء ومكونات النشاط الاقتصادى المتداخل، وهى علاقات ارتباطيه ذات مراتب ودرجات وأوضاع متشابكة متجانسة واضحة الدلالة والمعنى والمغزى.

إن الوظائف التى تنتجها عمليات الاختراق والنفاذ إلى ما ورائه ... وأن النجاح المتواصل فى هذا الاكتشاف وتطبيقاته هو عملية مركبة من أكثر

---

(١) حيث يعالج اقتصاد الارتباط ظاهر التجزر، أى القضاء على ظاهرة الجذر الاقتصادية التى تجعل المشروعات كجزر منعزلة فى وسط المحيط، يحيط بها الماء من كل جانب، ونضج منعزلة مغلقة، مما يفقدها القدرة على النمو والتوسع .

من عمل، وبهذا التركيب يتضاعف فعل الوظائف فى عالمنا المعاصر... عالم ما بعد الحداثة والدخول إلى عصر العولمة الاجتياحية وهى عمليات مواكبة للتطور.

إن صورة ووظيفة الاقتصاد ما بعد الحداثى تكاد تنتقل من الاقتصاد المنظور الحسى الغالب على اقتصاد الفكر التقليدى، إلى الاقتصاد غير الحسى الدافع لمولد اقتصاد جديد، والذى يشكل الخيال جزءا كبيرا من تفاعلاته وتوظيفاته، والذى يعمل على تحويل هذا الخيال إلى واقع حى ومعاش...

إن السخاء المعرفى سريع الحركة، ومتفاعل الحراك، يسعى الجميع إلى الانتساب إليه، ويسعى الجميع إلى الانخراط فيه، والحصول على مكانة داخله وموقعا تفاعليا متقدما فيه، وليس إلى هيمنة ووصاية عليه ... فقد أخطأ من سعى إلى ذلك ... أو حاول أن يفرض ديكتاتوريته العمياء على تيار قوى من عولمة حرة، تعيد صياغة أشكال الحياة ... وهى بما تملكه من طاقات إبداعية متجددة، وبما تحققه وتدفع إليه من عمليات تفاعل وتفعيل للمكتشف الجديد، وتطرح عمليات اختراق ونفاذ لما وراء المعروف، وتضع قوائم جديدة من تساؤلات البحوث والدراسات ...تساؤلات المعرفة، والتى تقوم على:

- الحيازة.
- التوظيف والتشغيل.
- العائد والمكسب والمردود.
- التراكم والازدياد والتوسع.
- التفاعل مع الواقع الحاضر.

- الارتباط بالتواصل مع الحياة الإنسانية.
- التفاعل من أجل زيادة جودة الحياة ورفاهية البشرية.

إن النفانية ليست بأى حال من الأحوال خروجا عن الواقـــع الإنـــسانى، ولكنها فى الحقيقة هى اقتراب أكثر من عمـــل ومهمـــة الإنـــسان، وســـبراً واكتشافا للكون، وللنفس البشرية، من أجل تحقيق سعادة ورفاهية الإنـــسان، وزيادة جودة الحياة التى يعيشها، وليس انتقاصًا من هذه الجودة.

الفصل التاسع عشر

الاقتصاد الاجتماعي

يتردد كثير من علماء الاقتصاد فى الكتابة فى فكر اقتصاد الاجتياح، وإن كان واقع عصر العولمة يملى التفكير فيه، وهو تفكير أنتج ذاته وفرض نفسه، طوعا وكرها ... ما بين دول تملك قوة الاجتياح وتمارسه، وما بين دول تتطلع إلى هذا الامتلاك ... وهو اقتصاد اجتياح الأسواق الدولية الواحدة بعد الأخرى، أى ذلك الاقتصاد الذى لا يقف أمامه حواجز أو حدود أو قيود، وهو اقتصاد التفاعل الارتقائى، أى اقتصاد تفعيل الرغبات والاحتياجات، والارتقاء بنظم الإشباع والإتاحة وهو ما تعمل على الوصول إليه منظمات ومشروعات اقتصاد الاجتياح، وإن كانت الصورة مغايرة تماما لما نعرفه، فاقتصاد الاجتياح لا يعتمد على إزالة الحواجز والحدود والقيود وتلك التى يمارسها وينفذها بالفعل تيار العولمة الاجتياحية، أو يزيل القيود الإدارية الكمية والنوعية، ويعتمد على ضغوط العولمة الاجتياحية، ولكن هذا الاقتصاد يملك قوة الاجتياح ذاتها .. أى تلك القوة التى تمكنه من:

١. الاختراق لكل أسوار وحواجز أسواق الآخرين، سواء كان هؤلاء الآخرين دول، أو منظمات أو مشروعات ... وجعل هذه الأسواق مفتوحة أمام المنتجات التى يتم تصديرها إليها.

٢. التمركز فى عقل وقلب وفكر الآخرين، وبصورة إيجابية تعمل على احتلال مواقع داخل هذه العقول، وكذلك فى ضمائر وقلوب الآخرين، وبناء قواعد ارتكاز يمكن البناء عليها، وإقامة صروح سوقية قابلة للنمو والانتشار والتوسع.

٣. التوسع داخل كيان الآخرين والاستحواذ عليه تدريجيا، وبشكل منظم ومرتب يعمل على تحقيق الامتداد التوسعى الذى من خلاله يتم تنمية

المكاسب، وزيادة المنافع وإحداث قيمة مضافة مناسبة، تساعد على التكوين الرأسمالي، وعلى تأكيد التراكم الرأسمالي.

٤. الانتشار في كافة أنحاء مناطق الآخرين والتواجد المؤثر فيها، وذلك التواجد القائم على التكثيف والانسجام التام مع احتياجات ورغبات وقدرات وعادات المستهلكين في الأسواق الدولية المختلفة، وهو انسجام قائم ليس فقط على زيادة الإشباع، ولكن أيضًا على الارتقاء بأدوات ووسائل تحقيق هذا الإشباع .

٥. التحكم والسيطرة على الآخرين ووضعهم في إطار منظومة تفاعلية استهدافية ارتقائية ترتقى بهم وتقوم بتوظيفهم داخل المنظومة، وتعمل في الوقت ذاته على تقوية وتدعيم بناء هذه المنظومة بشكل إيجابي .

٦. التوجيه للآخرين بما يخدم ويساعد على تحقيق الأهداف، حيث لا يترك هناك مجالا أو فتح ثغرة ينفذ منها عشوائيات ارتجالية، أو تيارات يصعب السيطرة عليها أو عناصر أو عوامل تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف، وفي الوقت ذاته يتيح القدرة على دمج اقتصاديات الآخرين، والاستحواذ عليها، وامتلاك قوى العقل الاقتصادى فيها .

وعلى هذا فإن اقتصاد الاجتياح، أصبح هو اقتصاد العولمة، اقتصاد المبادرة الإنتاجية والتسويقية والتمويلية، اقتصاد الابتكار والإبداع البشرى، اقتصاد أصحاب المواهب والملكات، والذين يملكون القدرة والرغبة، ويتوفر لديهم الدافع والحافز على التفوق...

إن هذا النوع من الاقتصاد شديد القوة، وشديد الغنى في الوقت ذاته، ويمتلك قوة متعددة التأثير، وذلك من خلال قوة الابتكار والإبداع والتحسين الدائم المستمر... وهو اقتصاد لا يعترف بما هو قائم من حواجز أو حدود،

بل يعمى على تجاوزها جميعا، والانطلاق إلى آفاق وأماكن وأكثر ربحيــة، وأعلى عائد مردود، والتوسع فيها أكثر اتساعا باستمرار سواء من حيث:

- آفاق الإنتاج الكثيف المتنوع الأكبر عددًا وحجمًا وتشكيلاً.
- آفاق التسويق الممتد المتفاعل الصانع للأسواق والمستهلكين.
- آفاق التمويل ضخم الإتاحة والفورية الجاهزة للتقديم والاستخدام.
- آفاق الكوادر البشرية الموهوبة ذات الطاقات والملكــات الموظفــة والخادمة للمشروع.

إن هذا النوع من الاقتصاد، يتميز بأنه اقتصاد يجتاح الآخــرين، بفعــل القوة الذاتية التى يملكها، من جانب، وبفعــل المعرفــة والخبــرة والدرايــة المكتسبة من جانب ثانى، وبفعل قوة الرغبة والحافز على النجاح من جانــب ثالث ... وإذا كانت هذه ثلاثية الجوانب ... فإنها فى حقيقتهــا قــوة شــاملة ومتكاملة، ممتدة التأثير بعيدة المدى، وعميقة الجذور والمنابع ... وهى قــوة الاجتياح للآخرين، قوة الغزو المنظم، والنمو المتزايد، والانطلاق إلى آفــاق جديدة بصفة مستمرة، وهى قوة تم صناعتها وإيجادها، وأمكن تنميتها وزيادة تراكماتها، وأمكن أيضًا بذكاء استخدامها واستثمارها بالشكل الذى يحقق عائد ويولد دخل، ويحقق مردوداً.

إن الاقتصاد المعاصر قائم على فكر الاجتياح، والغزو المــنظم، وهــو اجتياح وغزو يعتمد على استخدام أعلى درجات الذكاء الإيجــابى، والــذكاء المضاد، ليس فقط من أجل تأمين تدفق البيانات والمعلومات عــن الطــرف الآخر، بل وهو الأهم من أجل تأكيد توكدات نجاح عمليات الاجتياح والتقدم للأمام، وعدم السماح بأى عمليات ارتداد أو تقهر إلى الخلف... ومــن ثــم يعمل اقتصاد الاجتياح على تحقيق عناصر قوة، وتوليد عوامل إبهار، والذى يبدأ بالوصول إلى مجالين:

المجال الأول: مجال الحصول على مزايا تنافسية ومجالات تفوق ومحاور قوة إضافية متميزة عن الآخرين تدفعهم إلى الانبهار والإعجاب بما تم التوصل إليه من ابتكارات، ومن منتجات سلعية وخدمية وفكرية، والتشوق والتطلع إلى شرائها وحيازتها واستعمالها، وكذلك التطلع إلى الجديد المتواصل والتحسين الذى سيطرأ عليها مستقبلا .

المجال الثانى: مجال معرفة نقاط الضعف، وأماكن الخلل، ومراكز اختلال لدى الآخرين، وفى الوقت ذاته استخدامها فى تحقيق الاجتياح السريع والمؤكد النجاح للأطراف الأخرى، وبمعنى آخر أن عناصر القوة والدفع الذاتية تحتاج إلى الاستفادة من مناطق الضعف والاحتلال لدى الأطراف الأخرى، حتى يأتى الاجتياح ناجحًا وسليمًا وفعالاً ومنجزًا.

ويقوم الاقتصاد الاجتياحى على منطق الاستعلاء، سواء بالتكنولوجيا المتقدمة أو بالتكاليف المنخفضة التى تقدم أسعارًا اجتياحية منخفضة، أو عبر مجالات التمكن التى تتيح التواجد المؤثر فى السوق الدولى المراد اجتياحه، ويحتاج اقتصاد الاجتياح إلى معرفة واسعة وإدراك شامل بالسوق الذى سيتم اجتياحه، وهى معرفة بحكم طبيعتها يتعين أن تعتمد على بيانات فعلية وصادقة وشاملة عن الواقع الفعلى العملى، وعلى القوى الحاكمة والمتحكمة فى هذه السوق، سواء كانت قوى:

- قوى العرض من المنتجين المحليين، والمستوردين أيضًا ومقدار ما لديهم من منتجات جاهزة وفورية الإتاحة والعرض فى السوق، وليتم بيعها، مع تضمين قوى العرض وخدمات ما بعد البيع، وخدمات الصيانة الدورية وغير الدورية .
- قوى الطلب من المستهلكين المحليين والمصدرين إلى الخارج للسلع والخدمات والأخطار الوطنية، وقدرتها على تصريف هذه المنتجات

أولا بأول، وعدم وجود أى فائض مخزون منها، وسرعة دوران هذه البضائع، سواء فى الأسواق الدولية النشطة، أو فى السوق المحلى أيضًا وفقًا لاحتياجات كل منها، ومقتضيات كل منها الاستهلاكية .

- قوى التنظيم والضبط والإشراف على حسن عمل اقتصاد الاجتياح، وعدم حدوث ما فى شأنه أن يقلل من فرص نجاح هذا الاجتياح الاقتصادى .
- قوى التوجيه والضغط والتحفيز والتدفيع المتصاعد من أجل الإسراع بالإنجاز، وزيادة معدلات الأداء، وبما يرفع من الإنتاج ويزيد الإنتاجية، وبالتالى يمكن تحقيق مجالات تفوق محسوسة وملموسة .
- قوى التنفيذ والتوزيع والإتاحة والتواجد الفعال فى الأسواق، خاصة فى مواجهة المنافسين، ورصد وتتبع المتغيرات والمستجدات التى تطرأ من وقت إلى آخر، وتؤثر على الموقف التنافسى، أو تؤثر على عملية تحقيق الأهداف المرجوة.

إن هذه القوى تشكل اقتصاد الاجتياح، وهى قوى متكاملة ومتفاعلة وفقا لتوازنات اتجاهية عامة لتشكل واقع حى معاش لهذا الاقتصاد .

وهو ما يحتاج إلى فهم لطبيعة اقتصاد الاجتياح، وهو ما سيتم العرض له بإيجاز على النحو التالى :

أولاً – مفهوم اقتصاد الاجتياح:

يرتبط اقتصاد الاحتياج بعمليات الفرد للآخرين، وبعمليات اجتياح أسواقهم الواحدة تلو الأخرى، وبعمليات التواجد المؤثر فى هذه الأسواق، ومن ثم يقوم اقتصاد الاجتياح على ثلاث مستويات تنفيذية هى:

المستوى الأول: مستوى الرؤية الإستراتيجية الطموحة لاقتصاد الاجتياح، والتى تحدد المنطلقات والأهداف العامة طويلة الأجل والتى ترسم وتشكل الصورة العليا للاقتصاد فى أفضل أوضاعه.

المستوى الثاني: مستوى السياسات الإطارية العامة، التي تحكم العمل التنفيذي وتحافظ على عدم خروج هذا العمل عن ما هو مرسوم ومحدد له ومتفق عليه.

المستوى الثالث: المستوى التكتيكي التنفيذي المحدد له برنامج مهام وأداء أعمال ووظائف، والمحدد له توقيتات معيارية قياسية إلزامية، والمحدد له أيضًا حجم من الإنجازات المتعين الوصول إليها.

ومن خلال هذه المستويات الثلاثة يأخذ اقتصاد الاجتياح معالمه، وتتحدد أيضًا عناصره ومكوناته، كما أنه يتحدد مفهوم عملية الاجتياح، خاصة وإنها تستند على واقع من القوة في إنتاج ذاته وفرض نفسه، وأسس قواعد من فلسفة الاجتياح وثقافة الاجتياح، وعناصر الإصرار والمثابرة على تحقيق اجتياح يتصف بالآتي:

- اجتياح ناجح.
- اجتياح آمن.
- اجتياح فعال.

ومن ثم فإن عمليات الاجتياح حتى تصبح اقتصادية، يتم حسابها في إطار من دراسات التكلفة والعائد، والمصروف والإيراد، وكذلك وفقًا لاقتصاديات التشابك والتأثير المتبادل، وتوليد الأثر، وصنع المواقف الإيجابية، وما يرتبط بها من اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق.

وعلى هذا فإن مفهوم اقتصاد الاجتياح مفهوم نسبي وتناسبي، ومتعدد زوايا الرؤية، وهو مفهوم أيضًا يخضع للتطوير والارتقاء، خاصة في ظل أوضاع متغيرة، وفي إطار مستجدات متنوعة.

وهو اقتصاد لا يقف شيء في سبيله لتحقيق أهدافه، أو يتصدى له حاجزا، أو يحول حائل دون تحقيق هذه الأهداف، وتتم عملية الاجتياح في

شكل غزو واسع المدى وعريض الجبهة باستخدام كل من الانطباع الإيجابى المتولد، والصورة الذهنية الإيجابية الراسخة وكذلك عبر منتجات ابتكارية متعددة (سواء اتخذت شكل سلع أو خدمات أو أفكار)، وبالشكل الذى يتقبله السوق المراد اجتياحه ويرحب به المستهلك فيها، ويتوافق معها القوى الحاكمة والمتحكمة فى هذه السوق، ويعد الاجتياح أحد الأدوات الرئيسية التى يستخدمها هذا الاقتصاد، وبالتالى فإن الاجتياح مزدوج الوظيفة، فهو هدف فى حد ذاته، وهو أداه ووسيلة لبلوغ أهداف أخرى... بل قد يرى البعض أن هناك وظائف أخرى تضاف إلى الاجتياح، حتى تتكامل وتتضح أبعاد هذا الاقتصاد.

ثانيًا - كيف يدار اقتصاد الاجتياح:

الاقتصاد لا ينمو فى ذاته حتى ولو كان عشوائيا ارتجاليا، وهو ما يجب التنبيه إليه... فالاقتصاد ينمو من خلال إدارة جيدة، وحتى يكون النمو إيجابيًا بناءاً وليس سلبياً هداماً، وتقوم هذه الإدارة على خمس وظائف رئيسية هى:

١. التخطيط ورسم السيناريوهات ووضع التصورات وتحديد الخطوات والبرامج التى سيتم بموجبها ووفقا لها عملية الاجتياح.

٢. التنظيم والذى سيحدد من سوف يقوم بالمهام والأعمال التنفيذية اللازمة لتحقيق اجتياح ناجح وفعال، وما يحتاج إليه من موارد وإمكانيات وقدرات وسلطات تمكنه من القيام بعمليات الاجتياح المطلوبة.

٣. التنسيق ما بين الجهات المختلفة التى ستقوم بالعمل حتى لا يحدث تعارض، أو ازدواج، أو تضارب بين هذه الجهات بعضها البعض، وزيادة فاعلية كل منها فى إنجاز ما هو مطلوب فى الوقت القياسى المحدد.

٤. التوجيه الذكى الفاعل الذى يساعد على تحقيق الاجتياح بفاعلية.

٥. التحفيز لكافة القوى المشاركة فى عمليات الاجتيـاح لتقـوم بالمهـام الموكلة إليها فى الوقت المحدد وبالشكل المحدد.

٦. المتابعة الوقائية التى لا تسمح بحدوث أى قصور أو خطـأ، وتمنـع أضراره وتكاليفه، وتساعد على سـرعة إنجـاز عمليـات الاجتيـاح وسلامتها.

٧. وبالتالى فإن اقتصاد الاجتياح يحتاج إلى إدارة جيدة تقوم بهذه الوظائف الخمسة وبفاعلية كاملة.

ثالثًا – متى يتم الاجتياح:

يتم الاجتياح عندما تملك القوة والقدرة والرغبة التى تضمن نجاح هذا الاجتياح، وهى عمليات تخضع لمتغيرات ومستجدات يتم حسابها بدقة، وهى أيضًا تحتاج إلى رصد وتتبع وقياس وتحليل، وفى الوقت ذاته عدم الـسماح بأى تجاهل لأى منها، بل قد يكون من المفضل توظيفها وتـشغيلها لـصالح عملية الاجتياح... وهو ما يحتاج إلى الوقوف أولا بأول على كل من شـأنه أن يؤثر سلباً وإيجابًا على عمليات الاجتياح، وقياس كل تطور يطرأ عليـه، ليس فقط فى عمليات القيمة والحجم، ولكن أيضًا فى الاتجاه الذى تأخذه هذه المتغيرات والاستفادة منها بتوظيفها فى خدمة تيار الاجتياح.

رابعًا – كيف يتم الاجتياح:

يتم الاجتياح وفق رؤية استنهاضية، فالاجتياح ليس هدفا فى حد ذاته، بل هو أداه للوصول إلى تحقيق أهداف متنوعة ومتعددة، وبالتالى يحتاج مـدير عملية الاجتياح إلى إخضاع كل سلوك وتصرف إلى خطة جيدة والى تنفيـذ جيد، وبالتالى ضمان عدم حدوث أى قصور وأخطـاء تحـول دون نجـاح عمليات الاجتياح، ويتم الاحتياج من خلال عدة مراحل أهمها:

- التسلل.
- التوغل.
- التغلغل.
- التمكن.
- السيطرة.

خامسًا – ضمان تواصل واستمرارية عمليات الاجتياح وتوفير مؤكدات ذلك:

حيث يرتبط اقتصاد الاجتياح بعمليات التواصل والاستمرارية، وازدياد الروابط والعلاقات، واتساع وتنوع مجالاتها، ومن ثم لا يجب بأى حال من الأحوال أن يحدث انقطاع أو توقف، أو حدوث غياب عن السوق الذى تم اجتياحة، وذلك حتى لا يحل بديل، سواء كان بديل محلى أو أجنبى محل هذه المنتجات فى السوق الذى تم اجتياحه، وعلى هذا يرتبط عمليات التواصل، بعمليات الاستمرارية، وهى تأخذ أشكال عديدة ومتنوعة من التعاقدات والالتزامات والتعهدات التى تضمن بقاء السوق مفتوحة من جانب، وتضمن استمرار تدفق المنتجات إليها من جانب ثان، وضمان حسن تسويقها وتصريفها وبيعها من جانب ثالث، ثم ضمان عائد وتدوير هذا العائد وزيادته وتراكمه.

خاتمة

استطاعت كثير من دول العالم أن تحقق طفرة كبيرة فى معدلات النمو الاقتصادى، وفى التنمية الشاملة المستدامة، عندما استخدمت مناهج وفكر اقتصاد ما بعد الحداثة، وهو ما دعا كثير من اقتصادى العالم الثالث إلى التنبيه إلى أهمية قضايا التحديث، وبأهمية القيام بعمليات الإصلاح الاقتصادى، وأهمية الأخذ بمناهج وأدوات وطرق ووسائل وفكر اقتصاد ما بعد الحداثة، وقد عزز هذا الاتجاه ما فرضه تيار العولمة الاجتياحية، وما أثاره من ضغوط على كافة النظم، سواء من أجل الانفتاح على العالم، أو الاندماج القصرى فى قضاياه، خاصة وأن هذه القضايا أصبحت تملك من قوة الضغط الكثير، وأصبحت تملى سطوتها على كافة المشروعات، وهو ما تحتاج مشروعاتنا إلى أخذه فى الاعتبار، خاصة وأن متطلبات الاستمرار فى عصرنا الحاضر تفترض استخدام أعلى درجات فلسفة الحداثة وما بعدها .

لقد حدث لدى البعض التباسًا ما بين الخلط ما بين فكر ما بعد الحداثة باعتباره منهجًا، وبين اعتبار هذا الفكر اتجاهًا معينًا... بل لقد اندفع البعض إلى اعتباره مجردة، وحالة ظرفية طارئة سرعان ما تزول، وسرعان ما تنتهى تأثيرها... وتناسى هذا البعض عن عمد عدة حقائق، وأسس جعلت من فكر ما بعد الحداثة فكر عصر اقتصاد الاجتياح، عصر عولمة الأسواق، المصالح... بحصر المشاركة وتعاون المتنافسين وقد دفع هذا السياق أو ذاك إلى الاستخدام المجازى للمصطلح فى كثير من التجريبيات التنموية التى يمر بها العالم الآن... ويمكن القول أنه على وجه الإجمال مهما تنوعت التجارب التنموية فإنها تتفق فى جانبيين رئيسيين هما:

الجانب الأول: التوصيف الجيد لنتائج وأهداف التنمية وما تحققه من مستوى معيشة أفضل وأرقى وأحسن، وقد أصبح هذا الجانب مرهون بقدرة الدول على التصدير واجتياح الأسواق الخارجية.

الجانب الثانى: التعددية، الامتدادية وشمول التنمية لكافة الجوانب الجوهرية الحقيقية اللازمة للارتقاء والتطور نحو الأفضل.

لقد أصبح فكر ما بعد الحداثة ورمزياته التفاعلية مثار اهتمام واسع المدى، سواء على المستوى التطبيقى التنفيذى، أو على المستوى التنظيرى العلمى، بل يكاد كلاهما يشكلان وجهى العملة للوقائع المحركة للتقدم فى عصرنا الحاضر... عصر العولمة الاجتياحية بانطلاقها ومسارها وحركتها المتجددة أبدًا.

إن التوجه بالتحديث قرين كل عصر، حيث أن الأخذ بالجديد المبتكر أمر هام تتلازم طبيعته وضرورته مع صناعة التقدم، وامتلاك الإرادة على تحقيقه، ومن ثم فإن التجمد وعدم التجديد يؤدى إلى التخلف، أما النكوص والتراجع فإنه يؤدى إلى الانتحار ... وقد انتحرت كثير من الدول، واختفت يوم تراجعت عن تحقيق التقدم والتفوق على الآخرين ... ويمثل اقتصاد ما بعد الحداثة، والأخذ بمبادئه، واعتناق فلسفته فرصة حقيقية من أجل التقدم، ومن أجل التواجد الفاعل فى عصر العولمة الاجتياحية ... فقوة الدفع الذاتية والحفز والتحريض على التقدم المتوافرة فى فلسفة اقتصاد ما بعد الحداثة سوف تعمل على زيادة الجهد وتنمية القدرة على التطوير، وعلى تحقيق الأفضل والأحسن... ومن ثم امتلاك قوة الاستمرار، وعدم التعرض للذوبان والاختفاء والانهيار.

إن البعض ما زال حائرًا مترددا ما بين التحول إلى مناهج ما بعد الحداثة، أو التمسك بما هو متبع ومستخدم... أو الانتظار إلى حين ظهور أو ما سوف تسفر عنه نتائج شعوب قريبة قد أخذت بهذه المناهج... حيث تغدو الإشكالية الحقيقة... وهو ما يبقى اقتصادنا بين احتمالات التجميد والتجمد... وما بين تناقض جوهرى قائم بينه وبين الاقتصادات المجاورة التى تتطور بالجديد والحديث، وبفكر ما بعد الحداثة.

إن التقدم هو خيار تختاره الأمم، وتلتزم بتحمل تكاليفه وأعبائه، وهو خيار رصين للعيش والاستمرار، وهو خيار تفرضه أوضاع بطبيعتها متجددة، وإن كانت أيضًا تفرضه ثوابت راسخة، وتحرض عليه وتدفع آمال وطموحات للأمم وللشعوب تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها .

إن الحركة الفاعلة والحراك المتفاعل، هما صلب عمل اقتصاد ما بعد الحداثة، حيث يعاد البناء والتشكيل، ووضع كافة الجهود فى مسارات عمل جيدة، والاتجاه إلى مستويات فى العمل جديدة، وإلى زيادات متلاحقة فى كل من الإنتاج، والتسويق، والتمويل، والكوادر البشرية التى تم توظيفها وزيادة عائد استخدامها.

إنه من الواضح والجلى أن هناك تغييرًا واسعًا يتم الآن فى كافة المجتمعات، فالعالم الآن يشهد إرهاصات وبواكير مخاض عالم جديد، عالم من نوع خاص، عالم يختلف عن ما سبقه من عوالم... وهو يمثل تحديا حقيقيًا أمام كافة الشعوب، تحدى لأوضاع غير متوازنة، بل شاسعة الاختلال، وتحدى لطفرات تحدث فى نظم الحياة والمعيشة... طفرات ابتكارية تعمل على خلق المزيد والمزيد من التعقيدات، والتى أصبحت بارزة وبازغة فى مواجهة مع الآخر، بل أن هذا كله يدفع إلى عالم بلا حدود.

إن ثلاثية عصر ما بعد الحداثة قائمة على التحديات، والتهديدات، والفرص... وكل منها تحتاج إلى وعى وإدراك كامل وشامل بكافة دقائقها ومضمونها وفروضها... وذلك حتى يتسنى التعامل معها بشكل إيجابى يحقق المصالح، ويحافظ على المنافع، ويولد من الدوافع والحوافز ما يحقق الاستمرار.

إن هناك برنامجاً قويا يتعين البدء به، وهو البرنامج القومى للتحديث... تحديث الاقتصاد بشكل شامل، تحديث كافة قطاعاته: السلعية،

والخدمية، والفكرية... تحديث يتطلب رؤية إستراتيچية مستقبلية، رؤية قائمة على المنهجية، وعلى الانضباط، وعلى الحوكمة الذاتية... رؤية من أجل صنع غد أفضل، وأرقى، وأحسن... رؤية من أجل حياة سعيدة.

إن البرنامج القومى للتحديث... يحتاج إلى عقد اجتماعى جديد... عقد يعطى للفرد حريته، ويحقق له حرمته، ويصون له كرامته، ويحقق له دافعيته للإنجاز الأفضل.

إننا نتطلع الآن إلى مرحلة جديدة تماما... مرحلة ليس لها اسما بعد نطلقه عليها، لأنها لم تولد بعد، ولم تتشكل معالمها بعد، أنها لا تزال فى رحم الغيب Is yet to come and is yet unnamed، ومن ثم فإننا إمام خيارات لا تزال مفتوحة، وأمام جهد لا يزال يتعين أن يبذل، وأن يتم بالشكل والمضمون والمحتوى الذى يحقق أهدافنا، وأن نصل إليها بالقدر الكاف من الوعى والإدراك الحضارى، وأن يتم ترجمة هذا كله فى إطار ثقافى حضارى متميز عبر ثقافات مختلفة، ومن ثم فإن ما بين التأثير والاستجابة، وما بين توليد الأثر وتراكمات التأثير تشق الحضارة طريقها فى صحراء قاحلة، وغابات كثيفة الأشجار... ومروج خضراء يانعة... إنها حياة البشر، وإنها، مسيرة البشرية فالبشرية تتقدم خطواتها وتسارع، حتى تكاد وتقفز عندما تكون شابه فتيه... وتتباطأ خطواتها، حتى تكاد تزحف عندما تهرم وتتقدم فى الشيخوخة... لكنها فى النهاية تتجدد، وتتجه إلى الأمام.

إن هذا الكتاب ما هو إلا محاولة أولية لتفسير فكر اقتصاد ما بعد الحداثة... فى سياق ما طرأ من جديد على الفكر الاقتصادى، وما وعت إليه أسبابه الجوهرية، وما أسفر عنه هذا الصراع المحموم من أجل التقدم... من أجل عالم أكبر نضجا واتزانا ... وهى محاولة من أجل إبراز أهم معالمه.

لقد شهد العالم تحولات كبرى، بفضل اقتصاد ما بعد الحداثة، وما بين الكائن، وما بين النظام الاقتصادى ومكوناته وتراكيبه، وما بين الموروث

الثابت، وما بين المتغير المكتسب، وما أثاره كل منهم من جدل الجماليـــات، وما أحدثه من تعدديات فائقة، وما أعطاه ولورده من دلالات، وما أتاحه من عمليات واسعة لإعادة البناء، تلك التى أسهمت فى إحداث تيار من التنـــوير واليقظة ما بين خاتمة قرن وناتجة قرن جديد، أو بين أحداث مضمن، وبـــين حوادث قادمة يحتاج جميعها إلى يقظة الاستعداد، وإلـــى إدراك الحقـــائق... وإصرار وعزيمة بلوغ الهدف والوصول إلى الغاية.

وإذا كان كل عمل إنسانى للكمال، أمام كمال عمل الله عـــز وجـــل، فأنى أرجو من الله أن يعيننى على استكمال أى نقص فى هـــذا العمـــل، وأن يثيبنى عنه حسن ثواب الدارين، الدنيا والآخرة... إنه نعم المـــولى، وولـــى التوفيق.

د/ محسن الخضيرى

المصادر

أولاً - المراجع باللغة العربية.

١. حسن عجمى - السوبر حداثة - علم الأفكار الممكنة - بيان - بيروت - ٢٠٠٥.

٢. د/ محمود نسيم - فجوة الحداثة العربية - أكاديمية الفنون - القاهرة ٢٠٠٥.

٣. أدونيس، وآخرين ... الإسلام والحداثة - دار الساقى - لندن ١٩٩٠ .

٤. الآن ثورين - فقد الحداثة - ترجمة أنور مغيث - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة.

٥. جياتى فايتمو - نهاية الحداثة - ترجمة فاطمة الجيوشى - منشورات وزارة الثقافة - الجمهورية العربية السورية - دمشق ١٩٩٨.

٦. دانيال هير فيوليجى - المستويات الثلاثة للحداثة - ترجمة عصام الشيخ قاسم مجلة مواقف - العدد ٦٣.

٧. سامى مهدى - أفق الحداثة - وحداثة النمط - دار الشئون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٨.

٨. سعد الدين كليب - وعى الحداثة، دراسة جمالية فى الحداثة الشعرية - منشورات اتحاد الكتاب العرب - دمشق ١٩٩٧.

٩. فاضل العزاوى - بعيدا داخل الغابة، البيان النقدى للحداثة العربية، منشورات المدى - دمشق ١٩٩٤.

١٠. فضل الرحمن، الإسلام وضرورة التحديث - دار الساقى - بيروت ١٩٩٣.

١١. ليوستروس - موجات الحداثة الثلاث - ترجمة مشروحى الذهنى - دار الطليعة، بيروت.

١٢.مالكولم براد برى جيمس ماكفارلن، الحداثة – ترجمة مؤيد حسن فوزى، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد ١٩٨٧.

١٣.ماجد السامرائى: تجليات الحداثة، قراءه فى الإبداع العربى المعاصر، دار كنوز بيروت ١٩٩٩.

١٤.مارشال بيرمان: حداثة التخلف (تجربة الحداثة)، ترجمة فاضل جكتر، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق .

١٥.محمد الكردى: من الحداثة إلى العولمة، الملتقى المصرى للإبداع والتنمية، الإسكندرية ٢٠٠١ .

١٦.محمد جمال باروت: الحداثة الأولى، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات – أبو ظبى ١٩٩١.

١٧.محمد سبيلاً: الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

١٨.محمد عماره: تيارات اليقظة الإسلامية الحديثة، دار التنوير – بيروت ١٩٨٧ .

١٩.محمد نور الدين أفايه: الحداثة والتواصل فى الفلسفة النقدية المعاصرة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب ١٩٩٨.

٢٠.هشام شرابى وآخرين – معنى الحداثة– ندوة مواقف – دار الساقى – بيروت ١٩٩٠.

ثانيًا - المراجع الاجنبية:

1. Akbar.s.Ahmed. (1992) Postmodernism and islam: Predictment and Promise, London and New York, Routledge.
2. Anderson, Perry (1998) The Origins of Postmodernity, London : Verso .
3. Ashley, David (1990) Habermas and the project of Modernity. In Theories of Modernity and postmodernity. Bryan Turner (ed). London : SAGE.
4. Appignanesi, Richard and Chris Garrett (1995) introducing Postmodernism. New York: Totem Books.
5. Bishop,Ryan (1996) Postmodernism. In Davdlevinson and Melvin Ember (eds.),Encyclopedia of Cultural Anthropology. New York: Henry Holt and Company.
6. Brown, Richard Harvey (1995) Postmodern Representations.Chicago:University of Illinois press.
7. Dreyfus, Hubert and Paul Rabinow (1983) Michel Foucault, Beyond Structuralism and Hermeneutics-2nd.ed Chicago: University of Chicago Press.
8. Giddiness, Anthony (1990) The Consequences of Modernity, Cambridge : Polity Press .

9. Hall, John A. and I.C. Jarive (eds) (1992) Transition to Modernity. Essays on power, Wealth, and belief. Cambridge: Cambridge University press.

10. Harvey, David (1990) The Condition of postmodernity. An enquiry into the origins of Cultural Change, Oxford : Blackwell

11. Lash, Scott (1990) Sociology of postmodernism. London: Rutledge. Latour, Bruno (1988) The Pasteurization of France. Cambridge : Harvard.

12. Lyotard,Jean-Francois (1992) The postmodern Explained-sidney: power publications.

13. Norris, Christopher (1990) What's Wrong with postmoderism. England : Harvester Wheat sheaf.

14. Sarup, Madam (1993) An Introductory Guide to post-Structuralism and Postmodernism. Atlanta : University of Georgia Press.

15. Tester, Keith (1993) The Life and Times of postmodernity -London-Routledge.

16. Turner, Bryan. (1990) Theories of Modernity and postmodernity- London : SAGE publications.

رقم الصفحة	الفهرس

مـصـحح لغـوى : **نيرمين محمد ممدوح**

إشـــراف فنى : **نســـرين كـــشك**

مثل اقتصاد ما بعد الحداثة حضوراً فعلياً للوعى والإدراك والمعرفة، سواء فى عناصره الجزئية، أو فى إطاره الشامل والمتكامل الممتد، فكل شىء يخضع فيه لحسابات الدخل والمردود، والناتج والقيمة المضافة المحققة، وهى حسابات تتجاوز إطار هذا كله إلى إجراء المقارنات والخيارات.. وهى خيارات لا تقف عند حدود المتاح والمعروض من الفرص البديلة للاستثمار.. وتنتقل إلى آفاق صنع استثمار، وإيجاد فرص استثمارية أفضل، بل إلى صنع المستقبل، وهو مستقبل، واعد كما يجب أن يكون ولا يكون قاصراً على فئة بذاتها، أو على نوع معين من البشر، بل هو لمستقبل البشرية جمعاء..

لوحة الغلاف/ هادى حيدرى
الغلاف/ نسرين كشك



